

النُظُورُ الاقتصادي الحديث في إفريقية

تأليف

الدكتور رشاد البندوي

ملتمز الطبع والنشر: مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة

0164531



Bibliotheca Alexandrina

التطور الأدبي والحديث في إفريقيا

تأليف

دكتور راشد التبرؤني

38,960

3269

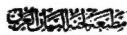
الطبعة الأولى

١٩٦١

مكتبة الطبع والنشر

مكتبة الأنجلو المصرية

١٦٥ شارع محمد علي (مطار الدقي - القاهرة)



المحتويات

صفحة

مقدمة

الفصل الأول : معالم الاقتصاد الأفريقي	١
الفصل الثاني : التقدم في نيجيريا	٥٥
الفصل الثالث : غانة ومشروع نهر الفولتا	٦٨
الفصل الرابع : ليبيريا ورأس المال الأمريكي	٨٤
الفصل الخامس : الرأسمالية البيضاء في اتحاد جنوب إفريقية	٩٣
الفصل السادس : الاتحاد الهمد بالانهيار	١٢٢
الفصل السابع : إمكانات إفريقية الشرقية	١٥٩
الفصل الثامن : تجربة السودان	١٩٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

حين أخرجنا كتابنا « مشكلات القارة الإفريقية ، السياسية والاقتصادية » عرضنا الكبريات للمشكلات الاقتصادية التي تواجه البلدان الإفريقية وبخاصة ما استطاعت منها انتزاع الوثائق الرسمية التي تتترف باستقلالها وسيادتها حتى نوضح أن الاستقلال السياسي ، طليقاً كان أو مقيداً ، سوف يظل قائماً على أساس ضعيف متفكك إذا لم يصحبه تحرر إقتصادي يكفل لها إمكانية الاستقلال الكامل لمواردها ، ما ظهر منها وما لم يحط به علماً كافياً بمدى ، وفق مطالبها الأساسية وطبقاً للمعايير التي تراها مؤدية إلى إنهاض شعوبها ، في إطار سليم من التعاون الإفريقي والتعاون العالمي .

ورغب إلينا الكثيرون من القراء والأصدقاء والأبناء أن نقرء بحثاً أكثر استفاضة للناحية الاقتصادية في القارة ، وهانحن أولاء ، تلبية للرجبة النبيلة ، نقدم كتابنا هذا عن التطور الإقتصادي في إفريقية . وفيه أبرزنا ما تتطوى عليه القارة من اللوارد والإمكانات ، وحللنا اقتصادها إلى عناصره ، وبيننا ما فيه من عوامل الضعف والقصور في ظل الأوضاع المتوارثة من الماضي ، وكشفنا عن القوى التي كانت ، وما تزال تحاول ، تدفع به في اتجاهات مملومة صوب غايات ذاتية مرسومة ، ثم أوضحننا معالم الطريق التي ينبغي السير فيها لتحقيق الصالح الأساسية لشعوب القارة . إن علينا أن نؤمن النظر في مرآة الماضي لئلا نرى الصورة على حقيقتها حتى لا نمسك الرأى مستقبلاً مماتلاً .

ولقد تناولنا بالتفصيل مراحل التطور ومظاهره واحتمالاته ووسائل دفعه قدماً في عدد من البلدان الإفريقية ، لكل منها ظروفه واعتبارات الخاصة ، واختارناها جميعاً ما يقع إلى الجنوب من الصحراء ، آمليين أن نعالج الأحوال في شألي القارة في بحث مستقل .

— ٥ —

ونحن إذ تقدم كتابنا هذا نرجو أن نكون قد أسهمنا بقدر في إثارة الاهتمام
بهذه القارة الحبيبة ، لا في حاضرها وحده فحسب ، بل وفي مستقبلها الذى نراه مليئاً
بأعظم الاحتمالات لخير المجتمع الإنسانى .
والله للوفى أولاً وقبل كل شئ .

راشدا البراوى

القاهرة فى أبريل ١٩٦١



الفصل الأول

معالم الاقتصاد الإفريقي

(أولا) عرض جغرافي موجز

تعتبر إفريقية ثانية القارات من ناحية المساحة التي تبلغ أحد عشر مليونا من الأميال المربعة ، ولكن طول شواطئها لا يتناسب مع المساحة إذ لا يتجاوز ١٩٠٠٠ ميل . ويكاد يقسمها خط الإستواء إلى قسمين متقاربين ، غير أن الجانب الأكبر من القارة يقع بين اللداوين .

التضاريس :

إذا استثنينا القسم الشمالي الغربي حيث تمتد جبال أطلس الإلتوائية ، فالقارة عبارة عن هضبة ضخمة يحيط بها عموما سهل ساحلي ضيق ، كما أنها في القسم الجنوبي من القارة أكثر ارتفاعا منها في الشمالي . وتمتد الهضبة المرتفعة بجنوب إفريقية إلى خط الاستواء تقريبا ، ثم تخرج منها شعب في اتجاه الشمال . وعلى طول الجانب الشرقي من الهضبة الإفريقية جبال تبدأ من الحبشة ثم تسير صوب الجنوب محترقة إقليم البحيرات الواقع في إفريقية الشرقية . وحافة الهضبة في الجنوب الشرقي من القارة بالغة الارتفاع وتعرف باسم جبال ددا كنبرج .

وتنح معظم الأنهار في داخل الهضبة حيث تكون صالحة للملاحة إلى مسافات طويلة ، فلذا ما بلغت حافة الهضبة انحدرت بشدة صوب السهل الساحلي وتكثر بها الشلالات ؟ وهذه الظاهرة تفسر لنا عدم صلاحية أغلب الأنهار الإفريقية للملاحة . وبما تتميز به الهضبة كذلك وجود عدد من البحيرات العظمى تتخلل الجبال الواقعة في الشرق . وتقع هذه البحيرات في أخدودين ، ففي الغربي منهما بحيرات ألبرت وإدورد وتتجانقا ، وفي الشرقي بحيرتا رودلف ونياسا ، أما بحيرة فيكتوريا فإنها تتوسط الأخدودين ، وتلقي جنوبي الصحراء الكبرى بحيرة تشاد .

المنافع :

وهنا نستطيع أن نلاحظ وجود فصلين رئيسيين : أولهما يمتد من نوفمبر إلى أبريل . وخلال هذا الفصل يتعرض الساحل الشمالي للرياح الجنوبية الغربية ويسود مناخ معتدل . ويشهد للطرق على الساحل الشرقى ثم يقل تدريجاً كلما عبرنا القارة بحيث نجد منطقة جافة في الغرب . وفي هذا الفصل يقع الطريق الجنوب الغربى الأقصى من القارة داخل منطقة الضغط العالى التى تبدأ منها الرياح التجارية ، الأمر الذى يملأ ما يتصف به من الجفاف .

أما فى الفصل الآخر الممتد بين شهرى مايو وأكتوبر فإن درجة الحرارة تتناقص كلما ابتعدنا من الصحراء الكبرى ناحية الجنوب ، وخلال هذا الفصل يسود الجفاف شمالى إفريقية كله لأنه يقع تحت تأثير الرياح التجارية . وجنوب خط الإستواء نجد إن إقليم الرياح التجارية الجنوبية الشرقية قد انتقل صوب الشمال . وتسقط على الجنوب الغربى الأقصى أمطار تجلبها الرياح الشمالية الغربية ، وفى هذا الفصل حيث تشتد الحرارة بالصحراء الكبرى يرتفع الهواء الساخن وتهب رياح محملة بالرطوبة ناحية الجزء الجنوبى من الصحراء ، قادمة من المحيط الهندى غربى القارة . هذه الرياح موسمية حقيقة وتعتبر امتداداً للرياح التجارية الجنوبية الشرقية . وتسبب سقوط أمطار غزيرة على ساحل غينيا .

الأقاليم المناخية :

وهذه متاثلة فى شمال خط الإستواء وجنوبه .

١ - المناخ الإستوائى ويتميز بالحرارة وكثرة المطر ، وتلقاه على طول خط الإستواء وبخاصة فى حوض نهر الكونغو وعلى طول جزء من ساحل خليج غينيا .

٢ - للمناخ المدارى ويعرف فى حالة إفريقية « بالطراز السودانى » . ونجد هذا الطراز شمالى خط الإستواء وجنوبه . ويتميز بسقوط المطر فى فصل الصيف الذى يمتد من مايو إلى أكتوبر فى الشمال ومن نوفمبر إلى أبريل فى الجنوب .

٣ - ويوجد المناخ الصحراوي ، وهو جاف في جميع الفصول ، على طول مناطق الضغط العالي في الشمال والجنوب . وهو يمتد في الشمال عبر القارة ، بينما يقتصر في الجنوب على غربي القارة .

٤ - وعلى طول الساحل الشرقي لإفريقية الجنوبية المناخ دافئ معتدل وتسقط الأمطار بسبب الرياح التجارية الآتية من المحيط الهندي .

٥ - وعلى طول السواحل الشمالية والجنوبية الغربية يسقط المطر شتاء ، وهذا ما يعرف باسم مناخ البحر المتوسط .

ولما كان معظم القارة عبارة عن هضبة فإن المناخ في العادة أكثر اعتدالاً منه لو كان السطح أقل ارتفاعاً ، وهذا هو السبب الذي من أجله تصلح مناطق عدة لتسكاد تقع على خط الإستواء ، لكنى الرجل الأبيض .

الأقاليم النباتية:

وهذه تتماشى مع الأحوال المناخية التي أشرنا إليها ، ويمكن أن نميز الأقاليم الآتية:

(أولاً) الغابات الإستوائية ذات الأشجار العالية الدائمة الإخضرار ، وتغطي خوض الكونغو وساحل غينيا ، حيث المطر غزير جداً .

(ثانياً) الحشائش المدارية والسافانا وتقع على جانبي منطقة الغابات الإستوائية .

(ثالثاً) تغطي الصحارى مساحات شاسعة في شمال إفريقية (الصحراء الكبرى) ومساحة أصغر في إفريقية الجنوبية (الساحل الجنوبي الغربي) .

(رابعاً) غابات المناخ المعتدل الدافئ وتلقاها في إقليم ناتال في الجنوب الشرقي من القارة .

(خامساً) نبات البحر المتوسط ويوجد بالقرب من شواطئ إفريقية الشمالية وعلى طولها وفي الطرف الجنوبي الغربي من القارة .

(سادساً) حشائش المنطقة المعتدلة وتغطي الجزء الجنوبي الشرقي من الهضبة الإفريقية ، ويسمى الإقليم باسم « فلد » Veld ، وهو بارد نوعاً في الشتاء وحار في الصيف .

(سابعاً) النبات الجبلي وهو عبارة عن غابات وحشائش المناطق المعتدلة ، ونجد في معظم أرجاء مرتفعات الحبشة وإفريقية الشرقية .

(ثانيا) الزراعة والإنتاج الزراعى

تعتبر الزراعة فى معظم أجزاء القارة الصدر الرئيسى تداخل من جهة والمالته من جهة أخرى بالنسبة إلى الأغلبية الساحقة من الإفريقيين . إلا أن نقطة الضعف الأساسية تتمثل فى نقص الإنتاجية سواء بالنسبة إلى الفرد أو إلى الوحدة من الأرض . المزرعة ، ولهذا كان نصيب الزراعة فى الاقتصاد الإفريقى ضئيلا إذا قيس بما نلقاه فى الأقاليم والبلدان المتقدمة . ويرجع تخلف الزراعة بوجه عام إلى اعتبارات عدة نذكر منها :

أولا — العوامل الطبيعية

- ١ — بالرغم من غزارة الأمطار فى كثير من الجهات لا يسعنا إغفال الأثر الناجم من ارتفاع نسبة البحر فى بعض الأنحاء مثل ليبيريا وسيراليون والسنغال .
- ٢ — إن مناطق كبيرة صحراء أو فى حالة جفاف كلئى أو نمي . ويقدر أن ٣٦ ٪ من الساحة الكلية للقارة غزير الأمطار ، ١٦ ٪ قاحل ، ٢٢ ٪ شبه قاحل .
- ٢ — والمشكلة الكبرى لا تتعلق بنقص الأمطار التى تتراوح فى مناطق كثيرة بين ٨٠٠ ، ١٢٠٠ ملمحتر ، وإنما بظاهرتين على جانب كبير من الأهمية ، أولاها الصبنة الفصلية للأمطار مما يترتب عليها أن بعض المحاصيل التى يتطلب نضجها وقتا يزيد على فترة الطروب تمتد إلى فصل الجفاف ، يتمد زراعتها أو تتعرض لأخطار شديدة ؛ ومن هنا تبدو أهمية مشروعات الري حتى يقضى الإحتفاظ بالمقادير الكافية من الماء . وأمل الحبشة تضرب مثلا يدل على صحة هذا الأمر ، إذ أن كمية الأمطار التى تسقط فيها تجعل فى الإمكان ممارسة الزراعة على مدار السنة واستغلال مساحات واسعة إذا ما تمتد سلسلة من مشروعات تخزين المياه والتربة جيدة وعلى درجة عالية من الخصوبة (١) . وفى غانة ونيجيريا ونياسالاند مساحات شاسعة يمكن الاستفادة منها إذا توافر الماء ؛ ولهذا تضع حكومات هذه البلدان المشروعات اللازمة مثل سد جبّه Jebba على نهر التيجر فى نيجيريا ، ومشروع نهر فولتا فى غانة ، ووادى إشير Shire فى نياسالاند ، والسد العسالى فى الإقليم الجنوبى من الجمهورية العربية للتحدة والذى يرمى إلى زيادة التحكم فى مياه النيل وتوسيع الرقعة الزراعية بحوالى ١٢٠٠٠٠٠ فدان .

(١) دكتور راشد البراوى : الحبشة بين الإقطاع والصر الحديث ، ص ١١٧ .

والظاهرة الثانية تفاوت كمية المطر من سنة إلى أخرى . وتبدو خطورة الأمر إذا ذكرنا أنه بسبب الجفاف الشديد الذي تعرض له شمال إفريقيا في سنة ١٩٤٥ هبط الإنتاج فلم يتجاوز ١٥ ٪ من المتوسط السنوي خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥٥ مثلاً .

٢ - وتفتقر التربة في بعض الجهات إلى اللواد المعدنية اللازمة لغذاء النبات . وفي الإمكان التغلب على هذه العقبة باستخدام الحصباء التي تتلق وطبيعة التربة وتلام نوع النبات . ولكننا نلاحظ قصوراً في هذه الناحية في كثير من البلدان الإفريقية كما يتضح من البيان التالي :

إنتاج الأسمدة واستهلاكها

للتوسط السنوي بآلاف الأطنان خلال الفترة (١٩٥٥ / ٥٦ - ١٩٥٧ - ٥٨)					
البلد	الاستهلاك	الإنتاج	البلد	الاستهلاك	الإنتاج
الجزائر	٢٠٥	٢٠	مالاجاسي	١٥	٠٠
كينا	٢٩	٠٠	أنجولا وموزمبيق	٨	٠٠
تنجانيقا	١١	٠٠	أفريقية الغربية (الفرنسية) (١)	٢٧	٠٠
أوغنده	١٢	٠٠	نيجيريا	٤٥	٠٠

وبلغ استهلاك القارة كلها ٥٦٩٠٠٠ طن ، وإنتاجها ٢٧٤٠٠٠ طن ؛ وكان استهلاك إقليم مصر وإنتاجه ٢٠٢٥٠٠ ، ١٠٠١٠٠ طن على التوالي (٢) .

ثانياً - أساليب الزراعة والإنتاج

ويتمثل ذلك في النواحي الآتية :

١ - غلبة الزراعة التقليدية المتخلفة في المناطق التي يطلب عليها الإفريقيون .

(١) ونضم جمهوريات مالي والسنغال وساحل الباج وغينيا والنيجر وداوموي وفوتانا العليا وموريتانيا (راجع بشأن هذه المنطقة وتطورها وأوضاعها السياسية والاقتصادية كتابنا « مشكلات القارة الإفريقية ، السياسية والاقتصادية » الفصل الثامن ، ص ١٢١ - ١٥٧)
(٢) قبل التوسع في مصنع السماد الأزوتي بالويس في السنوات الأخيرة ، وإنشاء المصنع الجديد شمال أسوان والذي بدأ إنتاجه في عام ١٩٦٠ . وقد زاد إنتاج السماد الأزوتي من ١٠٦٠٠٠ طن سنة ١٩٥٢ إلى ٢٥٠٠٠٠ طن سنة ١٩٥٨ بنسبة ١٣٥ ٪ .

٢ - تأخر الأساليب الفنية والآلات والمعدات ، وكذلك وسائل جمع المحاصيل وإعدادها وتعبئتها .

٣ - نظام الزراعة للتنقله حيث يواصل الفلاحون الزراعة في جهة ما بضع سنوات ثم يتركونها إلى غيرها حتى تستعيد خصوبتها وفي هذا إسراف وتبديد للموارد الطبيعية .

٤ - عدم الاهتمام بمقاومة الآثار للتربة على تآكل التربة ، وإنهالك الأرض بالمعالة في تربية الحيوان .

٥ - انتشار بعض الأمراض التي تفتك بأنواع من النباتات مثل السكاكوا والقطن والحبوب ، وعدم التدرب على استخدام الديدات الحشرية .

٦ - بعض المحاصيل ينمو بريا مثل البن في الحبشة وللطاط في غرب إفريقيا ، باستثناء بعض للزراع الحديثة التي أنشأتها الحكومات أو الشركات الأجنبية كما في الحبشة وليبيريا والكنغو ونيجيريا .

طرق الاستغلال والزراعة :

نستطيع أن نميز في إفريقية بين أسلوبين هما الزراعة التقليدية أو الإفريقية والزراعة الحديثة . ويقوم الأول على اللوارد للتوافرة لدى الجماعة ، والغرض الأساسي إشباع حاجتها . أما التصرف في جزء من الإنتاج فأمر عرضي يتوقف على القرب من الأسواق وبخاصة في المدن وما يحاورها ، ويقدر أن ما يمرض للتبادل لا يتجاوز ١٠٪ من الإنتاج . ويسود هذا الأسلوب في إفريقية الغربية والكنغو وإثيوبيا ومعظم السودان والصومال وأوغنده وكينيا والماليزيا المحصنة للأفريقيين في اتحاد جنوب إفريقية وروديسيا الجنوبية ، وإن كنا نجد في بعض الأنحاء مساحات يملكها ويديرها الأوروبيون وأخرى تدار وفق نظام للزراع الكبيرة الحديثة .

ويرجع تأخر هذا الأسلوب إلى الوسائل التبعة ، فالآلات يدوية بسيطة مثل الفأس والمجرقة والمحراث الحثبي الذي يعجز عن قلب التربة تماما ولا يصلح إلا في الأرض اللينة ، أضف إلى هذا عدم اتباع الدورة الزراعية بقصد المحافظة على خصوبة التربة ، وعدم الدقة في استخدام مياه الأمطار والمجاري المائية ، وندره استخدام الأسمدة الكيماوية ، والاعتماد على البذور المحلية للأفوفة مهما كانت غلتها ضعيفة .

وكذلك يكثر استخدام الحيوان في أداء العمليات الزراعية فيما عدا الأقاليم الواقعة جنوبي الصحراء حيث تتمزق تربية للماشية بسبب انتشار ذبابة تسي تسي ولذلك فالاعتماد الأكبر على العمل البشري .

أما الزراعة الحديثة فتجرى ممارستها في المناطق التي يملكها أو يديرها المستوطنون البيض أو في للزارع الحديثة التي أنشأتها الشركات الزراعية أو بعض الحكومات أو ثمر من أبناء البلاد . ويمكن تلخيص أهم مظاهر هذا الأسلوب من الاستغلال فيما يأتي :

١ - تقوم الزراعة على أساس تجارى يحث وفقا لنظام الاقتصاد النقدي ، ومعظم المحاصيل التي تنتج الغرض الأساسي منها التصدير ، مثل البن والشاي والسياس والقطن والمطاط .

٢ - تدار المزارع كأنها من مشروعات الأعمال الصناعية من حيث تطبيق الأساليب العلمية ، والاعتماد على العمل الأجرى ، واستخدام رأس المال بدرجة كبيرة تتخذ صورة « للكنة » mechanisation ، والارتباط بالمؤسسات الائتمانية بقصد الحصول على الأموال اللازمة لاستصلاح الأراضي وشراء الآلات والبذور وغير ذلك من العمليات الزراعية ، وقلة الاعتماد على قوة العمل البشري .

٣ - إرتقاء الأساليب الفنية مثل تطبيق نظام الدورة الزراعية ، واستخدام الأسمدة الكيماوية ، وتحسين أنواع البذور بطريق الاستيراد أو التهجين ، واستبعاد الاعتماد السكلى على مياه الأمطار عن طريق تنفيذ مشروعات الري . وكذلك يسود الإنتاج الكبير في تربية للماشية والأغنام ، وينصب الاهتمام على اللحم فيما عدا اعتماد جنوب إفريقيا حيث تربي الأغنام من أجل إنتاج الصوف للصناعة المحلية أو التصدير . وتتميز الزراعة الحديثة بانتشار الزراعة المختلطة .

٤ - ولهذا الاعتبارات جميعا نجد أن الفقه والإنتاج أكبر بكثير منهما في حالة الزراعة الإفريقية .

وثمة مرحلة متوسطة بين النوعين السابقين ، حيث تقدمت الزراعة الإفريقية وتطورت في حالة المحاصيل النقدية مثل المطاط والكاكاو والبن والشاي ، مما نلقاه في أجزاء عدة من إفريقيا الغربية والشرقية وإن كنا نلاحظ عدم الأخذ بنظام

للزراع الكبيرة الحديثة من جهة ، وتأخر الطرق الفنية من جهة أخرى . وفي اتحاد جنوب إفريقية يقوم فريق من الإفريقيين بإنتاج ما يحتاجون إليه في مزارع البيض مستعينين بما فيها من معدات وآلات وجرارات .

ملكية الأرض :

في معظم البلدان الإفريقية حوالي ٩٠٪ من الأرض أو أكثر يملكها أو يسيطر عليها الإفريقيون أو الحكومات . والنظام السائد أن الأغلبية الساحقة مملكت للحكومة (من الوجهة النظرية) أو للجماعة في نوع من الشيوعية البدائية Primitive Communism ؛ ومعنى هذا أن نظام الملكية الفردية أو الخاصة غير مطبق في معظم أرجاء القارة .

وفي اتحاد جنوب إفريقية تمثل المازل (المناطق المخصصة للأفريقيين) ١٢٩٪ من المساحة الكلية للبلاد مقابل ٨٧٪ للأوروبيين بالرغم من التفاوت البالغ بين عدد كل من الفريقين ، ففي أوروبية سنة ١٩٥٩ كان عدد الإفريقيين ٩٧٥١٠٠٠ نسمة والأوروبيين ٣٠٦٧٠٠٠ (١) .

والبيان التالي يوضح الحالة القائمة في البلدان التي توجد فيها أقليات كبيرة من المستوطنين البيض .

(١) روديسيا الجنوبية

المساحة بالفدان

٢١٠٢٠٠٠

المازل المخصصة للوطنيين (وعددهم) (٢)

٢٠٥٩٠٠٠ في ٢١ / ١٢ / ١٩٥٨)

٢٠٩٣٠٠٠

أراض باسم الوطنيين

٥٧٠٠٠

أراض لم تخصص بعد

٣١٢٩٠٠٠

مناطق الغابات

٥١٩٨١٠٠٠

المساحة المخصصة للأوروبيين (وعلتهم

٢١٩٠٠٠ في ٣١ / ١٢ / ١٩٥٨)

(١) دكتور راشد البراوي : مشكلات القارة الإفريقية ، والاقتصادية ، ص ٩١ .

(٢) يلاحظ أن أغلبية الإفريقيين تتركز في مغزلي مينايلاند وماشونالاند وماينقلاند .

(ب) كينا

يبلغ نصيب الإفريقيين ٥٢٢٠٠٠ ميل مربع يضاف إليها ما يمكنهم امتلاكه من الأراضي المفتوحة ومساحتها ٩٩٢٠٠٠ ميل مربع ومعظمها يجب أن يكون همراء ، وذلك مقابل ١٦٧٠٠ ميل مربع في المرتفعات للأوروبيين وهي أخصب أجزاء كينا . وفي منتصف عام ١٩٥٩ كان عدد القرى ١٠٠٠ ٦٤٥٠ ، ٦٦٢٠٠ نسمة على التوالي . ويلاحظ أن المستوطنين لا يملكون الأرض ملكية تامة بجميع التصرفات القانونية ولكنهم يحوزونها بطريق الإيجار لمدة تصل إلى ٩٩ عاما ، وهذا وضع شاذ لا يختلف عن التملك من الوجهة العملية .

الاحتياج الزراعي :

قبل أن نعرض للاحتياج الزراعي بالتفصيل نرى لزما أن ننبه إلى أن الإحصائيات للمنشورة في معظم البلدان الإفريقية لا يجب الاعتماد عليها كلية فهي أبعد ما تكون عن الدقة لأكثر من سبب :

(أولا) المعروف أن ما يتراوح بين $\frac{1}{4}$ ، $\frac{1}{3}$ للمساحة الكلية (باستثناء إنتاج جنوب إفريقية وشمال التارة) مخصص لإنتاج ما يشبع حاجات الجماعات الإفريقية وبخاصة من المواد الغذائية وبذلك تستهلك المحاصيل في مواطن إنتاجها ومن هنا يصعب تقدير حقيقتها .

(ثانيا) وحتى في حالة المحاصيل المعدة للتصدير وبخاصة الزيوت النباتية يستهلك قدر طيب منها للاستهلاك المحلي في مراكز الإنتاج كما هو الشأن في نيجيريا .

(ثالثا) ضعف الأجهزة الإحصائية وعدم كفاية الأساليب للتعلم في جمع البيانات عن الإنتاج الزراعي وتبويبها واستخلاص النتائج الصحيحة منها

(رابعا) الجهل السائد الذي يحول دون قيام الفلاحين بتقديم البيانات الصحيحة عن إنتاجهم ، وخشيتهم من أن يكون الهدف فرض أعباء مالية عليهم .

الحبوب

إطردت الزيادة في إنتاج الحبوب الرئيسية بعد الحرب العالمية الثانية . فمثلا زاد المتوسط السنوي من القمح من ٣,٨ مليون طن في الفترة (١٩٣٤ - ٣٨) إلى

٥,٥ مليون في السنة (١٩٥٥ - ٥٧). إلا أنه بالرغم من أن القارة كانت تصدر القمح قبل الحرب فإنها صارت تستورد مقادير كبيرة منه بعد ذلك نظراً إلى أن الزيادة في الإنتاج تخلفت عن مثيلتها في عدد السكان ، وذلك بالإضافة إلى نشاط حركة إنشاء المدن وازدياد عدد سكانها وهم في الغالب ممن يقبلون على استهلاك القمح نتيجة ارتفاع مستواهم للمادى والإجتماعى . وزاد الإنتاج السنوى من القدر من ٦,٢ مليون طن (١٩٢٤ - ٢٨) إلى ٧,٢ مليون (١٩٤٨ - ٥٠) ، كما شهدت الفترة ذاتها زيادة قدرها ٧٠٪ في إنتاج الشعير ، وتعتبر البلاد اللطلة على البحر للتوسط أهم مراكز زراعة القمح والشعير ، أما جنوبى الصحراء فليدنا اتحاد جنوب إفريقية والجنبة وكينا . وينتج اتحاد جنوب إفريقية القدر بينا تسود زراعة الدخن في إفريقية الغربية (القرنية) وإتيويا .

وتفاوتت القلة في الوحدة الزراعية من بلد إلى آخر ، فهي في مصر ضعفتها في إفريقية الشرقية وثلاثة أمثالها في الجزائر ، كما أنها في مزارع الأوربيين أعلى منها في حالة الزراعة الإفريقية .

وبلغ إنتاج الأرز قبل الحرب العالمية الثانية ٢,٢ مليون طن في السنة ثم زاد إلى ٤,٢ مليون (١٩٥٥ - ٥٧) وبذلك قل استيراده . والبلدان الرئيسية لإقليم مصر وجمهورية مالاغاسى وإفريقية الغربية (الفرنسية) وسيراليون والكنغو . وتمتزم غانة بعد تنفيذ مشروع الفولتا التوسع في إنتاج الأرز ، كما أن مشروع السد العالى سوف يؤدى إلى ضمان زراعة حوالى ٧٠٠.٠٠٠ فدان من الأرز المصرى سنويا .

البذور الزيتية

وأهمها غار النخيل والفول السوداني في إفريقية الغربية والوسطى ، والكسبرة Copra ، على الساحل الشرقى ، وبذرة القطن وينتج أغلب الكمية إقليم مصر والسودان ، والزيون الذى تتركز زراعته في شمالى القارة .

محاصيل الشراب

فيما بين القترين (١٩٢٥/٤٦ - ١٩٥١/٥٢) ، (١٩٥٢/٥٣ - ١٩٥٧/٥٨) زاد إنتاج الكاكو بنسبة ١٠٪ ، وضرب موسم ١٩٥٦/٥٧ الرقم القياسى إذ بلغ الإنتاج ٩٠٠.٠٠٠ طن . وبالرغم من أن غانة تنتج ما بين ٤٥ ، ٥٠ في المائة من الكاكو في القارة فإن درجة التقدم يسيرة بسبب المرض المعروف باسم «Swollen Shoot»

الذى يصيب هذا النبات . وكانت الزيادة سريعة في إفريقية الغربية والإستوائية (الفرنسيين) والكرون وتوجو وغينيا الأسبانية . وتضاعف الإنتاج في السنغافور خلال العقد الأخير وإن لم يتجاوز ٥٠٠٠ طن في السنة . ويلاحظ أن نسبة إفريقية من الصادرات العالمية من الكاكاو أكثر من الثلثين .

وفي عام ١٩٥٨ تضاعف إنتاج البن الإفريقي . وارتفع الإنتاج في كينيا وأوغندا . وتجنبا بنسبة ٣٠٠ ، ٥٠ ، ٢٠ في المائة على التوالي ، كما زاد بنسبة ٤٠ ٪ في الحبشة (١٩٥٠ - ٥٨) ، وتضاعف في أنجولا حتى صارت من البلدان الرئيسية . وتصدر إفريقية الآن حوالي ٢٢ ٪ من الصادرات العالمية من البن مقابل ١٥ ٪ في عام ١٩٥٠ .

وأكبر مراكز زراعة الشاي إفريقية الشرقية البريطانية وأحد إفريقية الوسطى . ففي المنطقة الأولى تضاعفت المساحة للزراعة في العقد الأخير ، وزاد الإنتاج من ٨٠٠٠ إلى ١٧٠٠٠ طن . وتقدر جملة الاستثمارات في زراعة هذا النبات بحوالي ٢٥ مليوناً من الجنيهات .

ويستخرج السكر من القصب وزاد الإنتاج في سنة ١٩٥٧ بنسبة ٥٠ ٪ بإقاياس إلى الفترة (١٩٤٨ - ٥٢) ، وأكبر البلاد للنتجة لإتحاد جنوب إفريقية الذى ينتج حوالي ٢ السكر في القارة ، وتليه جزيرة موريشس^(١) ويصدر معظم إنتاجها . وكذلك زاد الإنتاج في جزيرة رينيون Réunion وموزمبيق وإقليم مصر . وتصدر موزمبيق وإتحاد جنوب إفريقية مقادير كبيرة من السكر إلى إتحاد روديسيا ونياسالاند .

الطباق

بلغ إنتاج الطباق ١٨٠٠٠٠ طن في عام ١٩٥٧ ونصفه من إتحاد إفريقية الوسطى الذى يليه في الأهمية إتحاد جنوب إفريقية . إلا أن أعلى غلة مجدها في شمالي

(١) جزيرة تاجة لبرطانيا ، ومساحتها ٧٢٠ ميلاً مربعاً ، وطبقاً لتعداد سنة ١٩٥٢ كان عدد السكان أكثر من نصف مليون نسمة ، ويقدر بأن العدد ليرتفع في نهاية سنة ١٩٥٨ إلى ٦١٣٨٨٨ نسمة . والخاصة بورت لويس وعدد سكانها ١٦٠١٦ و١٠٤ نسمة . ويستمد اقتصاد الجزيرة على السكر الذى كان يمثل ٩٨ ٪ من الصادرات سنة ١٩٥٨ . ويزرع القصب في مساحة قدرها ١٩٧٤٠٠ فدان . وبلغ إنتاج السكر ٥٢٥٨٤٢ طناً مترياً (١٩٥٨) . وهناك ٢٥ مصنعا للسكر .

القارة وبخاصة في مراكن حيث يحصلون على ١٧٠٠ كيلوجرام من الهكتار مقابل ٩٠٠ كيلوجرام في روديسيا الجنوبية . وتصدر القارة الطابق ولكنها تستورد مقادير من الخارج لتخلطه بالطابق المحلي لعمل بعض الأنواع الجيدة من السجائر .

الألياف الصناعية:

زاد إنتاج السيسال بنسبة ٥٠ ٪ بين عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥٨ وكانت أعظم الزيادة في أنجولا ومالاجاسي إذ بلغت الضعف . وتنتج تنجانيقا وحدها ٦٠-٦٦ ٪ من السيسال بالقارة . وكان نسبة إفريقية من الصادرات العالمية حوالى الثلثين في عام ١٩٥٣ فهبطت إلى النصف في عام ١٩٥٨ ، بسبب تقدم زراعة هذا النبات في البرازيل التي أصبحت منافسا قويا وبخاصة في أسواق الولايات المتحدة .

وتراوح الزيادة في إنتاج القطن منذ عام ١٩٥٠ بين ١٥،١٢ في المائة ، ونصف الإنتاج مصدره إقليم مصر . وتتقدم زراعته حالياً في إفريقية الغربية (الفرنسية) ونيجيريا وموزمبيق .

وكانت الزيادة في الصوف بنسبة ٥٠ ٪ ، وأهم مراكزه اتحاد جنوب إفريقية وشمالي القارة ، ففي البلد الأولى إرتفع الإنتاج من ٩٣٠٠٠ طن (١٩٥٠) إلى ١٣٥٠٠ طن (١٩٥٨) .

وزاد إنتاج المطاط من ٥٠٠٠ طن (١٩٥٠) إلى ١١٥٠٠٠ طن (١٩٥٨) ومعظمه للتصدير . إلا أنه لا يمثل سوى نسبة مثيلة من الصادرات الإفريقية باستثناء ليبيريا التي يبلغ الصادر من المطاط حوالى ٧٠ ٪ من الصادرات الكلية .

والجدول التالى يبين حالة عدد من المحاصيل الزراعية من نواحي الإنتاج والتصدير والاستيراد .

الإنتاج والواردات والصادرات من المحاصيل الزراعية

متوسط ١٩٥٥ - ١٩٥٧

(بالآلاف الأطنان)

المحصول	الإنتاج	الواردات	الصادرات
القمح	٥٥٠٠	٩٦٦	٢٧٣
الشعير	٣١٤٧	٤٣	٣٤٣
الذرة	١٠٤٠٠	٨٩	١٢٤٦
الدخن	750	٤٦	٩١
السرغون	2500		
الأرز	٤٣٥٧	٣٨٦	٢٩٠
الكبيرة	١٢٠	٤	٧٤
بفرة القطن	١٤٢٣	٣٠	٢١٤
الفول السوداني	٢٥٠٠	١٤	٨٢٢
الزيتون	٥٧٧	—	—
زيت الزيتون	١٠٣	٨	٤٦
حب التخليل	٨١٣	١	٧٠٦
زيت التخليل	٩٢٧	١٠	٣٦٦
المسمم	٢٧٧	١٤	٦٥
الككاو	٥٢٤	٤	٥٢٣
البين	٥٠٨	٥٨	٤٨٣
الشاي	٣٣	٦٤	٣١
النيذ	٢٢٢٧	٢٦٣	١٧٧٧
الوالح	١٤٥٠	٩	٣٧٤
العنب (لغير إنتاج النيذ)	٧٢٠	٢	٢٧
البطاطس واليام	١٨٩٦٧	—	—
القطن	٧٢٣	١٨	٥٩٠
الديسال	٣١٢	٩	٣١٢
للطاط	١١٠	٢٩	١٠٩
الطباقي	١٧٢	٤١	٨٣

وسائل تنمية الزراعة:

إن أمام الزراعة إمكانيات واسعة للتقدم حتى تلعب دوراً أكثر أهمية في اقتصاديات البلدان الإفريقية . غير أن إدراك هذه الغاية يتطلب وضع سياسة مدروسة للتنمية الزراعية يمكن أن تشمل على العناصر الآتية :

(أولاً) تنفيذ مشروعات الري والصرف حتى يتسنى استخدام المياه السطحية على الوجه السليم واستغلال المساحات الكبيرة للهجرة حالياً بسبب عدم توافر الماء . وكذلك يجب الاستفادة من المياه الجوفية في المناطق التي توجد بها .

(ثانياً) اتباع الوسائل العلمية للتغلب على ظاهرة تآكل التربة .

(ثالثاً) إدخال الأساليب الفنية كالسماد الزراعية ، والأسمدة ، والآلات الأكثر كفاءة ، والبذور المتقاة .

(رابعاً) مقاومة الآفات والأمراض التي تصيب بعض أنواع النبات .

(خامساً) الإهتمام بطرق الجنى والمعالجة والتعبئة ، وإنشاء الصوامع للتخزين ، وتيسير وسائل للواصلات حتى يسهل نقل المنتجات المعدة للتصدير إلى الموانئ دون ضرر يصيب المحاصيل بسبب تأخر الشحن ، ووضع مواصفات عالية للتصدير .

(سادساً) تعميم الإرشاد الزراعي ، والإكثار من المعاهد الزراعية ومراكز التدريب ، وإنشاء المزارع النموذجية .

(سابعاً) العناية بمسائل التسويق وبخاصة بالنسبة إلى محاصيل التصدير سواء بإنشاء هيئات خاصة كما في نيجيريا أو بتشجيع تكوين الجمعيات التعاونية .

(ثامناً) تيسير إمداد الفلاحين بالمال اللازم عن طريق مؤسسات اتجارية تمام . لهذا الغرض .

مول نظام الملكية:

وتصل التمية الزراعية بموضوع ملكية الأرض . ويقترح البعض كعلاج للحالة السائدة تجميع القطع الصغيرة المتناثرة ثم تقسم كل منطقة إلى أجزاء مناسبة في المساحة ومنح الأخيرة على أساس الملكية الخاصة . غير أن نظام الملكية الخاصة يصطدم بالتقاليد وبالشك من ناحية الإفريقيين إذ قد يعدونه وسيلة لخروج الأرض من أيديهم بعد أن تصبح سلعة قابلة للتزوال . ولهذا يفضل البعض الأخذ بنظام « الجماعة » فتقوم مزارع كبيرة تعتبر ملكا للدولة أو الجماعة ويتسنى فيها تطبيق الأساليب الحديثة . « والإقترح ليس منبعا من فلسفة اجتماعية معينة وغريبة عن البلاد ، كما لا يترتب عليه تعرض المجتمع للاضطراب أو حدوث خلل في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوارثة ، ذلك أنه يتفق مع الأوضاع التقليدية حيث تعتبر الأرض ملكا للجماعة أو القبيلة .

« ومن الحجج التي يستند إليها في تأييد النظام الجماعي المقترح أنه وسيلة عملية وفعالة للتعرض بالقطاع الريفي فنظام الزراعة التقليدي محصول دون قيام القرى الكبيرة بينما يصير من اليسير في النظام الجماعي أن تكون لها مدرستها ووحدها الصحية وخدماتها البيطرية ومنتدياتها . ويمكن مدها بالمياه الصالحة للشرب والقوة الكهربائية ... وهكذا يكون النظام المقترح سبيلا لتمميم القرى أو إنشائها ... وفضلا عن هذا فبالتنظيم الجديد يصبح في الإمكان تخصيص مواضع معينة لتربية الماشية فلا تطنى على الأرض الزراعية كما هو الحال الآن . »^(١)

الرروة الحيوانية :

تضم القارة الإفريقية حوالى ١٠ / من الماشية بالعالم ، وأكثر من ربع للاعز لأنها أكثر مقاومة للجفاف والمرض من الماشية ، ١٥ / من الأغنام . ويعتبر اتحاد جنوب إفريقية أم بلدان القارة في تربية الأغنام حيث به حوالى ربع العدد للوجود بالقارة وصناعة الصوف آخذة في النمو في كينيا وأنجولا والكنغو .

(١) دكتور راشد البراوى : مستقبل كينيا واتحاد إفريقية الشرقية ، ص ٩٩-١٠٠ .

إن الثروة الحيوانية مستقبلا طيا ولكن هذا رهين بإدخال طائفة من التحسينات منها توفير المراعى والعلف ، والإكثار من الخدمات البيطرية ومد نطاقها إلى داخلية البلاد ، والقضاء على ذبابة تسي تسي التى تمثل أعظم خطر يحول دون تربية للماشية ، وإدخال سلالات أجنبية جديدة وخاصة فى حالة الأغنام ، والاهتمام بالتربية من أجل اللحم والصوف ، وتعميق أساليب التدبير والسلخ ، ومقاومة أمراض الحيوان . ويجب كذلك العمل على تضيير عادات الإفريقيين الذين يننون بعدد للماشية التى يملكونها أكثر من نوعها وذلك لأنها رمز للركيز الاجتماعى والبراء^(١) .

الغابات :

فما بين عامى ١٩٤٥/٤٦ ، ٥٧/١٩٥٦ هبطت المساحة للغابة بالغابات من ٨٣٩ مليون هكتار إلى ٧٤٧ مليونا ، أى بنسبة ١١٪^(٢) . وهذه الظاهرة راجعة إلى تطهير بعض المناطق من الغابات بقصد استغلالها فى الإنتاج الزراعى ، وكذلك إلى قطع الغابات واستخدام الحطب فى الوقود على نطاق كبير فى جهات عدة وسوف تشير إلى هذا الأمر الأخير عند الكلام عن طرق اللواصلات .

وبالرغم من النقص للشار إليه حدثت منذ الحرب العالمية الأخيرة زيادة فى الإنتاج سواء من الغابات الطبيعية أو التى قامت حكومات بعض البلدان مثل كينيا وتنجانيقا واتحاد جنوب إفريقية بفرسها ، وذلك بسبب التوسع الذى شهدته صناعة الأخشاب . وأهم المناطق التى تصدر كتل الحطب إفريقية الاستوائية (الفرنسية) وغانة ونيجيريا واتحاد جنوب إفريقية ، كما زاد الإنتاج أخيراً فى اتحاد روديسيا ونياسالاندو الكنفو .

(١) يملك الإفريقيون حوالى ٩٠٪ من الثروة الحيوانية ، ولكن نصيبهم من الماشية أقل .
(٢) تغطى الغابات الآن ٢٤٪ من المساحة الكلية للقارة .

(ثالثا) الثروة المعدنية

في عام ١٩٣٨ كانت القارة الإفريقية تشغل مركزاً عالياً في إنتاج اللّاس والكوبالت والذهب والكروم والمنجنيز والحاس . وزاد النشاط التعدينى خلال الحرب العالمية الثانية واطردت الزيادة في السنوات التالية لانتهائها بحيث كان الإنتاج في سنة ١٩٥٦ يمثل بالنسبة إلى الإنتاج العالمى ٤٨ ٪ فى الأتيمون ، ٣٤ ٪ فى الكروميت ، ٦٩ ٪ فى الكوبالت ، ٢٤ ٪ فى النحاس ، ٦٣ ٪ فى الذهب ، ٩٦ ٪ فى اللّاس ، ٣٢ ٪ فى الفوسفات . والجدول التالى يمثل نصيب إفريقية (فى المائة) من الإنتاج العالمى فى سنوات مختارة من الفترة للعتدة بين عامى ١٩٣٨ ، ١٩٥٦ :

١٩٥٦	١٩٥٠	١٩٣٨	
٤٨	٢٩	—	
٣٤	٥٢	٣٩	الكروميت
٦٩	٧٩	٩٥	الكوبالت
٢٤	٢٢	٢١	النحاس
٦٣	٥٦	٤٦	الذهب
٣٧	٥٢	٣٥	المنجنيز
١٥	١٣	١٢	القصدير
١٩	١٦	٢٢	الأسبستوس
٩٦	٩٧	٩٧	للّاس
٣٢	٣٢	٤٣	الفوسفات

وكانت أعظم الزيادة فى الإنتاج للمدى فى الجزائر والكنغو ومصر ومراكش واتحاد إفريقية الوسطى واتحاد جنوب إفريقية كما يتضح من البيان التالى عن الأرقام القياسية (الرقم القياسى لعام ١٩٥٣ = ١٠٠) .

السنة	الجزائر	السنغال	مصر	مراكش	اتحاد إفريقية الوسطى	اتحاد جنوب إفريقيا
					المعادن الثقيلة	المعادن الصاعدة
١٩٣٨	٥٠	٠٠	٤٠	٣٠	٠٠	٧٦
١٩٤٨	٦١	٦٦	٧٥	٥٧	٠٠	٨٢
١٩٥٤	٩٩	١٠٥	٩٠	١٠٨	١٠٥	١١٠
١٩٥٧	٨٩	١١٤	١٠٦	١٢١	١٢٠	١٣٥

وترجع الزيادة للشار إليها إلى أسباب متعددة نذكر منها :

(أولاً) زيادة عدد المشتغلين باستخراج المعادن وذلك في حالة ما إذا كان المعدن سهل الاستخراج ولا يحتاج إلى رأس مال كبير كما هو الشأن بالنسبة إلى اللام في إفريقية الغربية . وفي حالة احتياج عملية التعدين إلى رؤوس أموال كبيرة فقد كان السبب في زيادة الإنتاج تحسين الأساليب الفنية .

(ثانياً) ازدياد الطلب في البلدان الصناعية على عدد من المعادن مثل النحاس والزنك والقصدير والرصاص .

(ثالثاً) تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاشتغال في أعمال التعدين بصفة خاصة كما في اتحاد جنوب إفريقية واتحاد روديسيا ونياسالاند وإفريقية الجنوبية الغربية وليبيريا .

(رابعاً) الاهتمام بتحسين وسائل النقل ، وملاحظ أن الشركات للشغلة بالتعدين أنشأت الخطوط الحديدية اللازمة لمعاملاتها كما في ليبيريا وسيراليوني ، أو ساعدت في تمويل مشروعات التوسع في وسائل النقل كما في اتحاد روديسيا ونياسالاند .

إلا أنه يجب أن نلاحظ أن الإنتاج الحالي لا يمثل إلا نسبة بسيطة من الاحتياطات المعروفة في حالة كثير من المعادن مثل الفحم والبوكسيت . أضف إلى هذا أن الثروة المعدنية لم تستغل على الوجه السليم في كثير من أنحاء القارة بسبب عدم توافر رؤوس الأموال ، وصعوبة للواصلات ، وعدم القيام بعمليات الأبحاث الجيولوجية اللازمة .

الذهب

قل الإنتاج منه (١٩٤٨-١٩٥٠) بحوالى الربع بالقياس إلى (١٩٣٧-١٩٣٨)، ثم زاد للتوسط السنوى (١٩٥٥ - ٥٧) بنسبة الخمس . وإزاء النقص بالماس إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية عمدت بعض الحكومات إلى تقديم أنواع التشجيع للشركات القائمة باستغلال الذهب، سواء بإعادة النظر في الضرائب المفروضة كما في اتحاد جنوب إفريقية ، أو تقديم الإعانات كما في غانا .

اللاس

زبد الإنتاج عما كان عليه قبل الحرب ، وخلال الفترة (١٩٥٠ - ١٩٥٧) بلغت الزيادة ٥٠ ٪ في اتحاد جنوب إفريقية ، ٢٠ ٪ في إفريقية الجنوبية الغربية ، ٣٠ ٪ في غانا ، ٤٠ ٪ في أنجولا وسيراليون وتنجانيقا . وكانت أكبر الزيادة في الكنفو وأهم المناطق لإقليم كاساي ، ومنطقة لويلاشي عند بكوانجا حيث قدر الاحتياطى في عام ١٩٥٥ بحوالى ٣٠٠ مليون قيراط .

النحاس

فما بين عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥٤ زاد الإنتاج من النحاس بنسبة ٣٢ ٪ ثم بنسبة ١١ ٪ فيما بين عامى ١٩٥٤ ، ١٩٥٧ . ويقدر الاحتياطى فى حزام النحاس بروديسيا الشمالية بحوالى ٦٦٢ مليون طن قصير فى عام ١٩٥٨ أى ما يتراوح بين ٢٠ ٪ ، ٢٥ ٪ من الاحتياطى العالمى المعروف بالعالم غير الاشتراكى . وارتفع الإنتاج بالكنفو من ١٧٦٠٠٠ طن سنة ١٩٥٠ إلى ربع مليون سنة ١٩٥٦ . ويقدر الاحتياطى فى إقليم كانانجا بحوالى أربعين مليوناً من الأطنان واسكن الحام من أغنى الأنواع بالنحاس فى العالم . وتنتج روديسيا الشمالية والكنفو حوالى ٩٠ ٪ من إنتاج القارة والباقي يستخرج من اتحاد جنوب إفريقية وإفريقية الجنوبية الغربية وأنجولا . وفى عام ١٩٥٧ بدأ الإنتاج فى منجم Kilembe بأوغنده ، ويقدر الاحتياطى بسبعة عشر مليون طناً .

البوكسيت

تنتج غانا وغينيا ٤٠٠٠٠٠ ، ٣٠٠٠٠٠ طن من البوكسيت على التوالي ؛ إلا أن الاحتياطى فى غينيا يقدر بحوالى ١٠٥ بليون طن مقابل ٢٠٠ مليون طن

في غانة . ويستم البلدان تنفيذ مشروعات لمعد الألمنيوم وهذا يتوقف على توليد الكمية الكافية من الكهرباء . وفي غينا عهد بتنفيذ المشروع إلى رقابة دولية اشتركت فيها رؤوس الأموال الأمريكية والفرنسية والسويسرية والبريطانية . وقد اكتشف اليوكسيت في السكغو على مقربة من المكان المقترح لإقامة محطة إنتاج Inga الكهربائية عنده ، فإذا تم للمشروع الأخير صار في الإمكان قيام صناعة الألمنيوم .

خام الحديد

وأهم مراكزه الجزائر ومراكش وليبيريا واتحاد جنوب إفريقيا وسيراليوني وتونس . ويبلغ الانتاج السنوي في الجزائر ١٨٩ مليون طن ومعظمه من مناجم قريبة من حدود تونس ويقدر الاحتياطي بمائة مليون طن ، كما يوجد احتياطي قدره ٤٠٠ مليون طن في منطقة تدوف . وزاد الانتاج في مراكش فيما بين عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥٧ ، كما اكتشف الحديد في موريتانيا وتتولى للمصالح الفرنسية والبريطانية والأمريكية عملية استغلاله . وكان أعظم التقدم في جمهورية ليبيريا ، ويبلغ الاحتياطي ٣٠٠ مليون طن في منطقة تلال بومي ، وحوالي ١٠٠ مليون طن على مقربة من نهر مانو وحدود سيراليوني ويقدر احتياطي اتحاد جنوب إفريقيا بحوالي ١٠٠ مليون طن ، وقد تضاعف الانتاج فيما بين عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥٧ . وزاد إنتاج كل من سيراليوني وتونس (١٩٥٠-١٩٥٨) بنسبة ٢٠٪ ، ٦٠٪ على التوالي . وتضم شبه جزيرة كالون بغييا أعظم منجم في العالم لخام الحديد من النوع اللاتيري lateritic ، ويقدر الاحتياطي بحوالي ٢٥٠٠ مليون طن ونسبة الحديد ٤٧٪ وتصل إلى ٥٠٪ في بعض الجهات . وكان الانتاج مليون طن سنة ١٩٥٧ ومن للتظار أن يزيد إلى ثلاثة ملايين طن . ورواسب الحديد معروفة في جمهورية جابون في منطقة ماكابو بالشمال الشرقي حيث الاحتياطي ٢٠٠ مليون طن ونسبة للمعدن ٦٣٪ ولكن يحول دون الاستغلال عدم توافر طرق للواصلات إذ تبعد هذه المنطقة حوالي ٦٠٠ ميل من الساحل ، ويتطلب الاستغلال ومد الخط للحديد اللازمة لنقل الانتاج ما لا يقل عن ١٢٠ مليار فرنك فرنسي . وتجري الأبحاث كذلك في منطقة شيانجا الواقعة على مسافة خمسين ميلا من الساحل ، ونسبة الحديد تتراوح بين ٤٢ ، ٤٥٪ وقد تصل إلى ٦٠٪ بطريق التركيز . وقدرة أن انتاج مليون طن سنويا يتطلب إتفاق مبلغ لا يقل عن عشرين مليا من الفرنكسكفت .

خام القصدير

وأم مراكز الإنتاج :

(١) السكندرو ويجرى تكرير جانب صغير في مانونو بينما يصدر معظم الباقي إلى بلجيكا . وفي السكندرو إثني عشرة شركة تستغل هذا للمدن وتستثمر فيه ٢٥٠٠ مليون فرنك بلجيكي ، كما تستغل في رواندا أورندي خمس شركات أخرى .

(٢) نيجيريا ويصدر جميع الإنتاج إلى الخارج .

وقد أقرص الإنتاج في عام ١٩٥٨ نتيجة للاتفاق الدولي الذي قرر حصصاً للبلاد المنتجة ، ولذلك هبط إنتاج نيجيريا بنسبة ٥٠٪ في عام ١٩٥٨ بالقياس إلى السنة السابقة عليها .

الفوسفات

وأم مراكز إنتاجه مراکش وتونس والجزائر ومصر ، وقد زاد الإنتاج في البلدان الثلاث الأولى بنسبة ٢٥٪ فيما بين عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥٨ . غير أن الطلب على فوسفات تونس قليل بسبب نقص درجة نقاوته .

(رابعاً) مصادر الوقود

الفحم

بالرغم من أن إنتاج إفريقية من الفحم لا يتجاوز ٣٪ من الإنتاج العالمي إلا أن المعروف أن هناك احتياطات ضخمة في أجزاء كثيرة من القارة أهمها اتحاد جنوب إفريقية وروديسيا الجنوبية ونيجيريا . والجدول التالي يبين الإنتاج في البلدان الإفريقية (بآلاف الأطنان) :

للتوسط (١٩٥٥ - ١٩٥٧)	١٩٣٨	
٣٣٥٠٣	١٦٥٢٨٤	اتحاد جنوب إفريقية
٣٥٧٤	١٥٤٤	روديسيا الجنوبية
٧٩٦	٣٢٨	نيجيريا
٤٩٠	١٤١	مراكش
٥٧٨	٩٣	الجزائر
٤٢٤	٤٢	السنغال
٢٢٠	١٠	موزمبيق

البترو

كان إنتاج إفريقية من البترول فيما بين عامي ١٩٤٨ ، ١٩٥٧ يمثل نسبة لا تذكر من الإنتاج العالمي ، وكانت مصر تخرج في سنة ١٩٥٧ حوالي ٨٩٪ من الإنتاج الإفريقي . وخلال الفترة التالية للحرب العالمية الثانية زاد استهلاك إفريقية من المشتقات البترولية بسبب تقدم اللواصلات والصناعة والخدمات ، ولذلك زادت الواردات من اللواد البترولية بإطراد . فقيا بين عامي ١٩٣٨ ، ١٩٥٧ زادت واردات الجزائر من ٤٧٠٠٠ إلى ٢٩٨٠٠٠ طن ، واتحاد جنوب إفريقية من ١٢٦٢٢٠٠ إلى ٣٧٥٥٠٠٠ ، بينما نقصت واردات مصر من ٥٥٩٠٠٠ طن سنة ١٩٣٨ إلى ٣٢٢٠٠٠ سنة ١٩٥٧ .

إلا أن الصورة بدأت تتضح فيها معالم تدل على قرب حدوث تغير حاسم في هذه

النوع من الوقود للمدفى حين تم اكتشاف البترول في حاسي مسعود بالجزائر في نهاية عام ١٩٥٦ ، ويقدر الاحتياطي الثابت بمائة وخمسين مليوناً من الأطنان، ولكن التقديرات للاحتياطيات السائلة تتراوح بين ٣٠٠ ، ٦٠٠ مليون طن. وتقوم باستغلال هذا الحقل الشركة الأهلية لأبحاث واستغلال البترول في الجزائر والشركة الفرنسية للبترول (الجزائر)، وبدأ الإنتاج التجاري في يناير من عام ١٩٥٨. وينقل البترول في مراحله الأولى في خط أنابيب مؤقت إلى توجورت ومنها بالسكة الحديدية إلى فليب فيل . ويجري الآن إنشاء خط مباشر إلى بوجي بحيث يتمكن من نقل ثمانية ملايين طن سنة ١٩٦١ وربما ١٤ مليوناً بعد ذلك .

وعلى مقربة من حدود ليبيا اكتشف البترول في إجيله (يناير ١٩٥٨) . مجورتورين (يوليو ١٩٥٦) ، زارزاتين (فبراير ١٩٥٨) ، الأدب لاراشي (يونيو ١٩٥٨) ؛ والاحتياطي الثابت في الحقول الثلاثة الأولى يقدر بحوالي مائة مليون طن ، ولكن لا توجد تقديرات يعتمد عليها بشأن الاحتياطي في المنطقة كلها . وفي أواسط عام ١٩٥٨ وقمت شركة مرتبطة بشركة أبحاث واستغلال البترول في الصحراء القائمة بالاستغلال ، اتفاقاً مع حكومة تونس لإنشاء خط أنابيب قطره ٢٤ بوصة إلى جوار غابس ، وكفاءته في أول الأمر تتراوح بين أربعة وسبعة ملايين طن ، على أن ترتفع هذه الكفاءة إلى ١٢ - ١٤ مليوناً فيما بعد . ويعتقد القائمون باستغلال البترول أنه إذا سارت مشروعاتهم في طريق التنفيذ واستقرت الأحوال السياسية فإن الإنتاج ينتظر أن يصل إلى ٢٥ مليون طناً في سنة ١٩٦٥ . وسوف يكرر جزء منه للاستهلاك المحلي في معمل تكرير يقام إلى الشرق من مدينة الجزائر مباشرة، أما الباقي فيصدر إلى فرنسا وغيرها من البلدان الأوربية . ولا شك أن البترول الجزائري مصدر منافسة مستقبلية لبترول الشرق الأوسط .

وفي الوقت نفسه اكتشفت الشركات مقادير ضخمة من الغاز الطبيعي ، وللمتأكد أن منطقة جبل برجه تحتوي على الأقل على ٦٠٠٠٠ مليون متر مكعب أي ما يعادل ٦٠ مليون طناً من البترول . وكذلك هناك تقدير يشوبه التحفظ بحجم كمية الغاز في Hessi Rmel حوالي ٣٠٠٠٠٠ مليون متر مكعب . وتنتج حقول مسعود ٢٣٠ متراً مكعباً من الغاز مع كل طن من البترول .

وجرت أبحاث واسعة في ليبيا وارتفعت الآمال حين نجحت شركة إسو ستاندارد

(ليبيا) في كشف البترول من بئر عند زلتن باقليم برقة في يونية سنة ١٩٥٩ واستخراجه في تلك المرحلة الاختبارية بمعدل ١٧٥٠٠ برميل في اليوم . ولم يحل شهر فبراير سنة ١٩٦٠ حتى حفرت الآبار في عشرين موصفاً . إلا أنه لا توجد بتقدير كافية عن مقدار الانتاج والاحتياطي ، وإن كان من المتوقع أن يدخل البترول الليبي في الأسواق خلال العامين القادمين . وأهم الشركات التي حصلت على امتيازات التنقيب عن البترول في ليبيا كوتورادا وبان أميركان وإسومويل وكالتكس ورويال دتش شل وشركة البترول الفرنسية .

وتعمل في ليبيا ١٨ شركة بترول تابعة لبيع دول وهي الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا وألمانيا وهولند وكندا وإيطاليا . وقدر الاحتياطي في المناطق التي عثر فيها على البترول بمغوالى ١/١ من احتياطي البترول العالمى .

بيان (في ٣٠ / ٤ / ١٩٦٠)

طرابلس	برقة	فران	المجموع
٥٣	٢٩	٢٦	١٠٨
» » للتجهة	١٧	١٠	٢٨
» » الجافة	٣٥	٢٤	٦٣
معدل الإنتاج السنوى بالبراميل	٢٠٦٢٥	٤٥١٥٠	٥٠٠
آبار تحت الحفر	١٦	١٨	٣٦

وفي نيجيريا تقدمت عمليات التنقيب عن البترول وارتفع الإنتاج من ٢٥٧٠٠٠ طن سنة ١٩٥٨ إلى ٥٥١٠٠٠ طن سنة ١٩٥٩ ، ويقدر أن يدخل السنوات العشر القادمة سوف تصل قيمة الانتاج البترولى في نيجيريا إلى ثلاثين مليوناً من الجنيهات . وكذلك زاد انتاج البترول في إقليم مصر من الجمهورية العربية المتحدة إلى أكثر من ٣ مليون طن سنة ١٩٥٨ .

وتواصل شركات البترول أعمال التنقيب في إفريقية الغربية الاستوائية (الفرنسيين) وأنجولا والحبشة والصومال . ولكتها لم تصل إلى نتائج يعتد بها حتى الآن .

السكهرباء

وتطرد الزيادة في إنتاج الكهرباء منذ عام ١٩٤٨ وذلك نتيجة لازدياد حركة بناء المدن . وتقدم الصناعة ووسائل النقل والتوسع في الخدمات والنافع العامة ،

ومن ذلك أن استهلاك الكهرباء في القطاعين التجارى والصناعى بأوغندة زاد عشرين مرة خلال السنوات العشر الأخيرة .

وعلى رأس الدول المنتجة للكهرباء في إفريقية اتحاد جنوب إفريقية الذى فيه ثلثا إنتاج القارة كلها ويليه اتحاد إفريقية الوسطى بعد انشاء سد كاريا ثم مصر التى ارتفع فيها الانتاج نتيجة إتمام مشروع كهربية خزان أسوان .

وعما يلفت النظر أن الزيادة في إنتاج القوة الكهربائية كانت أسرع من الزيادة في السكان . والجدول التالى يبين التطور خلال السنوات الأخيرة في بعض البلدان الإفريقية :

الإنتاج الكلى (بلايين الكيلوات ساعة) الإنتاج لفرد الواحد (بالكيلوات ساعة)

البلد

١٩٥٧ - ١٩٥٥	١٩٤٩	١٩٥٧ - ١٩٥٥	١٩٤٩	
٦٥٢٨	٤٤٢٦	٦٥٢	٤٦٠	الجزائر
١٤٧٢٨	٤٥٢٦	١٨٩١	٢٩٧	السنغال
٧١	٢٢٢٣	١٥٥٠	٦٣٠	مصر
٩٩٢٥	٤٧	٩٨٥	٢١٠	مراكش
٥٧٥	٠٠	١٢٦٥	...	روديسيا الشمالية
٤٩١٢٦	١٦٥	١٢٢٩	٣٣٠	روديسيا الجنوبية
١٢٣٥٢٢	٨١٤٢٤	١٨٥٨٠	٩٢٥٩	اتحاد جنوب إفريقية

ومن المنتظر زيادة الطاقة الكهربائية بسبب التطور الاقتصادى والاجتماعى ، والإمكانات وافرة بشأن إنتاجها من المساقط المائية ، وهناك طائفة من المشروعات الضخمة في عدد من البلدان الإفريقية مثل السد العالى في الإقليم المصرى من الجمهورية العربية المتحدة ، ومشروع نهر الشولتا في غانة . ومحلة أنجا بالكوتو ، وغير ذلك .

ولتحقيق أكبر فائدة من القوة الكامنة يجب ألا يقتصر الأمر على الجهود التي تبذل من أجل سد الاحتياجات المحلية . وإنما يجب أن تتعاون للناطق للتجاوزة ذات الصالح للشركة لتنسيق سياسة توليد الكهرباء ونقل الفائض إلى حيث تشتد الحاجة إليه ، وهذا يؤدي إلى اقتصاد في النفقات . ولدينا مثال على هذا أن الكهرباء تنقل الآن من محطة لومارينل Le marinel في الكنفو إلى إقليم النحاس بروديسيل الجنوبية .

(خامسا) الصناعة

شهدت الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين إجماعا نحو التصنيع في بعض البلدان الإفريقية وكان أكثر وضوحا في مصر واتحاد جنوب إفريقية . غير أن حركة التصنيع هذه كانت محدودة النطاق ، واقتصرت على طائفة من الصناعات الاستهلاكية التي تتوافر موادها الخام محليا ، فضلا عن كونها لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة وسرعة الحصول على العائد منها ولذلك تجتذب رأس المال الخاص . وازداد اتجاه التصنيع قوة بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية ثم أخذت دعائمه تزداد ثباتا في السنوات التالية لانتهاؤها ، فشمع فروعها جديدة من الصناعة ، وانتقل إلى عدد كبير من البلدان الإفريقية ، وصار موضع الاهتمام من الحكومات

ويرجع التقدم الصناعي منذ عام ١٩٣٩ إلى اعتبارات كثيرة نذكر منها :

١ - ترتب على نشوب الحرب العالمية الثانية أن تعذر الحصول على الكثير من السلع للصنوعة بسبب انصراف الدول الصناعية الكبرى إلى المجهود الحربي ، والصعاب التي صاحبت النقل البحري فلم تعد السفن تخصص لأمثال هذه السلع إلا نسبة صغيرة من حمولتها ، ولهذا قامت صناعات عدة لإنتاج طائفة من السلع اللازمة للاستهلاك المحلي . فضلا عن هذا عمدت بعض الدول صاحبة الاستثمارات في القارة الإفريقية إلى إقامة بعض الصناعات وتوسيع نطاق الصناعات الموجودة . وازدادت الظاهرة الأخيرة وضوحا بعد الحرب حيث قامت شركات عدة في الدول الاستعمارية بإنشاء صناعات في الممتلكات الإفريقية لسد جزء من الطلب المحلي من جهة وتصدير الفائض إلى الخارج من جهة أخرى .

٢ - شعور كثير من البلدان الإفريقية بخطورة اعتماد اقتصادها على تصدير للتبجات الأولية من زراعية ومعدنية ، وهي خطورة تعظم حدة خلال الأزمات وقرات الكساد التي تصيب الدول الصناعية الكبرى . ومن هنا بدأت تنشط الدعوة إلى إقامة اقتصاد قوي ينحو صوب التوازن ، وصار التصنيع من الأهداف التي طالبت بتحقيقها الحركات الوطنية .

٣ - وقدمت الحكومات في عدد من البلدان الإفريقية ألوانا من المعاونة

والتشجيع في عملية الإنشاء الصناعي . واتخذ التشجيع صوراً متعددة مثل فرض الرسوم الجمركية لحماية الإنتاج الصناعي المحلي ، وإعفاء الواردات من الآلات والمعدات والحامات اللازمة للصناعات المحلية من الرسوم الجمركية ، والعمل على تخسين وسائل النقل وتوفير عناصر القوة المحركة ، وإعفاء للشروعات الصناعية الجديدة من الضرائب لفترة مقررّة كما حدث في مصر بمقتضى القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٢ ، وإصدار القوانين الخاصة بتشجيع رأس المال الأجنبي على المشاركة في عمليات التصنيع كالسلاح بمخروج الأرباح وكذلك رأس المال المستثمر خلال فترة معينة . وفي عدد من البلدان اتخذت للمعاونة صورة اشتراك الحكومات مع رأس المال الخاص لإقامة الصناعات ذات الأهمية من وجهة النظر القومية ، كما حدث في مصر ونيجيريا وغانة ويتم الاشتراك في العادة عن طريق مؤسسات عامة تقيمها الحكومات لهذا الغرض مثل المؤسسة الاقتصادية في مصر . وأحياناً تقوم الحكومات نفسها بإنشاء أنواع من الصناعات وذلك وفقاً للظروف المحلية . ففي اتحاد جنوب إفريقيا مثلاً تملك الحكومة مصانع الحديد والصلب وسهادر الفوسفات وصناعة الليبيدات الحشيرية واستخراج البترول من الفحم . وخلال السنوات العشر (١٩٤٦ - ٥٦) بلغت الأموال العامة المستثمرة في الصناعات الثانوية بالإتحاد ١٢٥ مليون جنها أى ما يعادل سدس الاستثمارات الكلية في هذه الصناعات . وفي إفريقيا الغربية (الفرنسية) اشتمل مشروع السنوات الأربع على تشجيع صناعة معالجة الأسماك عن طريق مبالغ رصدت في البرازيل وأنشئت شركة لهذا الغرض في داكار عام ١٩٥٥ ؛ وكذلك شجعت الحكومة في ذلك الإقليم صناعات دغ الجلود والأغذية المحفوظة والصناعة السكباوية .

وبما يدل دلالة واضحة على التقدم الصناعي أننا نلاحظ منذ عام ١٩٥٠ زيادة مطردة في بلدان عدة في الواردات من السلع الرأسمالية والحامات والوقود المعدني ومعدات النقل ، وتناقصاً في الواردات من بعض أنواع السلع الاستهلاكية وبخاصة المنسوجات ، وازدياد نسبة مساهمة الإنتاج المحلي في الاستهلاك . فقياً بين عامي ١٩٥٤ ، ١٩٥٧ ، زادت نسبة (%) واردات اتحاد إفريقيا الوسطى من الوقود المعدني من ٢٦ إلى ٥٢ ، ومن آلات ومعدات النقل من ٣٢٣ إلى ٣٥٨ ، ومن للمعادن وللصنوعات المعدنية من ٨٧ إلى ١٠٣ . وخلال الفترة ذاتها زادت واردات إفريقيا الغربية (الفرنسية) من الحامات والسلع شبه للصناعة (%) من ١٣ إلى ١٦ ، ومن للمعدات الرأسمالية من ١٦ إلى ١٩ . وارتفعت نسبة واردات

اتحاد جنوب إفريقية من المادن والصنوعات المدنية من ٣٢.٦٪ سنة ١٩٥٠ إلى ٤٥.٥٪ سنة ١٩٥٧ . وخلال الفترة (١٩٥٠ - ٥٧) هبطت واردات للتسوجات من ٢٠.٤٪ إلى ١٤.٩٪ في أنجولا ، ومن ٢١.٣٪ إلى ١٧.٧٪ في موزمبيق ، ومن السلع الاستهلاكية (غير الغذاء) من ٤٥٪ إلى ٣٧٪ في إفريقية الغربية (الفرنسية) بين عامي ١٩٥٢ ، ١٩٥٧ ، وفي الكنفوكان الإنتاج المحلي سنة ١٩٥٠ بعد الاستهلاك المحلي بنسبة ٥٢٪ (السجائر) ، ٢٧٪ (البويات) ، ٧٠٪ (الأسمنت) ، فارتفعت تلك النسب في عام ١٩٥٧ إلى ٩٦ ، ٧٠ ، ٨٢ على التوالي .

والجدول التالي يلقي ضوءاً على التقدم الصناعي في عدد من بلدان القارة .

البلد والسنة عدد المنشآت عدد الأفراد قيمة الإنتاج (بلايين العملة الوطنية)

المستخدمين (بالآلاف) الإجمالية الصافية
مصر (١)

١٩٣٧	٢٤٠٤	١٥١	٠٠	٩
١٩٥٢	٣١٥١	٢٥١	٣٠٢.٨	٨٢.٧

موزمبيق

١٩٤٧	٢١١	٢٩	٩١٩	٤٧٩
١٩٥٥	٦٢٩	٤١	٢١٣.٣ (٢)	٩٢.٨

روديسيا الجنوبية

١٩٣٨	٢٩٩	١٨	٥.١	٢.٣
١٩٤٨	٤٧٣	٤٨	٢٥.٨	١٠.٩
١٩٥٣	٧١٤	٧٠	٦١.٩	٢٦.١

اتحاد جنوب إفريقية

٣٧/١٩٣٦	٨٧١٣	٢٦٩	١٤٥.٦	٦٥.٣
٤٨/١٩٤٧	١١٧٣٤	٥٠٦	٥٠٨.٥	٢٢١.٨
٥٤/١٩٥٣	١٢٢٥٧	٧٠٤	١٠٨٤.٨	٤٦٨.٨

(١) المنشآت التي تستخدم عشرة عمال فأكثر ، كما تشمل ورش الإصلاح ولكنها

تتجدد معامل حلبج وكبس الفظن .

(٢) قيمة اللبونات .

ونستطيع أيضاً أن نستدل على التقدم الصناعى من مراجعة الأرقام القياسية فى عدد من بلدان القارة خلال الفترة الواقعة بين عامى ١٩٤٩ ، ١٩٥٧ (الرقم القياسى للسنة ١٩٥٣ = ١٠٠) :

١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٤	١٩٥١	١٩٤٩	
٠٠	١٢٣	١٠٤	٦٥	٥٣	أنجولا
١٤٣	١٣٤	١١٢	١٠٢	٧٣	الجزائر
١٥١	١٣٩	١١٢	٧٢	٤٧	السنغال
١١٩	١٢٥	١٠٧	٩٥	٨٦	مصر
٠٠	١٢٩	١١٦	٩٠	٨٤	مراكش
٠٠	٠٠	١٠٦	٦٧	٦٣	موزمبيق
٠٠	١٥٧	١١٤	٨٩	٦٨	روديسيا الجنوبية
١٢٢	١١٧	١٠٩	٩٢	٩٠	تونس
١١٨	١١٥	١٠٥	٨٧	٧٠	اتحاد جنوب إفريقيا

عرض موجز للصناعات الرئيسية

تمثل صناعة الأغذية والمشروبات والطباق نسبة كبيرة من القطاع الصناعى فى معظم البلاد الإفريقية ، سواء من ناحية عدد المنشآت أو الدين براولونها . وقد زاد إنتاج السكر فى بين عامى ١٩٤٨ ، ١٩٥٧ فى أنجولا والسنغال وإفريقية الشرقية البريطانية وإقليم مصر ومالاجاسى وموريشى وموزمبيق واتحاد جنوب إفريقيا . وأقيمت هذه الصناعة بعد عام ١٩٥٢ فى الجزائر وإتوبيا وإفريقية الإستوائية (الفرنسية) . وتعتبر الجزائر أهم منتج للنبيذ ، ويلبها مراكش وتونس واتحاد جنوب إفريقيا .

ومن السبيل تقدير لإنتاج صناعة صيد الأسماك نظراً لأن حائناً كبيراً منه يستهلك فى مراكز الصيد أو الجهات المجاورة لها . وقامت صناعة الأسماك المحنونة فى أنجولا ومراكش وإفريقية الجنوبية الغربية وتونس واتحاد جنوب إفريقيا ؛ ولكن مراكش

وإفريقية الجنوبية الغربية أكثرها أهمية كما يتضح من البيان التالى عن الإنتاج (بالآلاف طن) :

١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٣	١٩٤٨
—	١٣٦	١٣٦	١٣٧	١	١٣٢ (أنجولا) (التوتة فقط)
٧٢	٣٤٣٣	٢٩٣٦	٣٣٣٩	٣٧٣٤	٢٧٣٢ مراكش (المصدرات)
٣٨٣٩	٢٩٣٧	٢١	١٥٣٤	٢٣٤	— إفريقية الجنوبية الغربية
—	—	—	٤٣٨	٤٣٦	٢٣٣ تونس
٤٣٤	٦٣٣	١٠٣٢	٩٣٥	١٣	٨٣٣ اتحاد جنوب إفريقية

وتقدمت صناعة السجائر وتعتمد على الإنتاج المحلى من الطباق ، غير أن مصر والسودان يستوردان حاجتهما من اللادة الأولية من الخارج .

وبالرغم من النمو الذى حدث فى الصناعات سائلة الذكر من حيث كمية الإنتاج وعدد للشعائر إلا أن نسبتها من الإنتاج الصناعى الكلى تضاعفت فى السنوات الأخيرة بسبب التقدم الكبير الذى تحقق فى فروع أخرى من الصناعة كاللنسوجات ومنتجات الأخشاب والمواد الكيماوية .

ونشطت صناعة غزل ونسج القطن وأخذت بلاد كثيرة فى إقامتها إما لاستغلال الخامات المحلية أو التقليل من استيراد السلع الاستهلاكية وتمشيا مع سياسة رفع مستوى معيشة الجماهير بتوفير الكساء . وتعتبر مصر من أكبر مراكز الصناعة القطنية فى القارة وصارت تصدر مقادير كبيرة من الغزل إلى الأسواق الأجنبية .

إنتاج غزل القطن (بالآلاف طن)

١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٤	١٩٤٨	
٨٠٣٥	٧٦٣١	٦٥٣٢	٥٠٣٢	مصر
٣٣٥	٢٣٣	١٣٧	—	إثيوبيا
—	—	٢٣٨	٥٠٣٤	مراكش
—	٤	٣٣٥	٥٠٣٥	روديسيا الجنوبية
—	—	٧٣٧	٣	اتحاد جنوب إفريقية

أما الصناعة الصوفية فتركز فى اتحاد جنوب إفريقية بسبب وفرة الصوف ويؤخذ من أغنام اللورينو . وكذلك تقوم هذه الصناعة فى شمالي القارة ولكن يغلب عليها الطابع البدوى . وتعتبر مصر أكبر مركز لصناعة الحرير الصناعى .

ونتيجة لنشاط حركة الإنشاء والتطوير الاجتماعي تقدمت صناعة الأسمنت ومواد البناء في عدد كبير من البلدان^(١) . ومع ذلك تستورد القارة مقادير كبيرة من الأسمنت نظرا لقصور الإنتاج المحلي عن سد الطلب المحلية .

وتقوم صناعة سماد السور فوسفات في الجزائر وتونس ومراكش ومصر واتحاد جنوب إفريقية بسبب وجود اللادة الأولية بكثرة . أما السماد الأزوتي فأكبر البلاد للنتيجة له إقليم مصر واتحاد جنوب إفريقية . وقد أنشئ لهذا الغرض مصنع في البلد الأول بمدينة النوسى ، إلا أنه لم يكن كافيا لمد احتياجات الزراعة ولذلك أقيم مصنع كبير آخر شمالي مدينة أسوان ويعتمد على الكهرباء للتوليد من سد أسوان ، وبدأ إنتاج الصنع الجديد في عام ١٩٦٠ . وتقدمت في هذين البلدين أيضا صناعة للمستحضرات الطبية .

وفي نهاية الحرب العالمية الثانية كان اتحاد جنوب إفريقية البلد الإفريقى الوحيد الذى قامت فيه صناعة الحديد والصلب . ولكنها ما لبثت أن بدأت في بلاد أخرى وبخاصة إقليم مصر واتحاد إفريقية الوسطى بفضل الحكومات . وكانت بمصر ثلاثة مصانع تعتمد على الحردة التى حرّم تصديرها . ولما كان من الصعب الاعتماد على هذا المصدر للصناعة ، ونظرا لوجود خام الحديد في منطقة أسوان بصفة خاصة ، أقيم مصنع للحديد والصلب في حلوان (على مقربة من القاهرة) بطاقة إنتاجية قدرها ٢٦٥٠٠٠ طن في السنة ، وبدأ الإنتاج في عام ١٩٥٧ . وفي اتحاد جنوب إفريقية ساعدت هذه الصناعة على قيام صناعات أخرى كعمل الآلات ومعدات النقل

(١) الجدول التالى يبين إنتاج الأسمنت (بآلاف الأطنان)

	١٩٤٨	١٩٥٧		١٩٤٨	١٩٥٧		١٩٤٨	١٩٥٧
الجزائر	١٣٠	٧١١	إثيوبيا	٨	٢٢	موزمبيق	٣٧	١٢٧ (١٩٥٥)
أنجولا	—	١٣٠	إفريقية القارية	١١	١٥٨	تونس	١٠٢	٤٠١
			(الفرنسية)					
السنغال	١٢٧	٤٦٨	كينيا	١٩	٢٠٦	اتحاد جنوب أفريقيا	١٣٠٨	٢٥٢٥
روديسيا الشمالية	٧١	٦٥٨	مراكش	٢٦٢	٤٣٥	إقليم مصر	٧٦٨	١٤٦٦
روديسيا الجنوبية	—		(المنطقة الجنوبية)					

والأدوات الهندسية والكهربائية . وتعتمد حكومات مثل نيجيريا إنشاء مصانع لاستغلال خام الحديد فيها .

وأقيمت مصانع لتتقة القصدير في الكنتو وروديسيا الجنوبية واتحاد جنوب إفريقية ، وللمصاص والزنك في روديسيا الشمالية ، كما أنشئ مصنع للمصاص في مرا كشي . ونظراً لتوافر مادة البوكسيت في غانة وغينيا فإن حكومات البلدين تضمنان للشروعات اللازمة لتوليد الطاقة الكهربائية التي لا بد منها لإقامة صناعة الألمنيوم (١) .

وتتركز في اتحاد جنوب إفريقية صناعة لب الورق من الحشب ، بينما قامت هذه الصناعة على نطاق ضيق في اتحاد إفريقية الوسطى . وتستخدم أنواع من الألياف والقش والمواد النباتية في شمالي إفريقية . وفي سنة ١٩٥٦ / ٥٧ بلغ إنتاج اللب ١٠٠.٠٠٠ طن في اتحاد جنوب إفريقية ، ٧٤٠٠ طن في اتحاد إفريقية الوسطى ، ٧٢٠٠ طن في مرا كشي . وبالرغم من هذا تستورد البلدان الثلاث مقادير كبيرة من الخارج .

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية نشطت صناعة الورق في جهات عدة وخاصة لأغراض الكلف والعبئة . وقام إقليم مصر أخيراً بإنشاء مصنع كبير لعمل ورق الكتابة والطباعة الذي يزايد استهلاكه بسبب النهضة التعليمية . وسوف تستخدم المخلفات الزراعية المحلية ، ويتنظر أن يبدأ الإنتاج في عام ١٩٦١ أو أوائل سنة ١٩٦٢ . أما ورق الصحف فلا يصنع في القارة نظراً لاضآلة استهلاكها من هذا النوع ، ولذلك تعتمد الصحافة على الاستيراد .

(١) الجدول التالي يبين إنتاج بعض المعادن غير الحديدية في البلاد المتجة الرئيسية (بالآلف طن) :

١٩٥٧	١٩٤٨	١٩٥٧	١٩٤٨	معدن النحاس
٢٠٧	٣٠٩	٢٤٣٢٢	١٥٥٣٥	الكنتو
٠.٨	٠.٦	٤٢٢٢٩	٣١٧	روديسيا الشمالية
		٤٥٣٥	٢٩	اتحاد جنوب إفريقية
				معدن الزنك
٤٩٢	—	١٥٣٢	١٣٢	روديسيا الشمالية
٣٠	٢٢٠٥	٣١٢	—	مرا كشي
		٢٤٢٦	١٨٢١	تونس

(م — ٣ أفريقيا)

وتنتج ليبريا ونيجيريا والكونغو للطباط الطيبي ولكنه يصدر إلى الخارج .
وفي سنة ١٩٣٥ بدأت صناعة إطارات الكاوتشوك في اتحاد جنوب إفريقيا ،
كما أنشئ في مصر عام ١٩٥٦ مصنع لهذا الغرض ، وأقيم مصنع سنة ١٩٥٩ في
بولوايو Bulawayo باتحاد إفريقية الوسطى . ويلاحظ أن البلدان الثلاث الوحيدة
بالقارة التي أنشأت صناعة الإطارات تستورد من الخارج حاجتها من المادة الأولية .

من مبات الصناعة في إفريقية

١ — غلبة الحرف اليدوية التي تهدف إلى سد الحاجيات المحلية ، وحتى ما قبل
له منشآت صناعية في إحصائيات بعض البلدان لا يبدو كونه ورشاً أدخلت عليها
بعض المعد الحديثة . أما الإنتاج بقصد البيع في المناطق البعيدة أو التصدير إلى الخارج
فمحدود ويقتصر على عدد قليل من البلدان أهمها إقليم مصر وتونس والجزائر
ومراكش واتحاد جنوب إفريقية واتحاد إفريقية الوسطى والكونغو .

٢ — تركز للمنشآت الصناعية في المدن الكبرى أو بالقرب منها . ففي مراكش
حوالي ٧٠ ٪ منها حول كازا بلانكا ، وفي اتحاد إفريقية الوسطى معظم للصانع
في سالسوري وبولوايو ولندن الصغيرة القائمة بينهما ، وفي الكونغو معظم تركز
الصناعات في جادوفيل والبراث فيل وليوبولد فيل .

٣ — معظم الصناعات أنشئ بواسطة رؤوس الأموال الأجنبية كما هو الشأن
في حالة التمدين ، نظراً لضعف الدخل القومي وانحطاط مستوى معيشة الإفريقيين
فلا توجد مدخرات كافية لديهم فضلاً عن انصرافهم إلى الزراعة والرعى . ولم ينشط
رأس المال الوطني للاشتراك في عملية الإنشاء الصناعي إلا في شمال إفريقية وبخاصة
إقليم مصر ، كما بدأت هذه الظاهرة في نيجيريا والسودان .

٤ — عدم تنوع النشاط الصناعي فيما عدا اتحاد جنوب إفريقية وإقليم مصر
وروميسيا الجنوبية . ففي البلد الأول نجد الصناعات التي تتميز بها المرحلة للتقدمة
في الصنيع مثل منتجات الطباط والستحضرات الطبية والآلات ومنتجات البترول
والحديد والصلب ، وأهم من ذلك للنتجات للمدينة بما في ذلك المعدات الكهربائية
ومعدات النقل . وعمد إقليم مصر في السنوات القلائل الأخيرة إلى تنوع إنتاجه
الصناعي فأقام صناعات الإطارات والحديد والصلب وورق الكتابة والطباعة
والبحوث والبلاستيك .

٥ - اصطلاح بعض الحكومات بمشولية التنمية الصناعية مواءم بتخصيص الأموال العامة لإنشاء بعض الصناعات أو بالاشتراك مع رؤوس الأموال الخاصة ، أو تقديم القروض إلى المنشآت الصناعية عن طريق مؤسسات تقام لهذا الغرض مثل البنك الصناعى فى إقليم مصر ولجنة القروض فى نيجيريا .

وسائل النهوض بالصناعة

وبالرغم من النشاط الذى حدث فى ميدان التصنيع وبخاصة منذ الحرب العالمية الثانية فإن الصناعة مازالت عنصرأ قليل الأهمية فى الاقتصاد القومى . وطبقا لتحليل قامت به الهيئات المختصة فى الأمم المتحدة لم تزد القيمة المضافة من جانب الصناعة فى سنة ١٩٥٧ عن ٣٠٠٠ مليون دولار أمريكى وهى نسبة ضئيلة ، وتزداد ضآلتها بالنسبة إلى معظم القارة إذا ما استبعدنا اتحاد جنوب إفريقيا وإقليم مصر وروديسيا الجنوبية .

والجهد واسع أمام التنمية الصناعية ، وهذا يقتضى وضع سياسة مرسومة تشتمل على عناصر كثيرة منها :

١ - دراسة الموارد للمادية والمالية والبشرية اللازمة للإنشاء الصناعى ، وتقديم الصناعات الواجب إقامتها وفق نظام من الأولويات تراعى فيها إمكانيات التمويل والتنفيذ ، على أن يكون داخلا فى إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية .

٢ - توفير القوة المحركة الرخيصة بالتوسع فى إنتاج الكهرباء والبتروىل .

٣ - تحسين طرق اللواصلات الداخلية وتوسيع نطاقها .

٤ - توفير الخبرة الفنية بطريق التعليم ، وإرسال البعث إلى الخارج ، واستقدام الخبراء من الأمم المتحدة أو البلدان الأجنبية .

٥ - تدخل الدولة بصورة أكثر فعالية وبصورة كلية فى الصناعات الرئيسية أو بصورة جزئية بالاشتراك مع رأس المال الخاص ، وتوفير وسائل الائتمان الصناعى .

٦ - الاهتمام بالقطاع الزراعى لرفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل .

٧ - خلق الأجهزة الائتمانية للتخصص لتقديم الأموال للمنشآت الصناعية لأغراض الإنشاء أو التوسع أو التمويل العادى .

(سادسا) المواصلات^(١)

أم ما بلغت النظر بشأن المواصلات في إفريقية عدم وجود تنظيم متكامل لينسق بين أنواعها المختلفة حسب الحاجات ؛ والواقع لقد تطورت وسائل النقل إلى حد كبير على غير تخطيط سابق وغالبا ما تغلبت الإعتبارات السياسية على العوامل الاقتصادية المحلية أو الإقليمية بين البلاد للتجارة والتي تربط بينها للصالح الاقتصادية . ولهذا لابد من وضع تخطيط شامل متكامل لا في داخل كل بلد إفريقي على حدة فحسب بل وبالنسبة إلى البلاد للتجارة ذات الصلات الوثيقة . وتنمية المواصلات ليست بالعملية البسيطة لأنها تتطلب الكثير من العقبات التي نشير إلى أهمها شأنا :

أولا (العوامل الطبيعية

فالسواحل قصيرة بالنسبة إلى مساحة القارة ، كما تقل فيها الأماكن الصالحة لقيام الموانئ الطبيعية ، وكذلك تكثر عند مصبات بعض الأنهار الكبيرة الرمال والتيارات . والساحل بوجه عام ضيق ثم تأخذ الهضبة في الارتفاع وتكثر المرتفعات والأودية والمجاري ، ولذلك فإن عملية شق الطرق البرية ومد الخطوط الحديدية بالغة الصعوبة وكثيرة التكاليف إلى حد كبير . وبالرغم من وجود أنهار كبيرة وطويلة إلا أنها تاتي من كثرة الشلالات والجنادل . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لا يسعنا إغفال تأثير الجو ؛ فالحرارة الشديدة تسبب ارتفاع درجة استهلاك الماء في القطارات الحديدية . والناطق الصحراوية وشبه الصحراوية عقبة شديدة مما يجعل اختراقها الصحراء مغامرة كبرى ، كما أن الأمطار النزرية في كثير من الناطق تجعل اختراقها أمرا عسيرا للغاية ، وتقدر تكاليف إنشاء ما طوله ميل واحد من الطرق الجيدة في إفريقية الإستوائية بمبلغ ١٨٤٠٠ دولار .

(ثانيا) الاعتبارات الاقتصادية :

وفي مقدمتها عدم توافر المواد المحلية للوقود ، فإذا استثنينا اتحاد جنوب إفريقية واتحاد جنوب إفريقية الوسطى ونيجيريا فإن الفحم قليل ولم يستغل إلا بدرجة يسيرة للغاية ، ولهذا كانوا — وما زالوا — يعتمدون على الأخشاب وهذا أمر

ينطوى على تضخم التكاليف كما يترتب عليه أيضا استهلاك الغابات في جهات كثيرة .
إلا أن هذه العقبة يمكن التغلب عليها في المستقبل حين تمكششف مقادير كافية من
البترول ، وحين تنفذ مشروعات توليد الكهرباء الرخيصة من الساقط المائية .

ولتفاوت المناطق البابتة آره ، فأحيانا تقع للنفطة الغنية بعيدة عن الساحل
ولكن الخط الحديدى الذى يجب أن يد إليها يخترق مناطق أخرى فقيرة في مواردها
وعدد سكانها ، مما يزيد من تكاليف النقل .

(ثالثا) الظروف السياسية

وهذه ولادة السياسة الاستعمارية التى كانت تهدف إلى خلق وحدات صغيرة
منفصلة بعضها عن بعض ، ولهذا فن الضرورى أن تتعاون البلاد أو الأقاليم للتجاوزة
وذات الصالح للشركة في تنسيق سياسة إنشاء طرق اللواصلات المختلفة لتيسير
الاتصال فيما بينها ومنع الازدواج في الإنشاء ، ولهذا الأمر أهمية من ناحية تنمية
العلاقات بين البلدان الإفريقية .

الموانئ

قلنا إن طول الشواطئ قليل بالنسبة إلى مساحة القارة . وقد حدث تقدم كبير
في السنوات الأخيرة سواء في إنشاء موان جديدة أو توسيع وتحسين للموان الحالية
التمشى طاقتها مع ازدياد النشاط الاقتصادى ، حيث الضغط الشديد كثيراً ما يؤدي
إلى تعطيل تفريغ شحنات السفن أو نقل للنتجات للمدة للتصدير أياما بل وأسابيع
عدة ، وهذا أمر بالغ الخطر بالنسبة إلى السلع السريعة التلف كما يترتب عليه نفقات
كثيرة يجب تعادها .

الموانئ في غرب القارة

ومن الموانئ الهامة داكار التى تعتبر ثالث الموانئ الفرنسية . وترجع أهميتها
إلى وقوعها في أبعد نقطة في غرب إفريقيا ؛ وعند أقرب نقطة على المحيط الأطلسي ،
وفي منتصف عدد من الطرق البحرية للهامة . ويقع ميناء بانورست على نهر غمبيا
الصالح للملاحة إلا أنه يئانى من قعر للنفطة . وفي عام ١٩٥٦ بلغت الحركة

في كونا كرى بنجينا والواقعة عند نهاية إحدى أشباه الجزر القلائل في غرب القارة .
١٨٥٩ مليون طن ومن ذلك الرقم أكثر مليون طن من الحديد الخام والبوكسيت .
ولم فريتاون بسيراليون أحسن تفرطى في غرب إفريقيا . وتحسن الموقف .
في ليبريا بإنشاء ميناء مونروفا (١٩٤٥ - ١٩٤٨) الذى تراوحت تكاليفه بين .
٢٠ ، ٢٢ مليوناً من الدولارات الأمريكية .

بعد ذلك تمتد مسافة طولها حوالى ٥٠٠ ميل خالية من اللوانى الهامة ، وأخيراً
نصل إلى أيديجان في ساحل الملاج وتا كورادى للميناء الصناعى الرئيسى في غانة ،
وتم إنشاءه في سنوات (١٩٢١ - ١٩٢٨) بتكاليف قدرها ١٦ مليون دولار .
كما تكلفت التحسينات التى أدخلت عليه بعد الحرب العالمية الثانية ٨ مليون دولار
وكان الفرض منها رفع طاقته إلى ٢ مليون طن . وفي سنة ١٩٥٦ وصل إليه وخرج
منه حوالى أربعة أطنان تجارة غانة الخارجية . ومن للتظر أن يخف الضغط بعد
إنشاء ميناء تبا الواقع على مسافة سبعة عشر ميلاً شرقى العاصمة أكرا . وتعتمد
جمهوريةنا نوجو ودا هو مى على مينائى لوميه Lomé وكوتنو Cotonou الصغيرين .
ومن المشروعات التى يقترح تنفيذها تحسينها أو إنشاء ميناء آخر يتوسطهما .
والفرض من التحسين تمكين كوتنو من تصدير نصف مليون طن من الفوسفات .
كما يقال إن بقاء لوميه بمحالتها الزاهنة قد يترتب عليه تحول تجارة نوجو إلى تبا الواقعة
في غانة ، وللعروف إن العلاقات بين البلدين ليست على ما يرام^(١) .

وأهم ميناء في نيجيريا لاجوس الذى يستقبل ٧٠ ٪ من واردات البلاد ،
ويخرج منه حوالى ٤٥ ٪ من الصادرات . ويليهِ بورت هاركورت أحسن اللوانى .
التهرة ؛ ونظراً لوقوعه على الخط الحديدى الشرقى فإنه منفذ لحوالى خمس تجارة
نيجيريا الخارجية . أما اللوانى الأخرى في نيجيريا فصغيرة وتعرقل الحركة فيها الرمال
للتثقل ولهذا لا تصلح إلا للسفن الصغيرة .

وتعتبر دوالا Donala للمدينة التجارية الرئيسية في جمهورية الكرون ، كما
تشغل ليبريل للكان الأول في إفريقيا الإستوائية (الفرنسية) بالرغم من قلة أهميتها .

(١) راجع في هذا كتابنا « مشكلات القارة الإفريقية ، السياسة والإقتصاد » حيث
نجد عرضاً وإنباً لهذه المشكلة بين الدولتين .

بالنسبة إلى الواردات . إلا أن ليناى ليرفيل وجنتيل Gentil أهمية بالنسبة إلى منتجات الغابات وفي البلد الأخير مصنع كبير لنشر الخشب . أما بوانت نوار Pointe Noire . وهى ميناء صناعى ، فأحدث موانئ هذه المنطقة وربطها بمدينة برارافيل (عاصمة الكنفو الفرنسى سابقا) خط حديدى .

فإذا انتقلنا إلى جمهورية الكنفو نجد مائادى اللئاء البحرى الهام ، ويليهِ فى الأهمية بوما الذى يخدم منطقة مابومى Mayumbe ، بانانا . وربطاً بمائادى بالعاصمة ليوبولهفيل مما ينطوى على مزايا واضحة ؛ غير أن التيارات الشديدة ووجود الدوامات عند مدخل النهر من العقبات الخطيرة .

وتتمتاز إفريقية البرتغالية بوجود عدة موانئ طبيعية ممتازة ولها إمكانيات وافرة فى المستقبل . وأهمها ثلاثة وهى لواندا ، ولويتو . وفتح الميناء الأخير للتجارة عام ١٩٢٨ وأتىء فيه رصيف جديد عام ١٩٥٧ ؛ وأصبح فى السنوات الأخيرة يستقبل حوالى ربع النحاس الذى ينتجه « اتحاد التعدين بكاتانجا العليا » ونصف الزنك وكل المنجنيز والكوبالت . وافتتحت موزامبيدس رسمياً فى عام ١٩٥٧ وهى ثالث ميناء حديث فى أنجولا ، والغرض منها المعاونة فى تنفيذ مشروع كبير فى جنوب البلاد لتوطين البرتغاليين وتوفير وسائل الرى وتوليد الكهرباء .

وباتحاد جنوب إفريقية أربعة موانئ رئيسية وهى دريان ، كيب تاون ، بورت اليزابث ، إيست لندن . وبلغ عدد السفن على اختلاف أنواعها وأحجامها ١٣٠٠٣ (عام ١٩٥٨) حمولتها الصافية ٦١٣٦ مليون طن .

وإذا انتقلنا إلى الساحل الشرقى للقارة وجدنا ميناء لورنزو مركيزو وطاقته ٧ ملايين طن ، ويليهِ بيرا Beira الذى يمد المنفذ الرئيسى لاتحاد إفريقية الوسطى كما ينقل إليه بعض صادرات إقليم كاتانجا (بالكنفو) ، وقد زادت الحركة فيه من ٢٠٠٠٠ طن سنة ١٩١٥ إلى ٣٢ مليون طن سنة ١٩٥٧ . وقبل إكمال الوصلة الحديدية إلى لورنزو مركيزو كانت بيرا تنقل حوالى أربعة أخماس تجارة اتحاد إفريقية الوسطى . وليناء ناكالا فى شمالى مستعمرة موزمبيق مستقبل طيب .

وتضم تنجانيقا موانئ متوارا Mtwara ، ودار السلام و تانجا ؛ ودار السلام أكبرها ولكنها بحاجة إلى تحسين وتوسيع . وبمجاها منفذ لحوالى ٩٨٪ من تجارة كينيا وأوغندة ، فضلاً عن جانب من تجارة تنجانيقا .

والمنطقة المعروفة بقرن إفريقية أقصر جهات القارة من ناحية اللوانى حيث لا تلتقى سوى ميناء قسايو الصغير . وتعتمد جيبوتى إلى درجة كبيرة وهى المصدر الرئيسى لتجارة إثيوبيا ، كما أن مصوع منفذ تجارة إريتريا ، وتشغل بوسودان مثل هذه الميزة بالنسبة إلى السودان .

الطرق الحديدية

إن النظرة السريعة إلى خريطة تمثل الخطوط الحديدية في إفريقية تكشف ليان نقص الكبير الواضح في هذه الوسيلة للنقل والاتصال بحيث تكاد الخريطة أت تبدو خالية . ففي معظم أنحاء القارة الخطوط الحديدية مفردة ، والفروع الخارجة منها قليلة ، والوصلات بينها أقل .

ففي إفريقية الغربية (الفرنسية) ترتبط داكار (عن طريق كاييس Kayes الواقعة على نهر السنغال) ببلدة باماكو عاصمة جمهورية مالي ثم ببلدة كوليكورو على نهر النيجر . وطول هذا الخط ١٢٨٩ كيلومتراً وأهميته كبيرة بالنسبة إلى مالي لأنه أيسر سبيل لاتصالها بساحل المحيط الأطلسي ، ومن هذا الخط يخرج فرع عند تييس Thies إلى سان لوى وطول للسافة ١٩٣ كيلومتراً . وثمة خطوط ثلاثة صغيرة أخرى مجموع أطوالها ١٩٧ كيلومتراً . وفي غينيا خط طوله ٤١٠ ميل إلى كانكان ويمتد إلى لايرابا ثم يمتد إلى جمهورية فولتا العليا حتى يبلغ العاصمة Ouagadougou . ولا ريب أن مصلحة المنطقة تقتضى ربط هذا الخط بالخط طوله ٧١٠ ميل بخط « داكار - النيجر » . وفي توجو و داهاوى خطان طولهما ٢٧٢ ، ٢٩١ ميلاً على التوالي . والواقع أن إفريقية الغربية هذه صغيرة من ناحية الخطوط الحديدية بحيث لا يتجاوز طول الأخيرة ٢٤٩٠ ميلاً أى بمعدل ميل واحد لكل ٧١٥ ميلاً ربما ؛ غير أن الحالة هنا أفضل منها في إفريقية الإستوائية (الفرنسية) حيث يوجد خط حديدي واحد طوله ٣٠٦ ميل من بوانت نوار إلى برازايل ، وفي جمهورية الكونغو حيث يمتد خط (١٩٠ ميلاً) من دوالا إلى العاصمة يوانديب Youndé ، وآخر (١٢٥ ميلاً) إلى نكونجسامبا N'kongssamba ؟ وهذان

الإقليم أقصر أجزاء القارة الإفريقية في السكك الحديدية إذ للتوسط ميل واحد لكل ١٨٢٩ ميلا مربعا .

وتضم ليسيريا وسيراليوني خطوطا قصيرة أنشئت لخدمة صناعة استخراج الحديد .
ففي عام ١٩٥١ أنشئ خط يربط موزوقيا بمناجم الحديد في تلال بوى ، كما يجري الآن إنشاء خط طوله ١٧٠ ميلا من نمبا Nimba إلى باسا Bassa ، ويبلغ طول الخطوط الحديدية بفرعها ٣٤١ ميلا في سيراليوني .

وخير المناطق في غرب إفريقيا جنوب غانة ونيجيريا حيث في كل منهما خطوط شرقية وغربية رئيسية وترتبط فيها بينها ، ففي غانة يخدم الخط الغربي مناطق للعاديين والنايات ويمتد من تاكورادى إلى كوماسى ، بينما يخترق الخط الشرقى منطقة السكاكو البائدة الأهمية ويمتد من العاصمة أكرا إلى كوماسى Kumasi وقد تم وصله حديثا بمنايا Tema ، كما أن وصلة جديدة أتاحت الاتصال بين تاكورادى و أكرا . وفي بداية عام ١٩٥٩ بلغ طول الخطوط الحديدية بغانة ٥٩١ ميلا . وطول خطوط نيجيريا ١٩٠٤ ميل . ويمتد الخط الرئيسى الشمالى الغربى (٧٠٠ ميل) من لاجوس إلى كانو مارا بإبيادان وجنوبه وكادونا وزاريا Zaria ؛ ثم يواصل الامتداد من كانو لمسافة ١٤٣ ميلا في اتجاه الشمال الشرقى إلى أن ينتهى عند نجورو Nguru ؛ بينما يخرج فرع من زاريا إلى كاورا نامودا Kaura Namoda لصالح القسم الشمالى الغربى من اتحاد نيجيريا ، وكذلك يتصل هذا الخط بمدينة سوكوتو . أما الخط الشرقى فيمتد من بورت هاركورت عبر منطقة نخيل الزيت الكثيفة السكان إلى أن يصل إلى إنيجو Enugu حيث توجد مناجم الفحم ، وبعد ذلك يمر النهر Benue River ليتصل بالخط الشمالى الغربى عند كادونا ، ويبلغ طول هذا الخط ٥٩٩ ميلا . ويخرج منه فرع (٦٣ ميلا) ليقضى نقل إنتاج مناجم القصدير عند جوس Jos . ويجرى الآن إنشاء خط طوله ٤٠٠ ميل من جوس إلى مايدوجورى Maiduguri ؛ وإنشاء هذا الخط راجع إلى الإمكانيات الاقتصادية الضخمة في منطقة بورنو Bornu . وتمثل السكك الحديدية في نيجيريا ٢١ ميل لكل ١٠٠٠ ميل مربع .

وأم الطرق الحديدية في جمهورية الكنتو هي :

١ - خط ماتادى — ليوبولڤيل البالغ طوله ٢٢٧ ميلا ، وقد أدخلت عليه

تحسينات عدة بعد الحرب العالمية الأخيرة ، ومن المقرر كبرية هذا الخط حين يتم مشروع توليد الكهرباء من شلالات إنجا Inga Falls .

٢ — وفي شمال الكنفو خط طوله ٤٢٥ ميلا لربط إقليم Uelo بالطرق للامية عند أكيي Aketi . وفي شرق الكنفو تدبر « شركة السكك الحديدية من الكنفو الأعلى إلى البحيرات العظمى الإفريقية (C.F.L.) »^(١) شبكة من الطرق الحديدية وللأمانة من نهريه وبالبحيرات . أما الطرق الحديدية فأحدها يعمل على تحاشي الشلالات القريبة من ستانلي فيل وحيث يصبح لوالابا نهر الكنفو ، والآخر يسير من كندو Kindu إلى ألبرت فيل ويتصل بسكة حديد الكنفو الأدنى إلى كاتانجا ، عند طريق خط « كابالو — كامينا » الذي فتح عام ١٩٥٦ .

٣ — وأخيرا « سكة حديد الكنفو الأدنى إلى كاتانجا » B.C.K.^(٢) البالغ طولها ١٥٨٧ ميلا وذات الأهمية الكبرى بالنسبة إلى الاتحاح المعدني في كاتانجا . ويمتد الخط الرئيسي من حدود روديسيا حيث يتصل بسككها الحديدية ، إلى بوكاما الواقعة على نهر لوالابا ، وترتب على مده إلى بورت فرانكوي Port Franqui أن تقصت للسافة بين ماتادي وكاتانجا من ٢٢٣٥ ميلا بطريق « الكنفو — لوالابا » إلى ١٧٢٠ ميلا بطريق « الكنفو — كاساي » ، وقد ارتبطت هذه الشبكة مع سكة حديد بنجويلا (أنجولا) عام ١٩٣١ ومع سكة حديد شركة C.F.L. في عام ١٩٥٦ .

وللواصلات الحديدية في الكنفو بحاجة إلى توسيع وتحسين ومن ذلك وصل كندو وپونتييرفيل Pontthierville وبذلك ترتبط ستانلي فيل بألبرت فيل بل وبمدينة الرأس في أعماح جنوب إفريقية وإن تم ذلك بطريق شديد التمرج والاتواء . ويجري الآن تنفيذ إنشاء خط حديدي من ستانلي فيل إلى كنفو . إلا أن للشروع البالغ الأهمية والذي يتعين بحته وتنفيذه فهو العمل على أن يرتبط خط « ماتادي — ليوبولد فيل » وسكة حديد « الكنفو الأدنى — كاتانجا » .

ويبلغ طول الخطوط الحديدية في مستعمرة أنجولا ٣١١٠ من الكيلومترات . وأهمها

Compagnie des Chemins de Fer du Congo Supérieur
aux Grands Lacs Africains.

Chemin de Fer du Bas—Congo au Katanga. (٢)

سكة حديد بنجويلا التي تبدأ من لوييتو وتجه إلى حدود الكنفو حيث تصل بسكة حديد « الكنفو الأدنى — كاتانجا » . وعن طريق روديسيا تنتهي سكة حديد بنجويلا عند بيرافا في موزمبيق . وتمت امتداد آخر يخترق روديسيا إلى مافيكج . Mafeking ومن الأخيرة إلى Kumati Port في اتحاد جنوب إفريقيا حيث يصل بسكة حديد لورنزو مركيزو . ويبلغ طول السكة الحديدية من لوييتو إلى لورنزو مركيزو ٦٣٨ كيلومترا . ويخدم خط لواندا ٤٠٠ كم منطقة في الداخل يقيم بها المستوطنون البرتغاليون ؛ وبرا دربطه « بسكة حديد الكنفو الأدنى — كاتانجا » ، وكذلك يجري مد خط من موزامبيدس Moçamedes إلى Vila Serpa Pinto الواقعة على بعد ٤٥٠ ميلا من الساحل . ومن المحتمل مد هذا الخط مسافة أخرى حتى يصل بسكة حديد روديسيا عند لفتجستون .

أما في موزمبيق فالشبكة الجنوبية تتركز على لورنزو مركيزو ، ويبلغ طولها ٣٢٥ ميلا ، وتضاف إليها توصلة ليوپو الجديدة (٤٠٠ ميل) مع سكة حديد روديسيا والتي يصدر عن طريقها الأسبستوس والكروم والبتايت من روديسيا الجنوبية . وبنيت سكة حديد بيرافا بين عامي ١٨٩٣ ، ١٨٩٦ وتم وصلها بمدينة سالجوري عام ١٨٩٩ . وبذلك أصبحت للتفد الرئيسة لتجارة روديسيا الشمالية والجنوبية ، كما أصبحت أيضا منفذ نياسالاند وذلك بعد إنشاء الخط الحديدى إلى الأخيرة . وتمتد خط فرعى يمتد من الشبكة الوسطى في موزمبيق إلى تيت Tete في وادى نهر زمبزي والغرض منه خدمة مناجم Moatize للفحم . ويمتد من موزمبيق وناكالا Nacala ، في شمال للمستعمرة البرتغالية ، خط (حوالى ٣٢ ميلا) إلى نوا فريكسو Nova Freixo ، وفي المزم مواصلة حتى يبلغ بورتو أرويو Porto Arroio على بحيرة نياسا .

وتشكو سكة حديد روديسيا من الضغط الشديد عليها . وتوضع الآن المشروعات لتحسينها وتحديثها . فإذا انتقلنا إلى إفريقيا الشرقية البريطانية وجدنا الخطوط الآتية في تنجانيقا :

١ - الخط الجنوبي ويمتد ١٢٢ ميلا في السهل إلى ماشنجوى Machigwema .

٢ - الخط الرئيسى من دار السلام إلى Kigoma على بحيرة تنجانيقا وطوله

١٧٨٣ ميلا ، غير أنه بحاجة إلى الكثير من التجديد . ونخرج منه خطوط فرعية إلى موازاة على بحيرة فكتوريا ، وإلى منطقة الرصاص في مياندا .

٣ — في الشمال يمتد خط من Arusha إلى Tanzania ، ويرتبط بسكة حديد « كينيا — أوغنده » . وهذا الخط ضروري لمزارع السيسال المنتشرة على جوانبه ، كما يفيد مناطق إنتاج البن .

و « سكة حديد كينيا — أوغنده » أهم ما في هذين البلدين ، ومدت حديثا إلى Kasesa على مقربة من حدود الكنفو ، والسبب في ذلك وجود منجم نحاس عند Kilembe ، وحاجة منطقة توروالتي تشتهر بإنتاج الشاي والبن . وإلى جانب هذا الخط الرئيسي للمتمدن مماسا إلى نيروبي وكبالا وما بعدها ، تخرج منه فروع إلى مناجم الصودا عند ماجادي ، ومزارع اليض في مرتفعات كينيا ، وميناء كيسومو الكبير الواقع على بحيرة فكتوريا .

وفي شمالي شرق القارة يمتد في إريتريا خط من مصوع إلى أجردات ، أما سكة حديد « جيتو — أديس أبابا » فطولها ٩٠ ميلا وكانت دائما منفذا رئيسيا لتجارة الحبشة .

وفي السودان يمتد السكك الحديدية من بور سودان إلى النيل الأزرق عند سنار ، وإلى الخرطوم بطريق عطبرة . وثمة خط يتجه شمالا من عطبرة إلى مرو ووادي حلفا . والفرع الغربي إلى الأبيض يمد إلى القبة .

الطرق البرية

إن ظاهرة تخلف اللواصلات تطبق بالمثل على الطرق البرية ويترجع هذا إلى أسباب عدة منها :

١ — تملك الحكومات للسكك الحديدية جعلا لا تشجع على إنشاء الطرق الجيدة والتوسع فيها خشية المنافسة من جانب النقل بالسيارات .

٢ — عدم توافر اللواد اللازمة لبناء الطرق في جهات كثيرة ، كما أن الأمطار الغزيرة تؤثر في الطرق تأثيراً ضاراً .

٣ — الطبيعة الجبلية تجعل بناء الطرق عملية كثيرة التكاليف .

- ٤ - عدم توافر المواد البترولية أو الكهرباء الرخيصة .
ويبلغ طول الطرق والشوارع في القارة الإفريقية ٢٨٥٠ / من الطرق والشوارع في العالم الرأسمالي ؛ أما للرصوف منها فنسبتها ٢٨٩ / .

المواصلات المائية الداخلية

يعتبر نهر النيجر من وسائل النقل المهمة في غرب إفريقيا وبخاصة في نقل منتجات الغابات وزيت النخيل والقول السوداني وكلها من المحاصيل المدة للتصدير ، وكذلك الواردات من المنتجات البترولية . والنيجر الأدنى صالح للملاحة لمسافة قدرها ٥٥٧ ميلا من بارتو إلى جبة Jebba ؛ أما رافده بنو Benue فصالح للملاحة في مجراه الأدنى لمدة ستة أشهر ، ثم لمدة أشهر حتى جاورا في جمهورية الكرون . ويستخدم النيجر الأعلى لمدة أربعة أشهر فيما بين كوروسا وباماكو ، بينما يصلح النيجر الأوسط للملاحة في مسافة قدرها ٧٥٦ ميلا فيما بين كولي كورو وجاو Gao .

أما نهر غمبيا فصالح للملاحة في بعض أجزائه وخلال أشهر معينة من السنة ، والعقبة الرئيسية التي تحول دون استخدامه للملاحة المنتظمة اختلاف مقادير المياه فيه من فصل إلى آخر .

وتعتبر مجموعة نهر الكنغو من أهم طرق المواصلات المائية في إفريقية المدارية . ويبلغ طول المجارى المائية الصالحة للملاحة في الكنغو ٩٠٠ ميل ، وأهمها المنطقة الممتدة من ليوبولدفيل إلى ستانلي فيل وطولها ١٠٢٨ ميلا ، ومن ليوبولدفيل إلى فرانكوى . ويعتبر نهر الكونغو ورافده أوبانجى على جانب كبير من الأهمية في إفريقية الإستوائية .

وتلعب بحيرات إفريقية الشرقية دوراً له أهميته في المواصلات الداخلية ومن ذلك بحيراتا فكتوريا ونياسا .

(سابعاً) التجارة الخارجية

سارت التجارة الخارجية في إفريقية في طريق النمو اللطرد وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، إلا أننا نلاحظ أنه خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥٨ ، بلغت الزيادة في الواردات نسبة ٨٠٪/ بينما لم تتجاوز ٦٠٪/ في حالة الصادرات ، ويرجع هذا بصفة أساسية إلى التوسع الذي حدث في عدد كبير من البلاد الإفريقية في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وثمة ملاحظة أخرى يصد الفترة ذاتها . فبينما زادت الصادرات على الواردات خلال الفترة كلها أو معظمها في عشر من الدول الإفريقية^(١) حدث العكس في ثلاث عشرة بلد أخرى^(٢).

وهناك ظاهرات عدة تلفت النظر بشأن التجارة الخارجية الإفريقية نجملها فيما يأتي :

(أولاً) اتجاه التجارة

معظم التجارة مع بلاد غير إفريقية وهذه الظاهرة راجعة إلى أن معظم الصادرات من التلات للمدينة والزراعية التي يتركز الطلب عليها في البلدان للتقدمة صناعيا ، والتخلف الإقتصادي بالقارة وبخاصة من ناحية الصناعات التحويلية ، وسيطرة الاحتكارات الرأسمالية الأجنبية على الإقتصاد الإفريقي . والجدول التالي يوضح هذه الحقيقة في عدد من البلدان الإفريقية خلال السنوات (١٩٥٠ - ١٩٥٧) :

-
- (١) أنجولا ، الكوتو (الباجيكي سابقا) ، غانة ، إثيوبيا ، ليبيريا ، موريشس ، نيجيريا ، اتحاد روديسيا ونياسالاند ، سيراليون ، السودان .
- (٢) الجزائر ، (جمهورية) الكرون ، إفريقية الاستوائية والفرنسية (الفرنسيين) ، إفريقية (الشرقية البريطانية) (أوغندا ، كينيا ، تنجانيقا) ، مصر (الجمهورية العربية المتحدة) ، ليبيا ، مدغشقر (جمهورية مالاغاسي حاليا) ، مراکش ، موزمبيق ، وريون Réunion ، تونس ، اتحاد جنوب إفريقية .

نسبة التجارة مع بلاد إفريقية
إلى مجموع التجارة مع جميع البلدان (%)

المجموع الكلى	الصادرات	الواردات	
٧٢٤	٧	٧٢٦	الجزائر
٤٢٧	٧	٢	أنجولا
٦٢١	٤٢٦	٧٢٧	الكنغو (البلجيكي)
٦٢٩	٧٢١	٦٢٧	الكرون
٣٢٦	٣٢٥	٣٢٧	مصر
٤٢٨	٤٢٥	٥٢١	إنيويا
٩٢٧	١١٢٣	٨٢٧	إفريقية الإستوائية (الفرنسية)
١٠٢٤	١٢٢٦	٨٢٧	إفريقية الغربية (الفرنسية)
٤٢٢	٢٢٥	٦٢١	غانة
٦	٨	٤٢٢	كينيا وأوغندا وتنزانيا
٧	١٠٢٢	٥	مدغشقر
٧٢٦	١٢٢١	٤٢٨	مراكش
١٣٢١	١٣٢٧	١٢٢٧	موزمبيق
١	١٢٣	٠٢٨	نيجيريا
٢٦٢٩	١٨٢١	٣٦٢٤	إتحاد روديسيا ونياسالاند
٢٢٢	١٢١	٣	ملياليوني
١٣٢٢	١١٢٢	١٥٢٣	السودان
٦	٦٢٨	٥٢٥	تونس
١٤٢٤	٢٢٢٦	٨٢٣	إتحاد جنوب إفريقية
٩٢٥	١٠٢٨	٨٢٥	المجموع الكلى

وبسبب الحرب العالمية الثانية وقيود النقد أجهت التجارة إلى المناطق النقدية التي تنتمى إليها البلدان الإستعمارية صاحبة السيطرة ، أى أن تلك الظاهرة للوجود من قبل زادت قوة ووضوحا بعد الحرب . وترتب على تلك العلاقة أن الدول الإستعمارية كانت تستفيد من العملات الأجنبية وبخاصة العملات الصعبة ، التي كانت تحصل عليها البلاد الإفريقية منعا لبيعها . وكانت العلاقات التجارية مع الدول الإشتراكية في حكم المدم ولم تبدأ إلا في السنوات القلائل الأخيرة وما زالت في نطاق ضيق إلى حد بعيد ومع عدد ضئيل من البلاد الإفريقية . ففي حالة الجزائر ومراكش وتونس كان ٧٥٠٣٪ ، ٧٤٣٪ من الواردات والصادرات على التوالي مع منطقة الفرنك الفرنسى في عام ١٩٥٧ . وتجارة البلاد التابعة لبريطانيا أو الداخلة في نطاق الكومنولث^(١) معظمها مع منطقة الاسترلين بنسبة ٧٣٣٪ للواردات ، ٥٦٥ للصادرات في سنة ١٩٥٧ . وتطبق الظاهرة ذاتها على بلاد الجماعة الفرنسية حيث كان ٧٣٪ من الواردات ، ٧٤٤٪ من الصادرات مع منطقة الفرنك الفرنسى . والجداول التالى يوضح حالة التجار مع الدول الإشتراكية . في شرق أوربا (النسبة للثوبة إلى مجموع التجارة الخارجية) : —

البلد الإفريقى	الواردات	الصادرات
١٩٥١	١٩٥٧	١٩٥١
مصر	٩٣	٢٠١
السودان	٣١	٣
إثيوبيا	١٢٤ (١٩٥٤)	٢١
		٢١

لغنى هذا أن الدول الرأسمالية من استعمارية وغيرها تحتكر تجارة إفريقيا الخارجية . ولا ريب أن الصالح العام يقتضى التخلص من ربة هذا الإحتكار والعمل على تنوع اتجاهات التجارة بدعم العلاقات فيما بين الدول الإفريقية ذاتها وكذلك مع الدول الأخرى .

(ثانيا) نوع الصادرات

يغلب على البلدان الإفريقية تصدير للتجات الزراعية والصناعية ولهذا فإن مستوى صادراتها يتوقف إلى حد كبير على مستوى الإنتاج الصناعى العالمى ، كما يتضح من البيان التالى :

(١) اتحاد إفريقية الوسطى ، إفريقية الشرقية البريطانية ، غانا ، نيجيريا ، وعضاف سيراليون وموريشس .

الأرقام القياسية للإنتاج الصناعي والصادرات الإفريقية

(١٩٥٣ = ١٠٠)

السنة	الإنتاج الصناعي	قيمة الصادرات الإفريقية
	العالمى	في أوروبا الغربية
١٩٥٠	٨٤	٨٦
١٩٥١	٩١	٩٤
١٩٥٢	٩٣	٩٥
١٩٥٣	١٠٠	١٠٩
١٩٥٤	١١١	١٢٠
١٩٥٥	١١٦	١٢٥
١٩٥٦	١٢٠	١٣١
١٩٥٧	١١٧	١٣٤

ويمكن تقسيم إفريقية إلى ثلاث ثلاث :

(أ) بلاد تعتمد اعتماداً كلياً أو بصورة أساسية على تصدير سلعة واحدة ومن ذلك مصر (القطن ٧٢.٩٪) ، إثيوبيا (البن ٦٧.٥٪) ، غينيا (الفلو السودانى ٩٣٪) ، غانة (الكافور ٥٦٪) (١) .

(ب) بلاد ذات صادرات شبه متنوعة ؛ ففي اتحاد إفريقية الوسطى بلغت الصادرات من النحاس والبطاق ٢٧.٣٪ ، ١٩.٥٪ على التوالي . وفي ليبيا كانت صادرات للطايط ٦٧.٩٪ والحديد الخام ١٨.٣٪ (٢) .

(ح) بلاد تعتمد على السلع للمدة للتصدير ، ومن ذلك الكونغو ورواندا أورندى وإفريقية الشرقية البريطانية . (النسب المئوية (٣)) :

(١) ، (٢) ، (٣) الأرقام خاصة بسنة ١٩٥٧ .

إفريقية الشرقية البريطانية		الكنغو ورواندا أوروئدي	
البُن	٣٥٨٤	البُن	١٣٨٩
الشاي	٢	القطن الخام	٥٨٥
الجلود	٢٨٩	زيت النخيل	٦٨٥
الزيوت النباتية	٤٨٣	النحاس	٣٣١
القطن	٢١٨٩	الكوبالت	٦٨٣
السيال	١٠٨٤	القصدير	٦
الماس	٢٨٩		
	٨١٨٣		٦٩٨٣

ويُعتبر اتحاد جنوب إفريقية البلد الوحيد الذي تشتمل صادراته على الصناعات الإستخراجية والتحويلية .

السنة	المنتجات الحيوانية والحضر	المعادن	الذهب	السلع المصنوعة
١٩٣٦ - ١٩٣٧	٢٠٨١	٧	٦٩٨٧	٣٨٢
١٩٥٢ - ١٩٥٣	٢٣٨١	٢٣٨٨	٣١٨٩	٢٠٨٩
١٩٥٦ - ١٩٥٧	٢٤٨٧	٢٤	٢٣٨٣	١٨

ولا ريب أن الاعتماد على سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع الرئيسية يجعل البلد تحت رحمة تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية . ولهذا بدأ اتجاه في الدول الإفريقية نحو محاولة التغلب على هذه الظواهرات التي تسيء إلى الاقتصاد القومي ، ومن ذلك :

- ١ - العمل على تنويع الصادرات عن طريق تنويع الإنتاج
- ٢ - وضع سياسات للتسويق وتثبيت الأسعار . وكانت الوسيلة الهامة لإنشاء « لجان التسويق » فيما يتعلق بالسلع المنتجة أساساً لأغراض التصدير . والمهدف من

ذلك ضمان أسعار ثابتة ودخول مستقرة نوعاً للفتح ، وضمان الحصول على المقادير الكافية من السلعة ، وتكوين احتياطات لمعاونة المنتجين في حالة هبوط الأسعار العالية ولاستثمار جانب منها في عمليات التنمية .

ثالثاً : الهيئات الاحتكارية الأجنبية

والظاهرة الرئيسية الثالثة التي تسترعى الاهتمام أن التجربة الخارجية في بلاد القارة (باستثناء مصر) تحكم فيها الاحتكارات الأجنبية التي تتولى عمليات التصدير والاستيراد ، وهذا الأمر نتيجة منطقية للسيطرة الإمبريالية .

وعلى ضوء ما تقدم يدور أن على الدول الإفريقية المستقلة واجبات ومسؤوليات عدة نحو تحرير التجارة الخارجية وتعديل تركيبها واتجاهاتها . ويمكن أن يتحقق ذلك بوسائل متعددة منها :

١ — العمل على تنويع الإنتاج الزراعي والمعدني

٢ — وضع سياسة مرسومة للإنشاء الصناعي لسد جانب من المطالب المحلية ومعالجة أو استهلاك جانب من السلع والمواد الأولية الأساسية .

٣ — تشجيع أبناء البلاد على الاشتغال بالتجارة الخارجية ، بإنشاء جمعيات تعاونية كبيرة الموارد ، وقيام هيئات حكومية أو مشتركة مع رأس المال الوطني باستيراد وتصدير السلع ذات الأهمية الأساسية للاستهلاك العام أو خطة التنمية .

٤ — تنمية العلاقات التجارية بين البلاد الإفريقية عن طريق الاتفاقات التجارية والدعاية للنتجات الإفريقية وإقامة المارض .

٥ — الاهتمام بالسوق الإشتراكية الذي يمثل كتلة تضم أكثر من ألف مليون نسمة ولها إمكاناتها الواسعة .

٦ — الخروج من المناطق النقدية التابعة للدول الاستعمارية السابغة والحالية .

(ثامنا) سيطرة رأس المال الأجنبي

إن أبرز ظاهرة يميز بها الإقتصاد الإفريقي وأخطرها السيطرة الكاملة عليه من جانب رأس المال الإحتكاري الأجنبي ، وهذه نتيجة منطقية متولدة من طبيعة الإمبريالية التي تمثل للرحلة الأخيرة من مراحل التطور الرأسمالي في العصر الحديث ، ومن حقيقة أهدافها الأساسية استغلال البلدان للتأخرة والمخافة حيث للورد الطبيعية وافرة وما زالت بكرة وقوة العمل الوطنية رخيصة إلى حد يبدو ساعات العمل مطوية إلى حد الإرهاق .

هذه السيطرة تتخذ صوراً وأشكالا متعددة نجملها فيما يلي :
(أولا) احتكار استغلال الصناعة الإستخراجية كالذهب والاس والنفط والحديد في اتحاد جنوب إفريقية ، والتحاس في اتحاد إفريقية الوسطى والكنغو ، والحديد في شمال إفريقيا وموريتانيا وليبيريا ، والوكسيت في غانة ، والبترول في ليبيا والجزائر ونيجيريا ، والصناعات التحويلة كافي اتحاد جنوب إفريقية وروديسا الجنوبية وإفريقية الغربية والإستوائية (الفرنسية) ، والفلات النباتية للمدة للتصدير كالمطاط في ليبيريا والكنغو والطباق في روديسا الجنوبية ، والسكك الحديدية كافي الكونغو وسكة حديد بنجويلا في أنجولا ، وتوليد الطاقة الكهربائية ، والتحكم في النظام المصرفي عن طريق المصارف الأجنبية أو فروعها وفي النظام المالي عن طريق ربط البلدان الإفريقية بالمناطق النقدية التابعة للدول الاستعمارية ، والتحكم في التجارة الخارجية . كافي غانة والكنغو والجمهوريات المرتبطة بفرنسا ، وغير ذلك مما سوف نفضله في الصفحات القادمة من هذا الكتاب .

ثانيا) عليك مساحات واسعة من الأراضي الخصبة للأقليات البيضاء للمستوطنة في عدد من البلدان الإفريقية مثل الجزائر واتحاد جنوب إفريقية وروديسا الجنوبية وكينيا .

ثالثا) ولا يقف الأمر عند هذا الحد ، بل كبلت البلدان الإفريقية بالرغم من ثرواتها الهائلة التي تصدر إلى البلدان الصناعية ، بقروض كبيرة قدمت إليها بمحجة تنفيذ بعض المشروعات الإنتاجية أو للتصنيع بالنمجة الإنتاجية ، ولعل الأرقام التالية تلتقي بعض الضوء على هذه الحقيقة :

التاريخ	رصيد الدين العام	البلد
١٩٥٩/٦/٣٠	٩٥٨٧ مليون جنيه	١ اتحاد إفريقيا الوسطى
١٩٥٨/٦/٣٠	» » ٤٣٣٠	كينيا
١٩٥٩/٦/٣٠	» » ١٣٩٣	أوغندا
١٩٥٩/٣/٣١	» » ٢٦٢٢	نيجيريا
١٩٥٨/١٢/٣١	» » ٦٦٨	سيراليون
١٩٥٩/٦/٣٠	» » ٢٠	غانة
١٩٥٩/٣/٣١	» » ١١٥٠	١ اتحاد جنوب إفريقيا
(منه ١٠١٧٨ » » دين خارجي)		

١٩٥٨/١٢/٣١	١٦٦٦٦٩ مليون سكودو	إفريقية البرتغالية
١٩٥٧/١٢/٣١	٦٢ مليون فرنك	السنغو

وهذه القروض المختلفة إما أنها لمؤسسات مالية أو حكومات أجنبية وإما داخلية تقدمها للمؤسسات والشركات الأجنبية العاملة في المستعمرات . وهذه القروض كانت لتنفيذ الأعمال التي تصل بنشاط رؤوس الأموال الأجنبية الاقتصادي كإنشاء الخطوط الحديدية من مناطق التعدين أو للزراع إلى موانئ التصدير ، وتوفير القوة الكهربائية للناجم والمصانع . وبلغت النظر في هذه القروض ارتفاع سعر الفائدة فضلا عن جسامه الأعباء الأخرى للتصلة بالقروض من عمولة وخدمات ومصروفات متنوعة .

ولقد ترتبت على تلك السيطرة الضيقة نتائج بالغة الخطورة نوجزها فيما يلي وإن كنا قد عرضنا للكثير منها في مواضع متفرقة من هذا الفصل :

١ — توجيه النشاط الاقتصادي الأساسي إلى إنتاج الحامات المعدنية والنيابة . فأصبحت البلاد الإفريقية تتمتع على سلمة واحدة أو طائفة محدودة من السلع تخضع لظروف الأسواق العالمية أو بعبارة أدق لمصالح الدول الصناعية المتقدمة .

٢ — إغفال قطاع الصناعات التحويلية حتى تظل إفريقية سوقا تعتمد على الدول الصناعية الاستعمارية في تزويدها بالسلع الاستهلاكية وبذلك تستمر حالة التبعية الاقتصادية .

٣ — استيلاء الدول المسيطرة على حصيلة البلاد الإفريقية من العملات الأجنبية .

٤ — توجيه التجارة الإفريقية إلى ما فيه خدمة الدول الاستعمارية خاصة والمسكر
الرأسمالي بوجه عام .

٥ — الحيلولة دون ظهور طبقة بورجوازية وطنية تستمد ثروتها وقوتها من
التجارة والصناعة وغيرها من المجالات .

٦ — خفض أجور العمال الإفريقيين الأمر الذى يزيد من الأرباح التى تجنيها
الاحتكارات .

٧ — إهمال الريف الإفريقى بالإبقاء على الوسائل التقليدية البدائية للثمة
فى الزراعة وبذلك ظلت جماهير الفلاحين وهى الأغلبية الساحقة من السكان فى حالة
من الفقر الشديد وما يصحبه من التخلف الاجتماعى والثقافى والسياسى .

الفصل الثاني

التقدم في نيجيريا

تقع نيجيريا بأسرها بين الدارين ، ويزيد متوسط درجة الحرارة عن ٩٠° فهرنهايت على مدار السنة وإن كان يصل إلى ١٠٠° في الشمال . والأمطار بالمناطق الساحلية أشد غزارة منها بالشمال . ويسقط معظم المطر بين شهري أبريل وسبتمبر في الشمال ، وبين مارس ونوفمبر في الجنوب ، ويتراوح متوسطه السنوي بين ٢٥٠ ، ١٥٠ بوصة وإن كنا نجد منطقة عند سفح جبل كيرون يتجاوز للتوسط فيها ٣٥٠ بوصة . وخلال فصل الجفاف تهب من الشمال الشرقي رياح عملة بالغيبار .

ويقسم نهر النيجر ورافده الكبير بنو Benue البلاد إلى ثلاثة أقسام ، ويمثل — بالإضافة إلى جزء من بحيرة تشاد في الشمال الشرقي — أم الطرق المائية ، وإن كانت كمية الماء تختلف من فصل إلى آخر ، فضلا عن أن عدداً من الأنهار الكبيرة لا يجري الماء فيها بصفة مستمرة . ولهذا فعدم توافر الماء بالقدر الكافي من المشكلات التي تواجه التنمية الزراعية في مناطق عدة من البلاد وبخاصة أثناء فصل الجفاف .

توزيع السطح

وتوزيع السكان لا يتسم بالتساوي . فبعض المناطق ذات كثافة سكانية عالية بينما يقل السكان كثيراً في مساحات كبيرة ، ويزيد من حدة هذه الظاهرة أن التقدم الإقتصادي كان كبيراً في المناطق الشديدة الإزدحام . ففي الشمال يتركز السكان في كانو وكاتسينا وسوكوتو والمدريات الواقعة في الهضبة ، ويلاحظ أن التركز في كانو وكاتسينا ساعدت عليه زراعة الفول السوداني والقطن ، وتحصل كثافة السكان في المنطقة الزراعية المجاورة لمدينة كانو إلى ١٠٠٠ نسمة للميل المربع ، وكانت هضبة جوس Jos في الماضي يكاد يستحيل النفاذ إليها ولكن نشاط صناعة تمديد القصدير اجتذب إليها أعداداً كبيرة من الناس . وفي نيجيريا القرية يشتد ازدحام

السكان في مديرية إيدان والجهة المجاورة لمدينة لاجوس مباشرة ، وكذلك في مدريتي أيو Oyo وأوندو Ondo بسبب زراعة الكاكو . وفي الأجزاء الشرقية من مديرية بين Benin زداد عدد السكان بسبب الهجرة إليها من الجهات الآهلة بالسكان الواقعة شرقي نهر النيجر والتي تنتج جزءاً كبيراً من صادرات نيجيريا من غيل الزيت . وتمثل المناطق القليلة السكان أكثر من نصف مساحة نيجيريا حيث يقل عدد السكان عن خمسين نسمة للميل المربع . وأكبرها « الحزام الأوسط » الذي يمتد إلى الشمال والجنوب من نهري النيجر وبنو . وترجع قلة السكان إلى أسباب تاريخية منها الحروب القبلية وتجارة الرقيق ، كما أن ذبابة تسي تسي تسبب انتشار مرض النوم كما تحول دون تربية الماشية . وتمتد المناطق القليلة السكان في اتجاه الشمال الشرقي إلى بورنو Bornu بسبب عدم توافر الماء للزراعة خلال فصل الجفاف ، كما يرقل التقدم الاقتصادي البعد وصعوبة المواصلات . وكثرة المستنقعات في دلتا النيجر من العقبات الكبرى في وجه الإقامة ،

وتعاني المناطق المزدحمة من ذلك وبخاصة أن الأرض لاتكفي ، مما يعتبر من أسباب الفقر وهبوط مستوى المعيشة . وبسبب الضغط الشديد توجه أعداد كبيرة خلال فصل الجفاف للعمل في جهات بيده كمنطق الكاكو بالإقليم الغربي أو في غانا . ولا شك أن من الضروري تطهير المنطقة الموبوءة بالحشرة واستغلال الأرض للإنتاج الزراعي حتى يخف الضغط في المناطق الشديدة الإزدحام .

ومن الظاهرات الواضحة في نيجيريا إطراد الهجرة إلى المدن حيث فرص العمل أوفر ومستوى المعيشة أعلى . إلا أن عدد الذين يقيمون في مدن يزيد عدد سكان الواحدة منها عن ٥٠٠٠ نسمة لاتتجاوز ١٤٪ من مجموع السكان في الإقليم الشرقي ، ٩٪ في الإقليم الشمالي ، بينما تصل النسبة إلى ٤٧٪ في الإقليم الغربي الذي يضم ست مدن يربو عدد سكان الواحدة منها على ١٠٠٠٠٠ نسمة ، ويبلغ عدد سكان إيدان وحدها نصف مليون .

الزراعة

وتوفر الزراعة والثروة الحيوانية الغذاء اللازم للاستهلاك المحلي ، وتمثل محاصيل الحقل والأشجار حوالي ٨٥٪ من صادرات البلاد ، كما أن أربعة أخماس السكان

العاملين يشتغلون في الزراعة والرعى وجمع منتجات الغابات وصيد الأسماك ، وتقع مناطق الإنتاج الرئيسية في الجنوب والشمال ويفصل بينها « الحزام الأوسط » الذي يزرع فيه بعض الغذاء الفائض عن حاجة أهله . وأهم المحاصيل الغذائية الجذور التي تنمو في الجنوب^(١) ، والحبوب التي تزرع في إقليم السافانا السودانية بالشمال . والأخير هو المسكان الذي يمكن فيه تربية الماشية بسبب خلوه من ذبابة تسي تسي . ففي الجنوب أنواع الياقوت والكاسافا Cassava ، وفي الشمال الدخن وشعير غينيا ، بينما يتداخل النوعان في إقليم « الحزام الأوسط » .

وبالإضافة إلى ذلك يوجد في الجنوب محصولان رئيسيان وهما النخيل الذي يستخرج منه ومن جباته الزيت للاستهلاك المحلي والتصدير ويتركز الإنتاج في الإقليم الشرقي . والمحصول الثاني هو الكاكاو وينمو أساساً في الإقليم الغربي للتصدير أما المحصولان التقديان الرئيسيان بالشمال فهما الفول السوداني والقطن ، ويستخدمان لأغراض الاستهلاك المحلي والتصدير . وثمة محاصيل أخرى لها أهميتها في اقتصاد مناطق إنتاجها ، ومنها الذرة والأرز وقصب السكر والتوابل والطماطم والموز والفول والطماطم والخضر .

وعلى ضوء ما تقدم نلاحظ أن صادرات نيجيريا من المنتجات الزراعية تنصب بالتنوع كما يتضح من البيان التالي :

المقادير (بآلاف الأطنان)			المحاصيل
١٩٥٨	١٩٥٦	١٩٥٤	(سنوات)
٨٨	١٧٧	٦٨	الكاكاو
٢٢١	٢٥١	٢٦٠	جبات النخيل
١٧١	١٨٥	٢٠٨	زيت النخيل
٥١٣	٤٢٨	٤٢٨	الفول السوداني
٣٤	٢٨	٢٦	القطن
٤٢	٤٠	٢١	للطماطم
٨٦	٦٨	٨١	الموز
٧٤	٦٨	٨١	الجلود

(١) تمانى نيجيريا من نفس الغذاء لا من حيث كميته فحسب ، بل وبسبب البروتينات وغذائية في الجنوب ؛ وذلك نتيجة الحكومة صيد الأسماك ، كما تستورد البلاد منها مقادير كبيرة بلغت قيمتها ٨٦ مليون جنيه في عام ١٩٥٧ .

وتولى تصريف منتجات النخيل والكاكاو والفول السوداني ، إلى جانب القطن وجبب الصويا ، هيئات حكومية تقوم بتحديد الأثمان مقدما لكل موسم ، والغرض من ذلك تثبيت دخول للتجنين ، وحمايتهم من استغلال الوسطاء والتجار ، وتكوين رصيد لتوضيهم في حالة الأزمات أو انخفاض الأسعار العالمية .

ومحاصيل التصدير الرئيسية منتجات النخيل والكاكاو والفول السوداني وتمثل حوالى ثلث صادرات البلاد . ونصيب نيجيريا من الصادرات الإفريقية حوالى ٥٠٪ من حب النخيل ، ٣٠٪ من الفول السوداني ، ١٣٪ من الكاكاو . ويستغرق نضج شجرة الكاكاو بين خمس وست سنوات ، وتظل قادرة على الإنتاج عشرين عاما .

ولعدم مركز البلاد من هذه الناحية الهامة يتعين عليها - بين أمور أخرى - :

١ - وضع سياسة طويلة الأمد لزراعة أشجار جديدة من الكاكاو لتحل محل ما انتهى عهدها أو شارفت على النهاية ، على أن يراعى في ذلك تطبيق الأساليب العلمية والأخذ بنظام المزارع الحديثة الكبيرة . وكذلك يجب بذل أقصى الجهود للقضاء على المرض الذى يصيب هذا النبات ، وعلى نطاق واسع كما حدث في غانة .

٢ - يلاحظ أن معظم أشجار نخيل الزيت تنمو بريا ، ويجب العمل على زراعتها في مزارع كبيرة بالطرق الحديثة .

٣ - تحسين أساليب استخراج الزيت لأن الوسائل الحالية البدائية يترتب عليها فقد جزء من المحصول ، كما لا يتصف الزيت بالدرجة الواجبة من النقاء .

٤ - قلة وسائل المواصلات وهذا خطر بالنسبة إلى السلع التى تعطب بسرعة ، وبذلك يتسبب نقل المحاصيل إلى أماكن الشحن فى الوقت المناسب . وكثيرا ماتراكم التلال الضخمة من الفول السوداني إلى أن يتم نقلها وشحنها وبذلك تمرض للحشرات والآفات والمؤثرات الجوية .

٥ - وضع مواصفات دقيقة ومراتب متدرجة لمحاصيل التصدير .

ومن محاصيل التصدير الأخرى القطن وأهم مراكز زراعته مديريات زاريا وكاتسينا وسوكوتو بالإقليم الشمالى ، وكذلك يزرع في الإقليم الغربى حيث يستغرق

الإنتاج كله تقريباً للصناعة المحلية . ويوجد في البلاد أحد عشر محجلاً تديرها « الشركة البريطانية لزراعة القطن » (١) . وزاد إنتاج المطاط منذ الحرب العالمية الثانية ، والظروف المناخية صالحة جيداً لزراعته في الإقليمين الغربي والشرقي ، ولكن يقوم بإنتاجه صفار الحائزين وبأساليب بدائية ، وبعض الأشجار موبوءة . إلا أنه أنشئت في السنوات الأخيرة مزارع حديثة على أيدي المصالح الخاصة بما فيها « شركة إفريقيا المتحدة » . ويصدر الموز أساساً من الكرون الجنوبي (٢) ويمثل ٣٪ من مجموع صادرات البلاد .

وتتطلب التنمية الزراعية بوجه عام :

- ١ — زيادة إنتاج اللواد الغذائية مع المحافظة على مستوى الإنتاج المدة للتصدير .
 - ٢ -- تنفيذ مشروعات الري مثل سد جيبا Jebba .
 - ٣ — تعميم التجارب التي بدأت في الشمال من أجل إدخال نظام الزراعة المختلطة .
 - ٤ — تطهير المناطق الموبوءة بذبابة تسي تسي :
 - ٥ — تحسين للرعى وإنتاج الماعز مما يلزم لتوفير ثروة حيوانية كبيرة .
 - ٦ — رفع المستوى الفني للمعاملات الزراعية .
- وتغطي الغابات ما يقرب من ثلث المساحة الكلية للبلاد ، غير أن ١/٢ مساحة الغابات أجمات السافانا التي تنحصر أهميتها الاقتصادية في كونها مواداً للوقود وعمل الفحم النباتي وأغراض البناء . والباقي ويشمل ١٤٠٠٠ - ١٥٠٠٠ ميل مربع في المنطقة المرتفعة المنطاة بالغابات في الجنوب ليس غنياً بالأخشاب ذات الأهمية التجارية إذ لا يتجاوز الصالح للتصدير ١٥ ٪ منها . وتتمرض مناطق الغابات للتناقص بسبب قطع الأشجار للوقود ، وإزالة الغابات من أجل التوسع الزراعي . ولذلك يجب فرض رقابة شديدة وحازمة على قطع الغابات ، وغرس غلات جديدة ، واختيار أنواع من الأشجار ذات الأهمية الاقتصادية والتي يمكن الاستفادة منها في الأسواق العالمية .

وقد زادت قيمة الصادرات من الخشب حتى بلغت ٤ ملايين من الجنيهات في عام ١٩٥٧ أى ما يعادل ٣٪ من مجموع صادرات البلاد . وتتركز تجارة الخشب في منطقة بين وأوندين في الإقليم الغربي . وبالرغم من أن الإقليم الشرقي أغنى منه إلا أن الاستغلال ما زال محدوداً بسبب صعوبة المواصلات . ونظراً للنشاط الحديث في تجارة الأخشاب أنشئ عدد كبير من المناشر الصغيرة فضلاً عن بعض المشروعات الكبيرة ومنها المصنع الذي أقامته عام ١٩٥٠ « شركة إفريقية المتحدة » في سايلي Sapele وتكافئ نحواً من مليونين ونصف مليون من الجنيهات .

الثروة المعدنية

ما زالت حقيقة الثروة المعدنية وإمكاناتها مجهولة بسبب تخلف عمليات التنقيب . وطبقاً لتقدير في عام ١٩٥٢ / ٥٣ لم يمثل التعدين أكثر من ١٠٠٪ من الدخل القومي . وبالرغم من هذا تحتكر نيجيريا الكولومبيت إذ يبلغ ٨٠٪ من الإنتاج العالمي ، كما تشغل المركز السادس في الإنتاج العالمي من القصدير .

ويوجد الكولومبيت والقصدير مرتبطين في هضبة جوس بالإقليم الشمالي ، وحدثت كشوف جديدة كما توجد احتياطات ضخمة منه . ويصدر القصدير إلى إنجلترا خاماً بسبب عدم وجود مصانع لصهره في نيجيريا . وطبقاً للاتفاق الدولي المعقود عام ١٩٥٦ أنقص الإنتاج في سنة ١٩٥٨ إلى نصف ما كان عليه في السنة السابقة ، ولم يبدأ الإنتاج إلا في سنة ١٩٥٩ حين نفذ الخزون في العالم ، وفي سنة ١٩٦٠ وصلت الصادرات إلى مستواها قبل التخفيض .

والجدول التالي يوضح التطور في إنتاج هذين المدينين :

التصدير		الكولومبيت	
السنوات	الكبة بالطن	القيمة بالآلاف جنيه	الكبة بالطن
١٩٤٧	١٤٣٠٩٠	٢١٠٠	١٢٢٩٠
١٩٥١	١١٧٥٣	٨٩٧٠	١٢٠٩٢
١٩٥٢	١٠٣٥٧٥	٧٧٠٠	١٢٢٢٨
١٩٥٣	١٢١٣٦	٥٩٧٠	١٢٨٥٥
١٩٥٤	١٠٣٣٠٨	٥١٧٠	٢٢٥٢٥
١٩٥٥	١١٢٣٩٩	٥٨٧٠	٣٠٠٤٧
١٩٥٦	١٣٢١٦٤	٧٢٠٠	٢٢٤٠٥
١٩٥٧	١٣٥٧٧	٧	١٢١٤٥
١٩٥٨	٩٦٢٦	٣٩٢٧	٧٢٧

ويقدر الاحتياطي من الفحم نحو ١٤٢ مليون طن . وتوجد أربعة مناجم على مقربة من إينجو Enugo بالإقليم الشرقي وتولاهها « شركة خم نيجيريا » التي تأسست سنة ١٩٥٠ . ووصل الإنتاج في عام ١٩٥٨ إلى ٩٢٥٠٠٠ طن^(١) ويستخدم أغلبه في الداخل من جانب السكك الحديدية ومحطات توليد الكهرباء . وكانت نيجيريا تصدر إلى غانة حوالي مائة ألف طن في السنة ثم أخذت الكمية تنقص أخيراً . وليس من المنتظر أن يحدث توسع في إنتاج الفحم بسبب استمرار التحول إلى استخدام آلات الميزل ، وتقدم إنتاج البترول واستخدامه كوقود ؛ وكذلك التوسع في توليد الكهرباء .

وتوجد الحقول البترولية الرئيسية بالإقليم الشرقي وصاحبة الامتياز شركة شل البريطانية للبترول وشركة تنجية البترول بنيجيريا . وتقوم هذه الشركة مع غيرها بالتنقيب عن البترول في الإقليمين الشمالي والشرقي . وقد أصدر البرلمان الاتحادي في عام ١٩٥٩ قانوناً ينص على تقسيم الأرباح بين نيجيريا وشركات الامتياز منافسة . وقد ورد في تقرير شركة البترول البريطانية^(٢) أن الإنتاج بلغ ٥١٢٠٠٠ طن من

(١) مقابل ٥٨٩٠٠٠ طن (١٩٤٨ - ٥٠) .

(٢) تقرير مجلس الإدارة المقدم إلى الجمعية العمومية المساهمين .

الحام مقابل ٢٥٠.٠٠٠ سنة ١٩٥٨ وجاء في التقرير « وازدياد الإنتاج إلى ٥٥١.٠٠٠ طن يمكن اعتبار نيجيريا بلداً منتجاً للبترول ». ويقدر أن في خلال عشر سنوات ستصل قيمة الإنتاج السنوي إلى ثلاثين مليون جنها . ومن المشروعات المقررة إنشاء معمل تكرير في بورت هاركورت .

الصناعة

ولكن الأمل في رفع حقيقي لمستوى المعيشة يتوقف على استغلال جميع الإمكانيات من أجل التصنيع . والظروف مواتية بسبب تنوع الصلات الزراعية وتمدها مثل القطن والحبوب الزيتية واللحوم والجلود ، ووجود ثروة معدنية يمتد التوسع في الكشف عنها واستغلالها ، وتوافر القوة المحركة حيث تنتج البلاد القمح كما يزايد الإنتاج من البترول . أضف إلى هذا كثرة السكان ، إذ نيجيريا سكانها الذين يبلغون ٣٦ مليوناً من الأنفس أكبر بلد إفريقي وتمثل سوقاً واسعاً كما يستدل من السلع الاستهلاكية التي تستوردها البلاد سنوياً . ومن الصناعات التي ينتظر لها النجاح المنسوجات القطنية ودباغة الجلود والأدوات الجلدية والأسماك المحفوظة وإطارات الكاوتشوك ومعالجة الفول السوداني واستخراج الزيت منه والأسمنت واستخراج الملح والحديد والصلب .

وفي البلاد اليوم طائفة من الصناعات مثل استخراج الزيت من الفول السوداني وثمار النخيل وبذرة القطن ، وعمل المنسوجات . إلا أن أغلب الصناعة الأخيرة كوخية والصانع التي تدار بالقوة المحركة قليلة باستثناء مصنع الغزل والنسيج الذي افتتح بمدينة كادونا Kaduna في نوفمبر سنة ١٩٥٧ وقد تقرر في سنة ١٩٥٩ توسيعه . وهناك مصنع للأسمنت في بلدة نكالاجو Nkalagu قرب مناجم القمح في إنيكو وطاقته ١٠٠.٠٠٠ طن في السنة . وفي سنة ١٩٥٩ بدأ العمل في مصنع آخر في آيوكوتا Abeokuta بالإقليم الغربي لإنتاج ٣٠٠.٠٠٠ طن سنوياً ، وبرد إقامة مصنع ثالث في الإقليم الشمالي . ومن الصناعات التي نشأت في السنوات الأخيرة عمل السجائر وبخاصة الأنواع الرخيصة للاستهلاك المحلي ، والصابون والزبد الصناعي والبرية وللشروبات الروحية الخفيفة والأغذية المحفوظة والبلاستيك وتجميع الدراجات ، والسوق واسعة أمام الأخيرة بسبب شدة الإقبال على استعمالها وهي ظاهرة واضحة في كثير من البلدان الإفريقية .

والتقدم الصناعي يتطلب اتخاذ إجراءات كثيرة نذكر منها :

(أولا) توفير القوة المحركة الرخيصة وبخاصة في المناطق التي تتوفر فيها مقومات الصناعة .

(ثانياً) معالجة النقص في المواصلات إذ لا يزيد طول الخطوط الحديدية الحالية عن ١٧٨٠ ميلا وكلها بحاجة إلى التجديد الشامل وفي نهاية سنة ١٩٥٧ بلغ طول الطرق البرية ٣٦٤٠٠٠ ميل ، ولكن ٣٥٠٠٠ ميل فقط منها مغطى بالقار . وهذا كله في بلد مساحته ١٧٠ر٣٣٨ من الأميال المربعة . والنقل البري ليس مستعرا على مسدار السنة من نهر النيجر ، فالباوخر تسير فيه حتى أونيشتا طول السنة ثم إلى جيبا Jebba خلال ثلاثة أو أربعة أشهر .

(ثالثاً) توفير الخبرة الفنية وهذا يتصل إلى حد كبير بمشروعات التوسيع في التعليم وبخاصة في التعليم الفني والعالي . والواقع حدثت نهضة طيبة منذ عام ١٩٥٥ والأمل مقود على الطلاب الذين يتلقون العلم في جامعات بريطانيا ومعاهدها الفنية إذ بلغ عددهم حوالي ٤٠٠٠ طالب في السنة الدراسية ١٩٥٧/٥٨ . وفي وسع نيجيريا الإستعانة بالخبراء من الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة والدول الإفريقية المستقلة والدول الأخرى للتقدمة من الناحية التكنولوجية طالما للمونة لا تخرج عن حدود وظيفتها الحقيقية .

(رابعاً) العمل على تدبير الأموال من عامة وخاصة . وسارت حكومة نيجيريا في السنتين الأخدي والإقليمين قدماً في طريق تشجيع عملية التصنيع ، بتقديم المال إلى المشتغلين بالصناعة عن طريق « هيئة الإقراض » ، وإنشاء المناطق الصناعية industrial estates وإعطاء الأرض لإقامة المصانع عليها بإيجار منخفض ، والاهتمام بالبحوث وإنشاء « المعهد الإتحادي للأبحاث الصناعية » ، وتكوين « مجالس التنمية الإقليمية » . ورغبة في تشجيع رأس المال الأجنبي أصدرت الحكومات الخمس بياناً في يولي من عام ١٩٥٨ ذكرت فيه أن نيجيريا تعتبر وحدة واحدة وتؤيد مبدأ المشاركة بين المشروعات الوطنية والأجنبية دون الإصرار على ضرورة اشتراك رأس المال الوطني . وكذلك تقررت طائفة من الإعفاءات الجركية خلال فترة الإنشاء . وعمدت الحكومة إلى المساهمة المباشرة عن طريق الأموال العامة .

التجارة الخارجية

يلاحظ على تجارة نيجيريا الخارجية الأمور الآتية :

(أولا) إطراد الزيادة فيها وإن كانت في الواردات أسرع منها في حالة

الصادرات :

١٩٥٨	١٩٥٦	١٩٥٤	١٩٥٢	
١٦٧٧ ٧٤	١٥٢٧٦٩	١١٤٠٠٦٩	١٠٨٢٢٩٠	الواردات
١٣٢٢٩٠٦	١٢٢٢١٦٩	١٤٥٠٩٣٤	١٢٠٠٩٨٩	الصادرات المحلية
٤٢٨٠٤	٣٢٨٢	٢٩٨٣	٢٩٨٨	عدد السفن التي دخلت الموانئ
٤٢٩٥٠	٤٢٤٦	٣٢٢٥	٣٢٥١	كيرة البضائع (بالآلف طن)

(ثانياً) تكون الصادرات من المواد الأولية ، وتبلغ نسبة منتجات النخيل

والكاكاو والقول السوداني ٦٥٢٪ من الصادرات الكلية كما يتضح من الأرقام

التالية (النسب للثوية) .

١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	
٢٤٢٩	٢٥٢٧	٢٦٢٧	٢٥	٢٤٢٨	منتجات النخيل
٢٠٢١	٢١٢١	١٨٢٢	٢٠٢٢	٢٦٢٨	الكاكاو
٢٠٢٣	١٦٢٣	٢١	١٧٢٩	٢٠٢٤	القول السوداني
٥٩	٥١	٥٢٤	٧٢٣	٥	القطن
٥٧	٥٧	٤٨	٤٣	٢	المطاط
٣	٥٧	٥٥	٤٥	٣٥	التصدير الخام
٠٢٣	٠٢٧	١٢٣	٤	٣٥	الكولومبيت
١٩٢٨	١٩٢٧	١٧٢١	١٦٢٨	١٤	صادرات أخرى (أهمها
					الجلود والأخشاب واللوز)

ولفت النظر لإزدياد الصادرات (/) من القطن والمطاط ، بينما تناقصت في حالة

التصدير والكولومبيت بسبب ظروف الأسواق العالمية .

ثالثاً : يلاحظ من البيان التالى الزيادة للطرءة فى استيراد الأسمتت والشتات
البتروية مما يفسى التطور :

١٩٥٧	١٩٤٧	١٩٣٨	
٥١٠٠٢	١٠٧٢٣	٤٩٢٩	الأسمتت (بالآلف طن)
١٠٠٠٥	١٦٢٨	١٠٠٩	البترو (بملايين الجالونات)
وحدث خلال السنوات الخمس الأخيرة بعض التحول من استيراد سلع الاستهلاك إلى المعدات الرأسالية والواد اللازمة للصناعة المحلية .			
رابعا : أم عملاء نيجيريا المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الإتحادية وإيطاليا :			

الصادرات (بالآلف جنيه)		الواردات (بالآلف جنيه)		
١٩٥٨	١٩٥٦	١٩٥٨	١٩٥٦	
٧٥٠٢٢٧	٨٥٠٣٤٣	٧٢٠٧٢١	٦٨٠٣٤٢	المملكة المتحدة
٢٢٧	—	٦٠٠٧	٧٠١٦٩	الهند وباكستان
١٠٢٦٩	١٠٤٩٦	٦٠١٦٥	٥٠٧٧١	دول الكومنولث الأخرى
٨٠٠٧٧	١٢٠٥٨٤	٩٠٧٣٦	٥٠٣٩٠	الولايات المتحدة
١٠٠٢٩	٧	١٩٠٤٣٤	٢٠٠٢٢٠	اليابان
١٨٠٣٥٧	١٣٠٣٥٧	١٠٣٨٩	٧٠٣٤١	الأراضى الواقعة تحت سيطرتها
١١٠٠٣	٥٠٧٨٤	١٣٠٣٧١	١٣٠٠٤	ألمانيا الاتحادية
٨٠٤٣٠	٦٠١٢٧	٣٠٩٥٢	٤٠٨٤٥	إيطاليا
٥٠٠	٧٠٥	٦٠١٢	٤٠٥١٨	الزويج

وما زالت إنجلترا تشغل الحبل الأول وإن هبط نصيبها من ٧٩ ٪ سنة ١٩٥٣ إلى ٥٦ ٪ سنة ١٩٥٨ (١). وهى تستورد معظم القبول السودانى ومنتجات زيت النخيل والمطاط والخشب وكل القطن والقصدير والموز وأكثر من ثلث الكاكاو . وهبط نصيب الولايات المتحدة

(١) يبدو تطور التجارة مع المملكة المتحدة من البيان التالى (تجارة نيجيريا تشمل السكر والجنونى)
عن القيمة بالجنهات :

١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٣٨
٨٧٣٥٤٢٥٨	٧٩٨٠٦٩٦٠	٨٥٢٣٠٦٤٤	٩٠٠٨٧٠٠٩١٥	٦٣٥٦٦٢١
٧٢٣٧٨٠٦٣٣	٦٥٨٩٨٠٠٢	٥٨١٨٨٠٩٩٥	٦٢٠٧٢٨٠٤	٤٠٢٤٦٣٧١
(م — افرقية)				

من ١٥ ٪ سنة ١٩٥٠ إلى ٦ ٪ سنة ١٩٥٨ ، وأمم ما تشتريه الكاكاو وللطاطا والجلود والكولومبيت . ومنذ سنة ١٩٥٦ أصبحت الأراضي الواطئة تشغل للركز الثاني ، وكذلك زادت تجارة كل من ألمانيا الاتحادية وإيطاليا .

خامساً : بعد سنة ١٩٥٢ أصبح هناك عجز في ميزان تجاريا التجارى كما يتضح من البيان التالى (بملايين الجنيهات) :

السنة	الواردات	المالية	إعادة الصادرات	الزيادة (+) أو النقص (-)
١٩٤٨	٤١٨٩	٦١١	١٢٣	٢٠٥٠ +
١٩٥١	٨٤٥٥	١١٦٦	٣٢٤	٣٥٥٠ +
١٩٥٢	١١٣٣٣	١٢٥٢١	٤٢٤	١٦٢٢ +
١٩٥٣	١٠٨٨٣	١٢٠٢٩	٣٢٣	١٥٢٩ +
١٩٥٤	١١٤٢١	١٤٦٢٢	٣٣٣	٣٥٥٠ +
١٩٥٥	١٣٦٢١	١٢٩٢٨	٢٢٧	٣٢٦ -
١٩٥٦	١٥٢٢٧	١٣٢٢٣	٢٢٣	١٨١ -
١٩٥٧	١٥٢	١٢٤٢٢	٢٢٤	٢٤٢٢ -
١٩٥٨	١٦٧٢١	١٣٥٢٩	٢٢٨	٣١٢٤ -
١٩٥٩	١٧٩٢٦	١٦٢٢٦	٣	١٦ -

النظام المالى والمصرفى

يرتبط جنيه نيجيريا بالإسترليني . وفى سنة ١٩٥٩ صدر القانون الخاص بإنشاء بنك مركزى تملكه الحكومة الاتحادية . والتعاون قائم بينه وبين البنوك التجارية مثل بنك باركليز وبنك إفريقية الحرية . وهناك بنك إنجليزى فرنسى يعمل فى البلاد منذ سنة ١٩٢٩ .

وأنشأت الأحزاب عدة بنوك وطنية ولكن أخفق أغلبها ولم يبق منها الى الآن

إلا بنك نيجيريا الوطنى والأفريكان كوتتنثال بنك . وفى سنة ١٩٥٩ أنشئ بنك الشمال، كما يوجد مصرفان تعاونيان فى الإقليمين الشرقى والغربى .

مسروعات التنمية

فى سنة ١٩٤٦ بدأ مشروع السنوات العشر وتكاليفه ٢٥ مليون جنيا وأدخلت عليه التعديلات عدة مرات . وفى سنة ١٩٥٥ بدأ مشروع جديد وأنشئ « مجلس اقتصادى قومى » لتنسيق عمليات التنمية بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية . وفى أوائل سنة ١٩٥٩ ألحقت به « لجنة التخطيط المشتركة » برئاسة محافظ البنك المركزى . وبلغ ما أُنفق على التنمية الرأسمالية ٧٠ مليون جنيا بين عامى ١٩٤٥، ١٩٥٦ . وفى الفترة بين ١٩٥٥ ونهاية مارس ١٩٦٠ كان الإنفاق الرأسمالى من جانب الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية كالتالى (بملايين الجنيهات) .

٥٨/١٩٥٥ الإنفاق الفعلى تقديرات ٦٠/١٩٥٩ المجموع الكلى
(١٩٥٥-٦٠)

٥٩/١٩٥٨				
٢٣	٢٨	٣٨	٨٩	حكومة الاتحاد
١٥.٥٥	٦	٨ $\frac{٣}{٤}$	٣٠ $\frac{١}{٤}$	الإقليم الشمالى
١٢ $\frac{٣}{٤}$	٩.٥٥	١٥	٣٩ $\frac{١}{٤}$	« الغربى »
٥	٣	٤	١٢	« الشرقى »
٣ $\frac{٣}{٤}$	٣ $\frac{٣}{٤}$	٣ $\frac{٣}{٤}$	٢ $\frac{١}{٤}$	الكرون الجنوبى

الفصل الثالث

غانة ومشروع نهر فولتا

تبلغ مساحة غانة ٩١٦٩٠ ميلا مربعا . والنطقة الناحية للساحل وتشمل معظم مستعمرة ساحل الذهب الأصلية وتضم أكثر من نصف السكان يتراوح عرضها بين ٢٠ ، ٤٠ ميلا، وفيها المدن الرئيسية . ويتنوع الإنتاج هناك فيشتمل على المواد الغذائية . وللوايح واللوز وميد الأسماك . أما هضبة أشانتي Ashanti حيث يصل متوسط المطر إلى ٥٠ بوصة في العام فتعتبر للنطقة المثالية لإنتاج الكاكاو . وللطرف في سهول نهر فولتا ورافده فولتا الأسود قليل القدر وغير منتظم ولا يسقط إلا في فصل قصير من السنة . ولهذا يترتب على قلة الزراعة واستحالة تربية للماشية بسبب ذبابة تسي تسي ، قرر هذا الأقليم من ناحية السكان حيث لا تتجاوز الكثافة عشرة أفراد للميل المربع ، فضلا عن وجود مساحات شاسعة مهجورة . ومامن شك أن للأقليم مستقبلا إقتصاديا سواء من ناحية الإنتاج الزراعي إذا ما نفذت مشروعات الري اللازمة ، أو تربية الماشية إذا ما تم تطهيره من الحشرة للشار إليها .

الزراعة النباتية والحيوانية

وأهم المحاصيل الغذائية في جنوبي غانة ووسطها الذرة والأرز والكاكافا والبقول السوداني وأنواع الدرنات المروقة باسم Yam. وفي الشمال يزرعون البقول السوداني والأرز والذرة وقمح غينيا والذخن واليام . وبلغت النظرات الفلاحين في مناطق إنتاج اللواد الغذائية أخذوا في السنوات الأخيرة يتوسعون في زراعة الطبايق تويبا للإنتاج من جهة وهي السياسة التي تختطها الحكومة الغانية ، ورغبة في زيادة دخولهم من جهة أخرى إذ أخذ الطلب يشتد على الطبايق لصناعة السجائر المحلية .

أما محصول التصدير الأساسي فهو الكاكاو الذي أدخل إلى البلاد لأول مرة في عام ١٨٧٩ ثم ما لبثت أهميته أن بدت فراحوا يتوسعون في زراعته بحيث أصبحت

غذاء اليوم أكبر منتج له في العالم، ويقدر ما تخرجه مزارعها التي تضم أكثر من ٥٠٠ مليون شجرة ثلث الإنتاج العالمي ويمارح كذلك بين ٤٥ ، ٥٠ ٪ من إنتاج القارة الإفريقية . وتبلغ المساحة المخصصة لهذا النبات ما بين أربعة وخمسة ملايين فدان . وتبدو الأهمية الفائقة للكافور بوصفه العاد الرئيسي للاقتصاد القومي والثروة الأهلية إذا ذكرنا أن ثلث السكان الباليين يشتغلون في زراعته (مقابل ضعف هذه النسبة في إنتاج المواد الغذائية) ، وأن خمس السكان يتصلون اتصالاً مباشراً بعمليات زراعته وحصده ونقله وتسويقه ، وأنه يمثل حوالي ثلث صادرات البلاد الكلية ، وأن الدولة تحصل منه على ثلث إيراداتها . فهو إذن بلا شك المصدر الرئيسي لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فأربعة أخماس المال اللازم لمشروع التنمية خلال الفترة (١٩٥١ — ١٩٥٧) جاء عن طريق الضريبة المفروضة على صادرات الكافور أو من القروض التي قدمتها « هيئة التسويق » .

ولعل هذه الأهمية لمصنوع الكافور في حياة البلاد الاقتصادية والسياسية توضحها الفقرات التالية من مقال نشره روي لويس في مجلة « نيو متيسيان » بملدها الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠ بعنوان « هل نستطيع إغذاء الكافور ؟ » فقال :^(١)

« إن ساحل الذهب عبارة عن الكافور ، ودرجة وعيه السياسي وتقدمه الإجتماعي تعتمد على تجارة مع البلدان الواقعة فيما وراء البحار قدرها . جنبها للفرد في ساحل الذهب مقابل ٦ جنيهات في نيجيريا . ذلك الدخل ... الذي خلق طبقة محترفة إفريقية بأن تكلم تقريباً من الكافور . ولكن الكافور أكثر من الأساس الذي يقوم عليه تقدم ساحل الذهب صوب الدولة القومية . إنه رمز لما يحققه الرجل الإفريقي ... إنه الحصول التقدي لثلاث الألوف من الفلاحين للزارعين الأقوياء ، ويكاد أن يكون أصلح محصول يناسب تربة حزام الكافور ومناخه . ودماره حقيق أن يحطم دعائم البلد . »

والواقع « أن هبوطاً شديداً في الدخل الناجم من الكافور قيين أن يصف بالحكومة — أية حكومة »^(٢) . ولهذا توجه حكومة غانة أكبر الاهتمام إلى هذا المحصول قامت بمحلات واسعة لإعدام الأشجار للريضة^(٣) بحيث تمت إعادة ٤٢

Quoted by John Gunther in "Inside Africa," p. 811. (١)

(٢) شرحه ، ص ٨١١ .

(٣) يقال إن المرض وفد من نيجولاند-حوالي سنة ١٩٣٠ .

مليون شجرة فيما بين عامي ١٩٤٦، ١٩٥٦، وزرعت الحكومة أشجاراً جديدة ، وإنه . في مقدمة الموامل التي ساعدتها والتي ينتظر أن يكون لها تأثير طيب التوسع في استخدام . المادة الجديدة للمروقة باسم Capaid لتطهير الأشجار عن طريق الرش . أضف إلى هذا أن خطورة الاعتماد على محصول واحد مما جعل الحكومة تبذل الجهد من أجل تنويع الإنتاج الزراعي ، فتشجع الفلاحين على زراعة الطبايق ، كما بدأت تعمل . على زراعة اللطاط في الجنوب الغربي من البلاد . والإدراك السليم لهذه الخطورة يمكن . بالمثل وراء الرغبة في إخراج مشروع نهر قولتا إلى نطاق التنفيذ ، مما سوف نعرض . له بالتفصيل .

ويلاحظ أن التوسع في إنتاج الكاكاو كان محدوداً منذ عام ١٩٥٠ ، بل . قل عن مستواه قبل الحرب العالمية الثانية . ويعزى هذا الجهد إلى انتشار . للرض بحيث قدر أن حوالي عشر الأشجار كان مصاباً في عام ١٩٥٥ ، كما أن . الحكومة درجت على تقرير أسعار للمنتجين دون الأسعار العالمية مما شبط من همهم . وهنا نود أن نشير إلى أن مزارع الكاكاو يملكها الإفريقيون .

والجدول التالي يبين الإنتاج من المحاصيل النباتية الرئيسية في السنوات الأخيرة . (بآلاف الأطنان) :

١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٠	
١٨٣	١٦٩	١٥٨	الذرة
—	٢٠٢	٢٧٨	الفخن
٣٠	٢٣	٢٣	الأرز
—	٤١	٤٠	الفول السوداني
—	٨٥٣	٥١٢	الكاسافا
—	٤٨١	٤٨٢	البطاطس واليام
—	٢١٠	٢٦٦	الكاكاو

وتبلغ مساحة الغابات المنقطة ٣١٧٦٠ ميلاً مربعاً (منها ٥٨٥١ ميلاً محجوزة) . ومساحة غابات السامانا ٦٠٢٨٣ ميلاً مربعاً (منها ٢٤٩٦٦ ميلاً منقطة) . وفي سنة ١٩٥٨

صدرت غانة (بآلاف الأقدام للكعبة) ٢٧٠.٣٨ من كتل الحشب ، ٧٨١٩ من الحشب للنشور ، ١٥٩ من حشب الأبلجاج والقشرة .

وطبقاً لإحصاء عن عام ١٩٥٨ كان في غانة ٤٨٠.٠٠٠ من رؤوس للاشية ، ٥٠٠.٠٠٠ من الأغنام ، ٥٠٠.٠٠٠ من اللعز ، ٤٩.٠٠٠ من الحنازير . وخلال العشرين عاما الأخيرة زاد عدد للاشية حوالى أربع مرات بسبب الجهود التى بذلت للتغلب على الطاعون البقرى والسل البقرى . إلا أن المجال واسع جداً أمام تربية للاشية إذا ماتم القضاء على ذبابة تسي تسي . والواقع أن غانة في أشد الحاجة إلى الإكثار من للاشية لأنها تشرى بنقص كبير في اللحوم وتستورد مقادير من الخارج ، ولهذا فمن اللهام الرئيسية في أية خطة للتنمية ورفع مستوى المعيشة والتغلب على سوء التغذية العمل على الإكثار من إنتاج اللحوم .

إنتاجيات التعدين

والثروة المعدنية من المصادر الأساسية بعد الكاوا ، وبلغت قيمة الصادرات من المادن ٢٨٤ مليوناً من الجنيهات في عام ١٩٥٨ . وفي سنة ٥٨/١٩٥٧ بلغ عدد الذين يعملون في صناعة التعدين ٣١٨٠٠ شخصاً .

وتعتبر غانة أعظم مصدر للنجيز (في العالم غير الاشتراكي) ، وتلك إحتياجات ضخمة منه كما تضم أعظم منجم واحد بالعالم من حيث إنتاجه . وبلغ الإنتاج ٣٠٦ ألف طن (٥٨/١٩٥٧) ، وعدد للشغلين باستخراجه ٤٦٣٣ شخصاً منهم أربعمون من غير الإفريقيين . ويصدر الإنتاج إلى الخارج نظراً لعدم وجود طلب عليه في الداخل . وتشغل غانة المركز الثالث في إفريقية من ناحية إنتاج اللاس بعد الكنفو وإنحاد جنوب إفريقية . وقد زادت صادرات اللاس (بالألف قيراط) من ٩٤٤ سنة ١٩٥٠ إلى ٣٢٨١ سنة ١٩٥٨ . ومعظم الإنتاج يقوم به الإفريقيون أنفسهم وإن كان جزء تولاه مؤسسات أجنبية .

وظل إنتاج الذهب ثابتاً منذ الحرب العالمية الثانية ، وفي سنة ١٩٥٦ شكلت لجنة لبحث الموضوع قدمت تقريراً أشارت فيه إلى أن هناك منجمين إنتاجها

مضمون وأن الناجم الحمة الباقية لا يعتمد عليها في المستقبل . ولذلك عمدت الحكومة إلى محاولة الإبقاء على مستوى الإنتاج بتقديم الإعانات إلى الناجم الحسدية . وبلغ الإنتاج ٢٦٥٣٥ كيلوجراما في سنة ١٩٥٨ مقابل ٢١٤٢٤ كيلوجراما في عام ١٩٥٠ .

وفي عام ١٩٢٩ أكتشف البوكسيت في جنوب إقليم أشانتي ثم بعد ذلك في القسم الغربي من الأقاليم الشمالية ، وبلغت صادراته ٢١٠ ألف طن سنة ١٩٥٨ . ويقدر الاحتياطي بأكثر من ٢٠٠ مليون طن ، ويكفي لإنتاج ٢١٠٠٠٠ طن من الألمنيوم لمدة ١٨٥ عاما . وإذا تم مشروع نهر ثولتا فسوف تصبح غانة من الدول الرئيسية بالعالم في إنتاج الألمنيوم . وتحسّر استخراج البوكسيت الشركة البريطانية للألمنيوم وشركة إفريقية الغربية .

وهناك معادن أخرى مثل القصدير والحجر الجيري والجرانيت ، كما توجد أدلة على وجود البترول في غربي البلاد .

ومن العقبات في وجه التصنيع عدم وجود القسوة المحركة ، فالبتروك ما زال موضع التنقيب ولم يكتشف بعد ، وكية الكهرباء غير كافية بالرغم من ازدياد الإنتاج من ١٧١ مليون كيلوات ساعة سنة ١٩٥٠ إلى ٢٥١ مليون (التوسط السنوي ١٩٥٥ - ١٩٥٧) . وكانت غانة تستورد حوالي ١٠٠٠٠٠ طن من الفحم من نيجيريا ولكنها أخذت تتحول إلى استخدام آلات الدبزل ، كما سوف يقل اعتمادها على الفحم بعد توليد الكهرباء من مشروع نهر الثولتا .

التجارة الخارجية

يلاحظ على تجارة غانة الخارجية الأمور الآتية :

(أولا) أول ما يلفت النظر الاعتماد بصفة أساسية على محصول الكاكاو ، وعلى مستوى أسماره يتوقف رخاء البلاد أو اضطرابها . وحدث فائض أو عجز في الفيزان التجاري وكثيراً ما يؤثر العجز في ميزان المدفوعات . ويمثل الكاكاو في التوسط حوالي ثلثي الصادرات الكلية كما يتضح من تبيان الآتي :

السنة	٪	السنة	٪
١٩٣٨	٤٠.٢٢	١٩٥٤	٧٤.٧٧
١٩٥٠	٧١.٧٧	١٩٥٥	٦٨.٥٥
١٩٥٢	٧٦	١٩٥٦	٥٦.٥٥
١٩٥٣	٦٢.٣٨	١٩٥٧	٥٦

وتبدو الخطورة من ناحية تقلب الأسعار العالية ، ففي سنة ١٩٥١/٥٢ كانت سعر البيع ٢٤٥.٥١ جنيهًا للطن ، فارتفع إلى ٣٥٨.٧٧ جنيهًا (١٩٥٣/٥٤) ، ٣٥٥.٠٦ (١٩٥٤/٥٥) ثم هبط إلى ٢٢١.٣٣ جنيهًا (١٩٥٥/٥٦) .

وعمدت حكومة البلاد إلى تنويع الإنتاج للتصدير ولكن المحاولة انحصرت في الصناعات الاستخراجية ، كما أن الجهود للبدولة لتنمية صادرات منتجات نخل الزيت لم تحقق نجاحا يذكر حتى الآن . والبيان التالي يوضح أهم الصادرات وقيمتها (بالآلاف جنيه) خلال الفترة (١٩٥٥ - ١٩٥٨) .

الصادرات الرئيسية	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
الكافور	٦٥٥.٥٥٨	٥١٠.٦٢	٥٠٨.٧٣	٦٢٣.١٨
الذهب	٩٠.٤٨	٧٤.٨٨	٩٧.٩٣	١٠٦.٠١
المنجنيز	٥١.٩٢	٧٠.٤٣	٨٩.٦٠	٨٦.٣٥
الأختاب من كتل وغيرها	٨١.٢٦	٩٥.١٤	١٠٢.٢١	١١٢.٨٧
الماس	٥٥.٢٩	٧٨.٢٠	٨٩.٧٩	٨٦.٦١
حب النخل	٣٣.٨	٥٢.٥	٢٧.٦	٣٣.٥
البوكسيت	٢٠.٤	٣٣.١	٢٥.١	٤٩.٥

وكانت الأسواق الرئيسية لصادرات غانة (عام ١٩٥٨) المملكة المتحدة (٣٦.٢٢ ٪) والولايات المتحدة الأمريكية (١٩.٢ ٪) والأراضي الواطنة (٩.٧ ٪) وألمانيا الاتحادية (١٦.١ ٪) .

ويلاحظ بالنسبة إلى اتجاهات زيادة في قيمة صادراتها إلى غانة على الواردات منها كما يتضح من البيان التالي (بالآلاف جنيه) : -

١٩٥٩	١٩٥٧	١٩٥٥	
٥١٣٠٦	١٩٥٨١	٢٨٩٢٨	صادرات إلى للملكة المتحدة
٤١٧٣٨	٣٧٩١٧	٣٩١٣٨	واردات من للملكة المتحدة

(ثانياً) صالة نصيب غانة في التجارة مع بلدان القارة الإفريقية إذ كان ٤٣٪ خلال الفترة (١٩٥٠ — ١٩٥٧) من مجموع تجارتها الخارجية ، وكانت النسبة ٦١٪ في حالة الواردات ، ٢٥٪ في الصادرات . وترجع هذه الظاهرة إلى أن صادرات غانة الرئيسية من السكاكو والمادن تتجه إلى البلدان الصناعية الكبرى ، والطلب عليها يكاد أن يكون معدوماً في بلاد القارة الإفريقية بسبب تخلفها الصناعي .

(ثالثاً) ومن للشكالات الكبيرة التي تواجه غانة سيطرة المصالح المالية البريطانية بصفة خاصة على التجارة الخارجية (والتعدين) . وقدرت حملة الاستشارات بمجوالى ٢٠٠ مليون جنيه . ولقد تقدمت الفرقة التجارية التي تضم أكثر من خمسة آلاف من أبناء البلاد إلى الحكومة بذاكرة طالبت فيها بالعمل على نقل التجارة الخارجية إلى أيدي الوطنيين خلال عدد من السنوات . وعلى أثر ذلك تردد أن حكومة غانة تعزم تأميم التجارة الخارجية ، ولكن الرئيس نكروما نفي وجود اتجاه من هذا القبيل عند عودته من الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة . ويبدو أن الحكومة لا تعهد مبدأ تأميم التجارة الخارجية لأنه يلقي عليها أعباء مالية يمكن استغلالها في النواحي الإنتاجية خاصة وهي تعزم تنفيذ مشروع نهر الفولتا . ويرى المراقبون الإقتصاديون أنها قد تجمع تكوين الهيئات والجمعيات التعاونية التي تتولى بالتدريج الاستحواذ على التجارة الخارجية بحيث يتم نقلها إلى أيدي الفانيين خلال فترة قد تطول أو تقصر تبعاً لظروف البلاد .

(رابعاً) في عام ١٩٥٨ كانت واردات غانة من السلع الاستهلاكية كالمنسوجات والغذاء والشراب تمثل ٤٤٩٪ من مجموع الواردات ، مقابل ٣٤٥٪ من السلع الإنتاجية وفي مقدمتها الأسمت والسيارات التجارية والآلات واللدات الصناعية . وبلغت الواردات من الوقود وزيوت التشحيم وللشفتات البترولية ٦١٪ من الواردات الكلية .

مشروع نهر الفولتا

تاريخ المشروع

يعود التفكير في إقامة سد للتحكم في نهر فولتا إلى عام ١٩٢٤ . وفي العقد الثالث من القرن الحالى أعدد سكان روز ، من أهالى اتحاد جنوب إفريقية ، مشروعا لهذا الغرض ، قريب الشبه بالمشروع الحالى ، ولكن البحث أوقف بسبب نشوب الحرب المالية الثانية . فلما كانت سنة ١٩٤٥ كونت بعض للصالح الرأسمالية الخاصة « شركة إفريقية الغريبة المحدودة للألنيوم » للعمل على السير بالمشروع . قدما ، ولم يحض عامان حتى أبدت شركة الألنيوم ليمتد إهتمامها بالأمر وبادرت إلى الحصول على امتياز لاستغلال معدن البوكسيت في منطقة واسعة من ساحل الذهب ، ثم ما لبثت أن حصلت على حصة في شركة إفريقية الغريبة في سنة ١٩٤٩ . وفي تلك السنة ذاتها عينت حكومة المستعمرة السير وإيم هلكرو وشركاه لدراسة للمشروع وأهميته بالنسبة إلى الاقتصاد القومى ، وتعاونت المملكة المتحدة في الدراسة عن طريق لجنة مشتركة . وجاءت التقارير كلها في صالح المشروع .

وفي سنة ١٩٥٣ شكلت لجنة تحضيرية برئاسة الأسترالى ج . ا . جاكسون تنقسم تسكليفها حكومتنا ساحل الذهب والمملكة المتحدة ، وعهد إليها يبحث موارد البلاد من البوكسيت ، ونواحى للمشروع الهندسية ، وتوفير المنصر البشرى اللازم للتنفيذ ، والأعباء المالية وتديرها ، وأثر للمشروع على الاقتصاد القومى . وعينت شركات الألنيوم مختلما مقيا في البلاد ليتعاون مع اللجنة ، كما وضعت معاملها تحت تصرف مهندسى الأخيرة من أجل التجارب والأبحاث . وفي الوقت نفسه شكلت حكومة ساحل الذهب لجنة قومية تمثل جميع الأحزاب ، من وزيرين وثلاثة أعضاء مختارهم الجمعية التشريعية ، كما طلبت إلى و . آرثر لويس الأستاذ بجامعة أ كسفورد أن يشير عليها بالموقف الذى تتخذه إزاء المشروع . ونشر تقرير اللجنة في عام ١٩٥٦ ، غير أنه كان واضحا أن المناس من تأجيل البت في الأمر إلى ما بعد حصول البلاد على استقلالها ، وفي ٦ مارس ١٩٥٧ أعلن استقلال ساحل الذهب وأخذت الدولة-

الجديدة لنفسها إسم «غانة» . ولكن المبوط الشديد الذى طرأ على أسعار الألتنيوم فى سنة ١٩٥٧ قلل من الحماس لتنفيذ المشروع .

عناصر المشروع

الفرض الأساسى من للمشروع استغلال معدن البوكسيت لإنتاج الألتنيوم الذى يشتد عليه الطلب فى الدول الصناعية للأغراض المدنية والحربية . ويقدر احتياطى غانة من البوكسيت بين ١٢٥ ، ٢٢٩ مليوناً من الأطنان ، غير أن أغنى رواسبه واقعة فى آيا (Ayia) على مسافة ٣٥ ميلاً إلى الغرب من مدينة كوماسى (حيث ثبت وجود ١٤٢ مليون طن . ووقع اختيار اللجنة على هذه المنطقة بسبب وفرة الخام فيها ، وجودة نوعه إذ تبلغ نسبة أوكسيد الألتنيوم فى الخام ٥٠ — ٥٩ ٪ ، كما أن الخام يوجد على سطوح التلال مما يؤدى إلى وفركبير فى تفقات التعدين . وإنتاج البوكسيت فى « آيا » يقتضى مد خط حديدى من كوماسى طوله ٤٠ ميلاً .

وتحويل البوكسيت إلى ألتنيوم عملية تتم على مرحلتين ، إحداها استخلاص الألوومينا من الخام باستخدام الصودا الكاوية ذات الدرجة العالية من التركيز ، والأخرى اختزال الألوومينا بواسطة الكهربية . هذه العملية تتم على مقربة من كبونج Kpong ، على مسافة ١٢ ميلاً من السد الذى يقام عند آجينا Ajena ، ٢٠٧ ميل من مناجم البوكسيت . وهذا الموقع يسهل الوصول إليه من الطريق المؤدى من ميناء تيمبا Tema ، كما يمكن بلوغه بشير مشقة عن طريق خطوط حديدية جديدة . أما للصرف فيبدأ بطاقة إنتاجية قدرها ٨٠٠٠ طن فى السنة ثم تصل إلى حدها الأقصى البالغ ٢١٠٠٠ طن . ويتم إنتاج أولى سبائك الألتنيوم بعد ثمانى سنوات من البدء فى المشروع .

ولما كان رطل الألتنيوم يتطلب حوالى ١٠ كيلوات ساعة من الكهرباء ، لهذا فإن إنتاج الألتنيوم يجرى عادة بالقرب من مورد الكهرباء الرخيصة . ولتوفير الكهرباء رأت اللجنة إقامة سد على نهر قولتا بالقرب من آجينا وعلى مسافة ٧٠ ميلاً من الساحل . ويبلغ ارتفاع السد ٣١٠ قدم فوق قاع النهر فى أعمق أجزائه وبذلك يخلق خزاناً ضخماً يغطى مساحة قدرها ٣٥٠٠ ميل مربع ويمتد ٢٠٠ ميل خلف السد فى اتجاه المجرى الأعلى من النهر . وهذا السد يرفع مستوى الماء إلى ٢٧٦ قدماً فوق مستوى سطح البحر . وتقام محطة توليد الكهرباء على الناحية الشرقية

من السد بطاقة قدرها ٦٩٧.٠٠٠ كيلوات إذا لم تتجاوز كمية المياه التي تؤخذ للررى نسبة معينة ، ٦٣٣.٠٠٠ كيلوات إذا استغلت كل كمية الماء لتوليد الكهرباء .

ولما كان سعر الكهرباء عاملا حاسما في نجاح المشروع فإن اللجنة درست هذه الناحية دراسة مستفيضة و انتهت إلى القول بأن سعر ١٩٩ و . من البنس للكيلوات ساعة يعتبر تنافسيا مع سعر أى كهرباء يجرى توليدها من للثروعاء الضخمة للمائلة في العالم . وسوف يستهلك المصهر ما بين ٨٣ ، ٩٠ في المائة من القوة الكهربائية المولدة .

وشحن سبائك الألمنيوم يتطلب تسهيلات وافية ، وهنا تقرر إنشاء ميناء حديث عند تيا وبدأ العمل فيه في أواخر عام ١٩٥٤ و انتهى في عام ١٩٦٠ ، ويمكن توسيع الميناء الجديد في المستقبل بحيث يفوق في الطاقة ميناء تاكورادى . وكذلك بدأ في عام ١٩٥٢ العمل فى مد خط حديدى طوله ١٨ ميلا من آشيموتا Achimota (شمالى أكرا) وإنشاء طريق رئيسى من « تيا » .

تكاليف المشروع

قدر الكتاب الأبيض الصادر فى عام ١٩٥٢ التكاليف النهائية بمبلغ ٤٠٣ مليون دولار أمريكى . أما اللجنة التحضيرية فرفعت التقدير إلى ٦٥٠ مليوناً (طبقاً للأسعار السائدة فى ٣٠ سبتمبر ١٩٥٥) ، ولكنها أوصت فى الوقت نفسه بأن يراعى احتمال ارتفاع التكاليف فيما بعد و رأت أن تتراوح الزيادة المحتملة بين ٤٠ ، ٥٠ ٪ . ومعنى هذا أن زيادة التقدير بنسبة ٤٥ ٪ ترفع التكاليف النهائية إلى ٨٦٧ مليون دولاراً ، أى إلى أكثر من ضعف التقدير الوارد فى الكتاب الأبيض . والمجدول التالى يبين التكاليف وتوزيعها وفقاً للتقديرات المختلفة (عباين الدولارات الأمريكية) : -

ملخص وتقسيم التكاليف المقدرة لمشروع نهر الفولتا

عندما يتم إنتاج ٢١٠.٠٠٠ طن من الألمنيوم

التقدير : تقدير اللجنة التحضيرية تقدير عام ١٩٥٥

في عام ١٩٥٢ في عام ١٩٥٥ زائد ٢٥ ٪

تمويل مشترك

مشروع توليد الكهرباء ١٥١٢٢ ١٨٩٢٢ ٢٧١٢٦

الصهر والتاجم ١٧٩٢٢ ٢٥٥٢٤ ٣٦٩٢٦

تمويل من جانب حكومة غانة

السكك الحديدية ٥٠٢٧ ٧٣٢٥

للبناء والمدن والطرق ١١٠٢٣ ١١٠٢٣

مصرفات أخرى ٤٢ ٤٢

المجموع الكلى ٧٢٢٨ ٢٠٣ ٢٢٥٢٨

٤٠٣٢٢ ٩٢٧٢٧ ٨٦٧

الاعتراضات التي أبديت على المشروع

ولقد تعرض للمشروع لطائفة من الاعتراضات والتخفظات ولحجة من التشكيك في فوائده . وكانت الانتقادات من جانب المشتغلين بصناعة الألومنيوم قائمة على النواحي الآتية :

١ — ضخامة التكاليف خاصة وأسعار الألومنيوم العالية تتجه إلى الانخفاض .

٢ — وجود بلاد أخرى بدأت تنتج الألومنيوم ، ففي الكمرن أقيم مصهر عند إيديا Edea قدرت طاقته في عام ١٩٥٩ بنحو ٥٤٢٠٠٠ طن في السنة . وكذلك كانت شركة الألومنيوم المحدودة تدرس إمكانية إنشاء مشروع في غينيا بتكاف ١٠٠ مليون دولار عن طريق تايها الفرنسية « شركة بوكيت الوسط » ، وتعاون مع المصالح الفرنسية من أجل التحكم في نهر Konkouré . أضف إلى هذا أن التفكير في إنشاء محطة كبيرة لتوليد الكهرباء عند إنجا Inga بالكنفو لم يكن ليخفى على شركات الألومنيوم .

٣ - القول بصمودية الحصول على العدد الكافي من العاملين للعمل في المشروع، وفيما يلي بيان بالمدد المطلوب خلال مراحل التنفيذ .

(١) فترة الإنشاء

فنيون أجنب	إفريقيون			
	فنيون وعمال حاذقون	عمال شبه حاذقين	عمال غير حاذقين	المجموع الكل
السنة الأولى	١٠٢٠	٥٢٥	١٧٢٠	٤٢٧٥
السنة السادسة	٢٦٥٠	٢٢٤٠	٨٣٠٥	١٥٢٩٥
السنة الثامنة	١٣٩٠	٥٧٥	٢٥٥٠	٤٥١٥

(ب) مرحلة التشغيل الكامل (جميع الموظفين والعمال)

لأعمال الإشراف حاذقون غير حاذقين المجموع الكلي
وشبه حاذقين

المناجم	٤٠	٥٦٠	٢٢٠٠	٨٢٠
مشروع توليد الكهرباء	١٨	٦٧	٦٠	١٤٥
الصهر	٤٠٠	٧٦٧٠	١٤٣٠	٩٥٠٠
	٤٥٨	٨٢٩٧	١٧١٠	١٠٢٦٥

٤ - الخوف من إقدام غانة في المستقبل على تأميم المشروع ، ولكن يلاحظ أن المستور ينص على منح التمويش العادل في حالة التأميم بوجه عام .

وفي الوقت نفسه أثار للمشروع بعض الملاحظات في أوساط غانية ومن ذلك :

(أولا) أبدى البعض التشكك في حقيقة موارد البوكسيت ، ثم الخوف من تقادها حين يأتي الوقت الذي تقرر فيه غانة أن تتولى نفسها صناعة الألمنيوم . ولكن الثابت أن الاحتياطي للوكسيت يكفي حوالي ١٨٥ عاما لإنتاج ٢١٠٠٠٠ طن من الألمنيوم في السنة .

(ثانيا) فداحة المبدء المالي الذي يقع على عاتق البلاد وصمودية احتماله خاصة بسبب الهبوط في أسعار الكاكاو . ولكن يلاحظ أن أرصدة غانة في البلاد الأجنبية بلغت (نهاية ١٩٥٥) ٢٣٥ مليون دولاراً للحكومة ، ١٧٦ مليوناً لمينة تمويش الكاكاو ، ٣٤ مليوناً للمؤسسات رسمية أخرى . كما أن غانة كانت قد خصصت ٩٣ مليون دولاراً لأعمال عامة تتصل بالمشروع ولكنها ضرورية للبلاد حتى إذا مارأت عدم تنفيذ للمشروع .

(ثالثاً) إن ضخامة تكاليف المشروع قد تؤدي إلى تعطيل للشروعات الإنتاجية الأخرى القصيرة الأمد ، ولكن هذا الأمر يمكن معالجته عن طريق خطة موحدة للتنمية الاقتصادية يراعى فيها اعتبارات الأولوية والأهمية .

(رابعاً) غمر مساحة قدرها ٣٥٠٠ ميل مربع بقيمة فيها حوالي ٢٢٥٠٠ شخص .

ولقد اقترحت اللجنة التمهيدية تمويلهم وقدرت ذلك بمبلغ ١١٢ مليون دولاراً .

أضف إلى هذا أن عدداً كبيراً منهم سوف يجد عملاً مجزياً في صناعة صيد الأسماك ، كما تتوافر للباقيين الأرض خارج هذه المنطقة .

الزرايا التي تعود على غانة من المشروع

وبالرغم من الانتقادات والخاوف التي أعربت عنها بعض الأوساط الغانية فإن المشروع يعود على البلاد بمزايا لا يستهان بها ، نجملها فيما يلي :

(أولاً) إن استغلال ١٢٠٠٠٠ طن من البوكسيت لإنتاج ٢١٠٠٠٠٠ طن من الألمنيوم سوف يضع غانة في الصف الأول من الدول المنتجة كما يتضح من الأرقام التالية .

إنتاج البوكسيت (١٩٣٨ - ١٩٥٦)

« بألوف الأطنان المترية »

سنة	١٩٣٨	١٩٤٣	١٩٤٩	١٩٥٥	١٩٥٦
المسلم ^(١)	٣٧٠٠	١٢٦٠٠	٧٩٠٠	١٥٢٠٠	١٦٥٧٨
سورينام	٣٧٧	١٦٩٤	٢١٦٢	٣١٢٣	٣٤٨٣
غيانا البريطانية	٢٥٥	١٩٧٣	١٨٢٧	٢٤٧٤	٢٥٢١
جاميكا	—	—	—	٢٢٢٨	٣١٩١
الولايات المتحدة	٣١٦	٦٣٣٣	١١٦٧	١٨٤٧	١٧٧١
فرنسا	٦٤٩	٩١٦	٧٦٧	١٤٩٣	١٤٦٦
اليونان	١٨٠	٢٥	٤٥	٥٠٠	٧٠٠
إفريقية الغربية (الفرنسية)	—	—	١٠	٤٩٣	٢٥١
إيطاليا	٣٦١	٢٨٦	١٠٥	٣٢٧	غير متوافر
ساحل العقب (الصادرات)	—	١٠٧	١٤٧	١١٨	١٤٠

(١) باستثناء الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية .

إنتاج الأليوم في بلدان مختارة

العالم ^(١)	٥٤٠	١٨٨٠	١١٤٠	٢٦٥٠	٢٨٧٠
الولايات المتحدة	١٣٠	٨٣٥	٥٤٨	١٤٢٠	١٥٢٣
كندا	٦٥	٤٥٠	٣٣٥	٥٣٠	٥٥٨
ألمانيا	١٦٦ ^(١)	٢٥٠ ^(١)	٢٩	١٣٧	١٤٧
فرنسا	٤٥	٤٧	٥٤	١٢٩	١٤٩
الترويج	٣٩	٣٤	٣٥	٧٢	٦٥
للمملكة المتحدة	٢٣	٥٧	٢١	٢٥	٢٨

ومعنى الجدول الثانى أن تصبح غانة الدولة الثالثة فى إنتاج الأليوم .

(ثانياً) أشرنا إلى اعتماد غانة على تصدير محصول الكاكاو وخطورة هذه الظاهرة . ومن هنا تبدو الأهمية الكبرى للمشروع إذ يؤدى إلى توسيع قاعدة الاقتصاد القومى وتنويع الصادرات بشكل ظاهر ، فضلاً عن أن للمشروع سوف يؤدى إلى خلق صناعات فرعية وحرف وخدمات متنوعة ، كما يزداد الدخل القومى ويرتفع — إلى جانب عوامل أخرى — مستوى المعيشة للشعب بوجه عام .

(ثالثاً) خلق نوع من توازن التنمية بين الأقاليم المختلفة ، فى الوقت الحاضر نجد أن أوفر للناطق إنتاجاً منطقة الكاكاو فى أشانق ومناطق التعدين التى تصل إليها السكك الحديدية الغربية وفروعها ، ولذلك تتجه معظم الحركة التجارية نحو الغرب . ولكن مشروع القوتنا للتركز فى الشرق ، فبا عدا تعدين البوكسيت ، سوف يترتب عليه نوع من التقدم أكثر استواء وانتظاماً فى الجنوب ، كما سوف يعود بالفائدة على الشمال للتخلف عن طريق انخفاض تكاليف النقل على بحيرة ثولنا^(٢) .

(رابعاً) تحسين النقل بسبب الطرق الحديدية والبرية الجديدة وكذلك النهرية بفضل البحيرة التى سوف تكون نتيجة إنشاء السد .

(١) بما فى ذلك النمسا .

William A. Hance : African Economic Development, (٢)
p. 77.

(خامساً) سيؤدي السد إلى تكوين بحيرة صناعية طولها ٢٠٠ ميل وسوف تستخدم مياهها في ري سهل أكرا وبعض سهول القولنا الأبيض في الأقاليم الشمالية . وكذلك سوف يترتب على تحسين نظام الري وعمليات الصرف زراعة الأرز في ثلاث مناطق جديدة .

(سادساً) استغلال فائض القوة الكهربائية للدولة في الزراعة ، ومد عدد من المدن بالكهرباء ، وقيام مجموعة من الصناعات الأخرى كصناعة الحديد والصلب من المناجم الموجودة في تاركوا Tarkwa .

(سابعاً) زيادة موارد الحكومة المالية ، ويقدر أن حصيلة الضريبة على الصادر سوف تصل إلى مائة مليون دولار حين يعمل مصنع الألمنيوم بكامل طاقته ، كما تحصل الخزينة على حوالي ٢٨ مليون دولاراً من النقل بالسكك الحديدية واللوائف . وبيع الفائض من الكهرباء وضريبة الأرباح على الشركات . ولا ريب أن هذا الدخل سوف يساعد في المستقبل على سد النفقات التي تتحملها البلاد في سبيل التنفيذ ، كما أنهم بقدر طيب في عملية التنمية الاقتصادية بوجه عام . ولا مراء أن استغلال مناطق جديدة في الزراعة له أثره في زيادة للوارد المالية للبلاد .

(ثامناً) سوف يصبح في الإمكان صيد مقادير كبيرة من الأسماك تقدر بنحو ١٨٠٠٠ طن سنوياً من البحيرة الصناعية ، وهذه الكمية تعادل ما يصاد الآن من المناطق الساحلية . ومعنى هذا توفير أسباب للمعيشة لفريق من السكان ، وتوفير غذاء صحي .

(تاسعاً) وأخيراً - وليس آخراً - فإن تنفيذ مشروع يمثل هذه الضخامة يضرب أروع الأمثلة على ما يمكن أن تحققه الدول الإفريقية بعد أن تستخلص استقلالها وحريتها إذ يصبح تشكيل مصائرهما في أيدي أبنائها . كما أن البدء في العمل والسير به قدماً كما يدعم مركز الحكومة في نظر الشعب .

السير في طريق التنفيذ

وبالرغم من الاعتراضات والانتقادات والتخربات قررت غانة السير في طريق تنفيذ المشروع ، وبناء على طلبها قام خبراء البنك الدولي للإنشاء والتعمير بدراسة شاملة وأعدوا تقريرهم في يولييه من عام ١٩٦٠ . وتوجه للستر بوجين بلاك بنفسه إلى غانة وأقر المشروع ، وسافر وزير المالية لإجراء البحوثات مع بلاك . وبعد عودته

في ١٦ أغسطس سنة ١٩٦٠ أذيع نأ اعتزام البنك الدولي والولايات المتحدة الأمريكية
والملكة المتحدة تقديم قرض قدره ثلاثون مليون جنيه إلى حكومة غانة التي
يتمتع عليها تدير مبلغ مائتين لأغراض اللواصلات وبناء القرى لإسكان أهل المنطقة
التي سوف يفرقها السد الجديد . وطبقاً للاتفاق يقدم البنك الدولي ١٤ مليون جنيهها ،
والولايات المتحدة ١٠.٧ (ومعظم المبلغ من صندوق قروض التنمية وبغائده تتراوح
بين ٢ ، ٤ ، ٦ /) ، وبريطانيا خمسة ملايين . وكانت فكرة للسحب بلاك الإفلال
بحدو الإسكان من استخدام أموال البنك نظراً لارتفاع سعر الفائدة ولذلك رأى
تدير جانب كبير من القرض عن طريق دول أخرى . ويبدو أن وراء ذلك الانجاء
هدفاً سياسياً وهو مساهمة الدول الغربية وبفوائد معتدلة حتى لا تضطر غانة إلى
الانجاء إلى دول للمسكر الاشتراكي^(١) . أما تكاليف إنشاء مصرف الألميوم فسوف
يتحملها كونسورتيوم فالكو الذي تراسه شركة كايزر .

(١) ذكرت صحيفة الأوبزورفر البريطانية بمدعها الصادر في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٦٠
أن الاتحاد السوفيتي سوف يقوم ببناء سد على نهر بني Bni (أحد رواندا اقولنا الأسود)
بشكله قدرها ١٩ مليون جنيه .

الفصل الرابع

ليبيريا ورأس المال الأجنبي

ولدت جمهورية ليبيريا المستقلة في السادس والعشرين من يولييه عام ١٨٤٧ م. واتخذت دستورها على النمط الأمريكي^(١). ومساحة البلاد السككية حوالي ٤٣.٠٠٠ ميل مربع ، ويقدر عدد السكان بحوالي مليوني نسمة . ويبلغ طول الساحل ٣٥٠ ميلا ، ويمتد من حدود سيراليوني إلى ساحل العاج . ولعل الظاهرة الرئيسية في هذه الجمهورية الإفريقية السيطرة الكاملة لرؤوس الأموال الأجنبية والأمريكية بصفة خاصة ، على المصادر الأساسية للثروة والحياة الاقتصادية للبلاد .

الشرائط الأمريكية وزراعة المطاط

يرجع اهتمام الصالح للمالية الأمريكية بامكانيات ليبيريا الاقتصادية إلى العقد الثاني من القرن الحالي ، فاشتداد حاجة الصناعة بالولايات المتحدة إلى المطاط نتيجة لمشروع ستيفنسون (١٩٢٢ - ٢٨) الذي كان يقضى بتنظيم صادرات المطاط من مناطق إنتاجه الخاصة للنفود البريطاني بقصد المحافظة على سعره في الأسواق العالمية ، دفع شركة فايرستون إلى محاولة إنتاجه في بلاد لا تخضع للإمبريالية البريطانية . وفي عام ١٩٢٦ حصلت على امتياز من حكومة ليبيريا باستئجار مساحة تصل إلى مليون فدان لإقامة مزارع المطاط^(٢) ، ومدته ٩٩ عاماً . وكانت الشروط محففة للغاية ، فالإيجار السنوي للفدان ٦ سنتات ، وبعد أن يبدأ الإنتاج تؤدي الشركة ضريبة قدرها ١ ٪ على القشة الإجمالية لجميع المنتج الذي تقوم بتصديره إلى الخارج . غير أن مسألة حصة الخزنة أثارت الوطنيين الذين طالب بعضهم بإلغاء الإمتياز كلية

(١) السلطة التنفيذية في يد رئيس جمهورية ينتخب لمدة ٨ سنوات ، ويجوز إعادة انتخابه لأي عدد من الفترات ، كل منها ٤ سنوات . والسلطة التشريعية في مجلسين ومجالس الشيوخ لمدة ٦ سنوات ، ومجلس نواب لمدة ٤ سنوات . وعدد أعضاء المجلسين ١٠ ، ٣٩ على التوالي .

(٢) جي . بشرة المطاط من البرازيل .

وإخراج الشركة من البلاد ، وأخيراً اتفق الطرفان في عام ١٩٥٠ على إلغاء تلك الضريبة وأن تؤدي الشركة ضريبة دخل بعد أقصى قدره ٢٥ ٪ .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل قدمت الشركة عن طريق إحدى تواجها^(١) قرضاً قدره خمسة ملايين دولار بسدد خلال أربعين سنة وبفائدة سنوية قدرها سبعة في المائة ليتسنى للحكومة سداد ديونها السابقة ، أى أن القرض لم يكن ذا غاية تتعلق بتنمية الإنتاج في البلاد^(٢) . ولم يصدر من القرض إلا نصفه وظلت شروطه على السكتان طيلة خمس سنوات . ويقول جون جتر الأمريكي إن أعباء خدمة القرض ومربيات المستشارين بلغت رقماً ثابتاً يقرب من ٢٧٠.٠٠٠ دولار في السنة أى ما كان يعادل ٣٠ ٪ من إيرادات الحكومة في سنة ١٩٢٨ ، ٥٠ ٪ في سنة ١٩٣١^(٣) .

ووجهت إلى الشركة نهمة استخدام أسلوب الرق لتوفير المال اللازمين في مزارعها ، ولكن لجنة دولية برأتها من تلك التهمة وإن ذكرت في الوقت نفسه أن الشركة كانت تحصل على ١٠ ٪ من عملها عن طريق المصادر الرسمية ومعنى هذا أنها تحصل عليهم بطريق السخرة .

ومن عوامل السخط على الشركة أنها لا تعين الإفريقيين في المراكز الإدارية والمناصب الرئيسية التي تقتصرها على الأمريكيين ، وأن الأجور التي تدفع إلى العمال الإفريقيين منخفضة للغاية ، فقد كان أجر العامل غير الحاذق ٤٨ سنتاً في اليوم^(٤) .

ولشركة فايرستون شركة تابعة هي (U. S. Trading Company) ، تتولى استيراد السلع الأمريكية ، كما تقوم بتعبئة شراب الكوكاكولا الذي انتشر في البلاد إلى درجة أنه ما من قرية تخلو منه كما لاحظ جون جتر أثناء زيارته للبلاد .

سادت عملية غرس الأشجار بسرعة من عام ١٩٢٧ إلى ١٩٣٢ ثم توقفت بسبب

(١) Finance Corporation of America

(٢) أعلن الرئيس تيان Tubman في عام ١٩٥١ أنه تم سداد القرض .

(٣) Inside Africa, p. 849.

(٤) شرحه ، ص ٨٥٠ .

هبوط نمى المطاط ، ولكنها استؤقت بعد عام ١٩٣٤ ، وفي سنة ١٩٤٤ بلغت المساحة المزروعة ٧٢٠٠٠ فدان منها ٥٤ /٪ تنتج . وزادت الأهمية بعد أن اجتاحت اليابان البلاد الآسيوية المنتجة للمطاط ولم يبق أمام الحلفاء غير سيلان وليبيريا و زاد الإنتاج إلى ثلاثة أمثاله بين عامي ١٩٤٠ ، ١٩٤٥ . وفي سنة ١٩٥٠ بدأ تنفيذ برنامج جديد لغرس الأشجار ، وفي سنة ١٩٥٤ تقرر تنفيذ برنامج آخر لمدة ٢٥ - ٣٠ سنة . لإعادة زراعة الأرض يغور جديدة ذات غلة أوفر .

وتبدو أهمية فايرستون إذا ذكرنا أن أكثر من ٣٩ /٪ من دخل الحكومة كان من هذه الشركة التي تنتج ٩٠ ٪ من المطاط بالبلاد . وكان المطاط يمثل ٨١٫٩ /٪ من قيمة صادرات ليبيريا سنة ١٩٣٩ ، وارتفعت النسبة إلى ٩٦٫٨٨ /٪ سنة ١٩٥٠ ، وهو الآن عبارة عن نسبة تتراوح بين ثلثي وثلاثة أرباع الصادرات الكلية .

وعقدت شركة جودريتش اتفاقا مع حكومة ليبيريا لإنشاء مزرعة المطاط ، وبدأ العمل سنة ١٩٥٥ في زوى Zui التي تبعد حوالي عشرين ميلا عن نلال بومي في الإقليم الغربي ، وفي نهاية العام تم غرس الأشجار في ٤٠٠ فدان . وقام مشروع الشركة على زراعة ١٠٠٠٠ فدان عند حلول سنة ١٩٦٠ ، غير أن العقبة التي تواجهها الشركة عدم توافر الأيدي العاملة .

اعتطار الثروة المعدنية

تعتبر ليبيريا في مقدمة الدول الإفريقية المنتجة لحام الحديد إن لم تشغل المركز الأول ، فقد بلغ ما صدرته عام ١٩٥٨ أكثر من مليون طن بينما لم يتجاوز إنتاج اتحاد جنوب إفريقيا ١٩١١٠٠٠ طن ، وبالرغم من ضخامة الإحتياطي في البلد الأخير إلا أن أغلبية الحام من نوع رديء بخلاف الحال في ليبيريا حيث تصل نسبة الحديد بالحام إلى ٦٧٫٨ /٪ في المناجم الموجودة في نلال بومي . ويقدر الإحتياطي من الحام بأكثر من ٦٠٠ مليون طن ، ولو تم تنفيذ مشروعات الاستغلال فمن المنتظر أن يصل الإنتاج إلى ١٥ مليوناً من الأطنان قبل أن ينتهي القدر الحالي .

١ - في يناير سنة ١٩٤٦ وقع اتفاق بين المستر لانسديل ك . كريستق .

وحكومة ليبيريا حصل بمقتضاه الطرف الأول على امتياز باستغلال مناجم الحديد في مساحة قدرها ٢٥٠٠٠ فدان بمنطقة تلال بومي Bomi Hills لمدة ثمانين عاما . ويقدر احتياطي مناجم تلال بومي بثلاثمائة مليون طن منها خمسون مليوناً من درجة نقاوة عالية . ولم يلبث المستر كريستى أن أسس « شركة ليبيريا للتصدير والواطة » وشركة ليبيريا . ولقيت الشركة صعباً في الحصول على رأس المال اللازم، إلى أن اشتركت معها إحدى شركات الصلب Republic Steel Corporation . كما حصلت على قرض قدره أربعة ملايين دولار من بنك التصدير والإستيراد الأمريكي^(١) . وفي سنة ١٩٥١ صدرت أول شحنة من الخام وقدرها ١٩٦٠٠٠ طن ، وارتفعت الصادرات إلى ٣٠٠٠٠٠ طن سنة ١٩٥٦ ، ومازالت الصادرات في حدود المليونين . وفي سنة ١٩٥٧ بدأ العمل في المصنع الذي أنشأته الشركة لتكرير الخام المنخفض الدرجة للحصول على نسبة ٩٦ ٪ من الحديد .

وكان الإتفاق ينص على أن تدفع الشركة إتاوة قدرها خمسة سنتات عن كل طن يصدر من الخام ، وإتاوة إضافية تصبح نافذة للفعول إذا زاد سعر الحديد الفل بالولايات المتحدة على متوسط السعر خلال السنوات العشر السابقة بنسبة معينة . ولكن الإتفاق عدل فيما بعد وأصبحت الشركة تلزم بأداء ٢٥ ٪ من أرباحها لمدة خمس سنوات ، ٣٥ ٪ خلال السنوات العشر التالية ، ٥٠ ٪ فيما بعد ذلك . ويقدر أن الحكومة تحصل الآن على ٥٠٠ مليون دولار سنوياً ، كما يبلغ عدد أبناء البلاد الذين في خدمة الشركة ٢٥٠٠ شخص . ولقد مد خط حديدي طوله ٤٣ ميلاً من تلال بومي إلى العاصمة مونترويا .

وتعمرس الشركة ألوانا أخرى من النشاط ، فإلى جانب المكة الحديدية وتسييلات الشحن بالميناء ، أنشأت مصنعا لإعداد الخشب اللازم لها . وفي سنة ١٩٥٥ تماقت مع الحكومة على أن تقوم بقطع الأخشاب من منطقة غابة جولاً .

٢ — وتوجد منطقة حديد أخرى على تل نيمبا Nimba Hill على طول حدود غينيا ويقدر الإحتياطي بمائتي مليون طن من الخام الجيد . وصاحبة الإمتياز

(١) كانت مدة القرض عشر سنوات ولكنه سدد بعد ٢٢ شهراً .

«شركة لامكو» *Liberian—American—Swedish Minerals Company* ورأس مالها مناصفة بين حكومة ليبيريا من جهة وبعض المصالح الأمريكية والسويدية من جهة أخرى . وتعزم الشركة أن يبدأ إنتاجها في موعد لا يتجاوز سنة ١٩٦٢ ، وأن يصل في النهاية إلى عشرة ملايين طن سنوياً . وتعزم «لامكو» كذلك استغلال منجم آخر في تلال باسا *Bassa Hills* ، ثم منجماً آخر بعد ذلك في *Putu* في المقاطعة الشرقية وضم احتياطياً ثابته قدره ثلاثون مليون طناً . ويجري الآن إنشاء خط حديدي طوله ١٧٠ ميلاً إلى باسا .

٣ — ويجري البحث الآن في موضعين آخرين أحدهما قرب نهر مانو وحدود سيراليون شمالي تلال بومي ويقال إن احتياطيه حوالي مائة مليون طن . وصاحبة الإمتياز «شركة الحديد والحام الأهلية *National Iron Ore Company* » ورأس مالها موزع بالنسبة الثوية الآتية : ٥٠ لحكومة ليبيريا ، ١٥ لشركة لامكو ، ٣٥ لبعض أصحاب رؤوس الأموال .

أما الآخر ففي تلال بونج *Bong Hills* بالمديرية الوسطى ، وصاحبة الإمتياز *Liberian German Mining Company* التي سيوزع رأس مالها بين الحكومة (٥٠ ٪) ، مصالح الصلب الألمانية (٤٥ ٪) ، وبعض أصحاب رؤوس الأموال الليبريين (٥ ٪) . وقد حصلت الأخيرة على الإمتياز سنة ١٩٥٩ .

شركة ليبيريا

أنشأها في عام ١٩٤٧ *الستر إدورد ر. ستيتينيوس* *Edward R. Stettinius* (الأصغر) بعد أن خرج من وزارة الخارجية ، برأسمال قدره مليون دولار لقيام بعمليات التنمية الشاملة ، ولذلك منحت حق استغلال كثير من المعادن التي قد تسكتشف ، فضلاً عن مساحات واسعة لإنشاء الزراعة . إلا أن للشروع كان من الضخامة والشمول بالدرجة التي جعلته غير عملي . ولذلك تحول الإمتياز الأول إلى إمتياز لمدة ١٢ عاماً وخفض عدد المعادن التي يحق للشركة استغلالها . والواقع أن نشاطها الأساسي الحالي ينحصر في إنشاء مزرعة مساحتها ٢٥٠٠٠ فدان السكاكوا والبن وللطاط . وبدأ العمل فيها عام ١٩٥٠ ولا تزيد المساحة للزراعة الآن عن ٣٠٠٠ فدان . فضلاً عن هذا فلشركة حصة قدرها ٧ ٪ في شركة ليبيريا للتعدين .

وكذلك تمارس أنواعاً أخرى من النشاط ، فتشترك في الشركة التي تتولى إدارة
البناء ، وتشرف بالنيابة عن الحكومة على الإدارات الخاصة بالإضاءة والكهرباء
والبناء والمجارى ، كما تقوم بدور الوكيل لعدد من الشركات الأمريكية .

رأس المال الأمريكي والمصرفية في ليبيريا

لما سقى « بنك إفريقية الغربية » البريطاني أعماله في المقعد الثالث راحت شركة
فايرستون عن طريق إحدى توابعها (United States Trading Company)
تزاول الأعمال المصرفية ، ثم أنشأت « بنك موروتيا » سنة ١٩٣٨ . وفي سنة
١٩٤٦ عقد اتفاق يقضى بأن تتولى شركة ليبيريا عليه ، ولكن الاتفاق لم ينفذ
بسبب موت للستر ستينينوس . وفي سبتمبر سنة ١٩٥٥ بيع البنك إلى « فيرست
ناشيانال سبتيك بنك أوف نيويورك » ، وتودع حكومة ليبيريا أموالها فيه ، وبعد
البلاد بالعملة الأمريكية وهي للتداول في البلاد .

سرقات المودنة وعلم ليبيريا

عمد كثير من شركات الملاحة الأمريكية والأجنبية إلى التسجيل في ليبيريا ،
بحيث بلغت حمولة السفن التي ترفع علم هذا البلد الإفريقي ٤ ملايين طن سنة ١٩٥٥ ،
وارتفع الرقم إلى ١١ مليوناً سنة ١٩٥٩^(١) ويشمل عدداً كبيراً من ناقلات البترول.
والسبب في هذه الظاهرة التسهيلات التي تمنحها حكومة ليبيريا :

١ - رسم التسجيل (١٢٠ دولار) ، ورسم الحمولة (١٠ ر. دولار للطن
الصافي) - تنخفضان إلى حد كبير .

٢ - تعمد الحكومة بعدم زيادة تلك الأعباء لمدة عشرين عاماً منذ
بدء التسجيل .

ماذا استفادت ليبيريا ؟

إن ما قدمناه يلقى ضوءاً كافياً على مدى سيطرة الإحتكارات الرأسمالية على
هذا البلد الإفريقي . ولنا أن نتساءل عن مدى الخير الذي عاد على شعبه من وراء

تلك السيطرة .: محدثا جون جتر عن سوء الحال في ليبيريا ، فيضرب الأمثلة الآتية :^(١)

(أ) ليس في البلاد سوى عشرة أميال من الطرق للرصوة . وبمجموع طول الطرق ، بما فيها الطرق القذرة ، لا يتجاوز ٨٠٠ ميل .

(ب) لم يشتغل بممارسة مهنة الطب إلا إثنان من أبناء البلاد .

(ج) بلغت نسبة وفيات الأطفال ٧٥٪ في كثير من الجهات ولم تكن في البلاد خدمة طبية عامة حتى سنة ١٩٣١ ، والبلاد متمتعة بالاستقلال منذ عام ١٨٤٧ .

(د) في سنة ١٩٤٦ لم تتجاوز اعتمادات التعليم في الميزانية العامة ١٨٠٠٠ جنيه .

(هـ) يعاني معظم أبناء ليبيريا الفقر المدقع ، فتوسط دخل الفرد في مناطق الغابات ثلثي وتسعة بنسات في اليوم .

(و) كانت الميزانية حوالي ١٦٧٠٠٠ جنيه سنة ١٩٣٤ ، ٥٤٠٠٠٠ سنة ١٩٤٥ ، ولما قفز الرقم إلى ٣٠٣١٠٣٠ جنيه سنة ١٩٥٣ كان ذلك حدثا بالغ الأهمية في تاريخ البلاد .

ولاشك أن الحالة قد تحسنت منذ عام ١٩٥٣ فزادت إيرادات الحكومة ومصروفاتها بشكل ملحوظ كما يتضح من الأرقام التالية (بالدولارات الأمريكية) :

١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨—١٩٥٧ ^(٢)	١٩٥٦
الإيرادات ١٤٨٥٠٠٠٠ ر	٢٠٠١٣١٠١٩٩ ر	١٩٩٢٩٩٩٧٧ ر	١٧٨٠٠٢١٦٦ ر
المصروفات ١٤٨٥٠٩٣٢٠ ر	١٨٥٥٢١٩٣٩ ر	٢٨٨١٨٣٢٨٦ ر	١٨٠٨٣٢٩٤٠ ر

وبالرغم من ذلك فالطرق الحكومية والخاصة في مزارع اللطاط لا تزيد طولها على ١٠٠٠ ميل ، ولا يوجد سوى الخط الحديدي من تلال بومي إلى مونروفا ، أما الخط الآخر فما زال في دور الإنشاء . وفي ناحية التعليم لم يزد عدد المدارس الحكومية عن ٤٣٦ مدرسة في عام ١٩٥٨ (ومعظمها من مدارس للرحلة الأولى) .

(١) مصدر سابق ، ص ٨٢٨ — ٨٢٩ .

(٢) من أول أكتوبر ١٩٥٧ إلى ٣٠ سبتمبر ١٩٥٨ .

التجارة الخارجية

البيان التالي يوضح حالة التجارة الخارجية خلال السنوات (١٩٥٨ - ١٩٥٢)
« بالآلاف دولار » :

١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	
٢٧٧٧٩٦	٣٨٣٥٥	٢٦٧٩٩	٢٥٩٦٤	٢٢٧٢٣	الواردات
٤٠٢٧٧	٤٠٣٦٢	٤٤٥٢٧	٤٢٨٣٩	٢٦٣٧٨	الصادرات

ويلاحظ أن قيمة الصادرات ظلت دائماً تربو على الواردات وهي ظاهرة قائمة منذ عام ١٩٥٠ . وأهم الصادرات للطايط وخام الحديد وبلغت قيمة الصادر منها (بالدولارات) ٢٦١ مليوناً ، ٨ ملايين على التوالي سنة ١٩٥٨ . وتستورد البلاد معظم حاجتها من الولايات المتحدة فبلغت القيمة ٢٨٩٢ مليوناً من الدولارات سنة ١٩٥٨ ، وتليها من هذه الناحية ألمانيا الغربية .

المساعدات والقروض الأجنبية

وقعت ليبيريا والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقاً^(١) حول المعونة الفنية التي تقدمها الأخيرة وفق برنامج النقطة الرابعة ، ويتكلف ٣٠ مليون دولاراً .
غير أن حكومة ليبيريا حصلت على عدة قروض أجنبية لأغراض مختلفة كما يبدو

من البيان التالي :

مقدار القرض	مصدر القرض	القرض منه
(بملايين الدولارات)		
٢٠	بنك التصدير والإستيراد الأمريكي	الطرق
١٥	شركة إيطاليا	»
٧٢٥	بنك التصدير والإستيراد	تعمين الكهرباء
٣	حكومة الولايات المتحدة الأمريكية	لواصات التليفونية والاسلكية
٦	» ألمانيا الاتحادية	»
وبلغ رصيد قروض حكومة ليبيريا ١٧٧٩٧٣٥٠ دولاراً في نهاية عام ١٩٥٨ .		

امكانيات التنمية الاقتصادية

إن إمكانيات تقدم لبيريا الاقتصادية وافرة وفي الوسع استغلالها إذا ما وضع برنامج شامل واضح الأهداف يراعى فيه أولاً وقبل كل شيء صالح الشعب الإفريقي :

(أولاً) تغطي الغابات نحواً من ثلث مساحة البلاد، وهي غابات لما يبدأ استغلالها بعد . ويقدر أن في الوسع الحصول منها سنوياً على بليون قدم من ألواح الخشب قيمتها حوالي مائة مليون دولار .

(ثانياً) صلاحية التربة والأحوال للناخية لمحاصيل الأشجار وفي مقدمتها نخيل الزيت واللبن والكافور واللوز واللطاط . وقد زاد الإنتاج من اللبن وبلغت صادراته مليون باوند سنة ١٩٥٨ ، ومنحت إحدى الشركات الألمانية إمتيازاً لزراعة اللوز . وكذلك تملك البلاد لزراعة الأرز (وإن كان الإنتاج الحالي يقصر عن مطالب الاستهلاك) ، وقصب السكر . والمجال واسع أمام زراعة اللطاط ، ففي سنة ١٩٥٧ مثلاً لم تكن الأشجار النروسة في منطقة مساحتها ٤٠٠٠٠ فدان قد وصلت بعد إلى مرحلة الإثمار . كما يتظر أن تقوم شركات الإمتياز بغرس الأشجار في مساحات جديدة .

(ثالثاً) لم يتم الكشف عن إمكانيات الثروة المعدنية ، والواقع أن داخلية البلاد مازالت مجهولة إلى حد كبير .

إلا أن التقدم الاقتصادي يتطلب مقدمات لا بد من توافرها ، ومن ذلك :

١ - القيام بعمليات السح الجيولوجي والجوى لمعرفة مواقع الحامات المعدنية ثم تحديد مقاديرها .

٢ - تخفيف المستغقات الكبيرة للتشجرة في البلاد بسبب شدة غزارة للطر الذي يتراوح متوسطه بين ١٦٠ ، ١٨٠ بوصة في السنة ، وكذلك وضع نظام جديد للصرف .

٣ - توسيع شبكة المواصلات حتى يتسنى الوصول إلى المناطق الداخلية وبخاصة مناطق الغابات .

٤ - وضع سياسة لتصنيع بعض اللواد الأولية بدلاً من تصديرها إلى الخارج .

الفصل الخامس

الرأسالة البيضاء في اتحاد جنوب إفريقيا

في ٢٠ سبتمبر من عام ١٩٠٩ وافق برلمان المملكة المتحدة على قانون تنضم بمقتضاه أقاليم الرأس وترنسفال وناخال وأورنج في اتحاد تسمى باسم « اتحاد جنوب إفريقية » ، وتم ذلك اعتباراً من ٣١ مايو عام ١٩١٠ . وبذلك انتهى الصراع بين الإنجليز والبور . وفي ٤ أكتوبر من عام ١٩٦٠ أجرى استفتاء أسفر عن موافقة العناصر الأوربية ، بأغلبية متيثة ، على إعلان النظام الجمهوري ، واعتباراً من ٣١ مايو ١٩٦١ يصبح « اتحاد جنوب إفريقية » جمهورية ، وفي مارس سنة ١٩٦٦ قرر الانسحاب من الكومنولث .

وترتب على هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى انزعاج إفريقية الجنوبية الغربية التي عهد بإدارتها إلى الاتحاد في ١٧ ديسمبر ١٩٢٠ وفقاً لنظام الإنتداب . وتقع في جنوب إفريقية كذلك أقاليم باسوتولاند وسوازيلاند وبشوانالاند الخاصة للحاجية البريطانية .

المؤهلات الجغرافية

يتكون جنوب إفريقية من قسمين رئيسيين :

١ — الهضبة كلها تقريباً تملأ أكثر من ٣٨٠٠ قدم فوق سطح البحر . والحافة الجنوبية الشرقية أعلى أجزائها ويبلغ إرتفاعها ما يقرب من ٦٠٠٠ قدم . وتحدّر الهضبة من الشرق إلى الغرب ولهذا تنساب الأنهار في الاتجاه نفسه . ويتصرف معظم الهضبة في نهر أورنج ورافده الشمال .

٢ — الأراضي الواقعة بين حافة الهضبة للارتفاع والبحر . والهضبة لا تهبط مباشرة نحو سهل ساحلي وإنما بطريقة متدرجة ، وغالباً ما يكون السهل الساحلي ضيقاً بل وأحياناً ينعدم .

ويتعرض الجنوب الغربي للرياح الغربية للطيرة في الشتاء ولهذا يسود للطقة مناخ البحر المتوسط . أما بقية جنوب إفريقية فيقع داخل نطاق الرياح التجارية الجنوبية الشرقية مما يترتب عليه سقوط للطر في فصل الصيف ، وأغزره في الشرق وعلى حافة الهضبة ، كما يقل بإطراد كلما اتجهنا صوب الغرب .

وعلى ضوء ظاهرات التضاريس والمناخ ينقسم جنوب إفريقية إلى الأقاليم التالية :

(أ) إقليم البحر المتوسط في الجنوب الغربي .

(ب) الكارو Karoo .

(جـ) الساحل الجنوبي الشرقي والمرتفعات ، أو الإقليم شبه للداري .

(د) أراضى الحشائش بالهضبة العالية (الجزء الشرقي) أو الشلل العليا .

(هـ) منطقة الأعشاب القصيرة بالقسم الغربي من الهضبة .

(و) الصحراء الواقعة على الساحل الغربي .

ويشمل إقليم البحر المتوسط الأراضي الساحلية حول مدينة الرأس ، حيث يزرع القمح والشعير ، فضلاً عن الفواكه مثل النبق والخوخ والبرتقال ولهذا قامت صناعات غذائية كمثل التينيد واللبات وتبئة الفواكه . ولمدينة الرأس ثمر طبيعي يمتاز بحميه خليج Table Bay ، كما توجد ميناء إلبزابث في أقصى الشرق من هذا الإقليم ، ويغزر فيها للطر خلال الصيف .

وبين تلك الأراضي الساحلية والهضبة تقع منطقتا الكارو الصغير والكارو الكبير ، حيث يقل للطر وينمو العشب ولذلك كانت تربية الأغنام الحرفة الرئيسية ، إلا أن العشب كثيراً ما يكون قليلاً بحيث يتطلب غذاء الرأس الواحدة مساحة تتراوح بين أربعة فدادين وعشرة أفدنة .

ويتلقى الساحل الجنوبي الشرقي أمطاره الصيفية أساساً من الرياح التجارية ، وفي هذا الإقليم يتركز السكان الإفريقيون وغذاؤهم الرئيسي الذرة والسرغون ، أما النباتات الطبيعي فتناوب المناطق شبه للدارية أو المعتدلة الدافئة . وفي الأجزاء الأكثر سخارة يزرع قصب السكر والبطاق ؛ إلا أن جميع المحاصيل الأخرى لازمة لتغذية

الإفريقيين. وأكبر المراكز بالإقليم ميناء إيست لندن وميناء دربان ، وتقيم حولها أعداد كبيرة من الأوروبيين .

وبين السهل الساحلى بالجنوب الشرق وحافة الهضبة المرتفعة إقليم تسوده التلال ويشمل الشطر الأكبر من ناتال . وتغطي الغابات مساحات شاسعة ، والطركاف ، ويعيش عدد كبير من الإفريقيين وغذاؤهم الذرة ، كما تربي الماشية والأغنام بوفرة . ويستخدم نوع جيد من القمح على مقربة من نيوكاسل وتصدر مقادير كبيرة منه عن طريق ميناء دربان .

وإقليم القلد العليا يشتمل على النصف الشرق من هضبة جنوب إفريقية بما في ذلك القسم الشرق من مقاطعة الرأس وكل أورانج ومعظم ترنسفال . ويقط المطر من الشرق إلى الغرب ، كما تتناقص الأعشاب تدريجياً حتى تتقلب المنطقة صحراء . وأهم حرفة يزاوها السكان تربية الأغنام من أجل أصوافها ، ويصدر الصوف إلى إنجلترا . وأهم نبات غذائى الذرة في الأجزاء الأشد رطوبة حيث تربي الماشية . وعة أجزاء من الإقليم غنية بالثروة المعدنية ، فيستخرج حوالي نصف الإنتاج العالمى من الذهب من منطقة ويتواترساند Witwatersand على مقربة من مدينة جوهانسبرج . كما توجد بالقرب من الأخيرة مناجم ضخمة للقمح ويصدر بعضه عن طريق ميناء لورنزو مركيزو الواقع في إفريقية الشرقية البرتغالية . وتقع مناجم كبرى الكبريت للماس عند الحدود الغربية للقلد حيث تبدأ المنطقة تتحول إلى صحراء . ويوجد الماس أيضاً بالقرب من بريتوريا .

وفي شمال ترنسفال تبدأ القلد في الإحمرار تدريجى شمالاً صوب نهر ليمبوبو ، وحول بريتوريا يزرعون الذرة والفواكهة والقطن والطباق بمقادير كبيرة . وأهم مدن ترنسفال جوهانسبرج وبريتوريا وهما مراكز المناطق المختلفة بالتعدين والزراعة . أما بلومفنتين Blomfontein فهي المدينة الرئيسية في دولة أورانج الحرة . ويلاحظ أن المنفذ الرئيسى للترنسفال لورنزو مركيزو . ولناتال ميناء دربان . أما أورانج فتعتمد على موانئ إيست لندن ودربان وبورت إليزابيث ومدينة الرأس .

والأقاليم الصحراوية وشبه الصحراوية قليلة السكان . ولا تشتمل على النصف

التربى من هضبة جنوب إفريقية غسب وإنما تمتد كذلك إلى الساحل التربى .
وحيث توافر الحشائش القصيرة يمكن تربية الأغنام ، وتوجد عدة بحيرات ملحة
تعرض للجفاف خلال جزء كبير من السنة . والميناء الرئيسى على الساحل التربى
وليس باى Walvis Bay ، والمدينة الرئيسة وندهوك Windhoek ، ويستخرج
الماس من المناطق الساحلية .

ولما كانت أنهار جنوب إفريقية غير صالحة للملاحة لهذا تطلب التطور الإقتصادى
للبلاد الاهتمام بعد السكك الحديدية وإنشاء الطرق الجيدة . وبدأ تاريخ الخطوط
الحديدية فى عام ١٨٥٩ حين أخذوا يمدون خطاً طوله ٥٩ ميلا بين مدينة الرأس
ووليتجان . ولكن التوسع الحقيقى جاء فى أعقاب كشف مناجم للماس ثم الذهب ؛
وعند تكوين الاتحاد فى عام ١٩١٠ كان طول الخطوط الحديدية ٩٥٧٤ ميلا منها
٦٩٧٢ تملكها الدولة . وفى سنة ١٨٩٧ أكل إلى بولاوايو (بروديسيا) الخط
الذى يصل عند فرايبورج Vryburg بالخطوط الحديدية التابعة لحكومة الاتحاد ،
وبذلك ارتبط الأخير بروديسيا ثم بعد ذلك بالكنتو ونياسالاند . ويبلغ طول الخطوط
الحديدية التى تديرها حكومة اتحاد جنوب إفريقية ١٣٤٣٥ ميلا (بما فى ذلك
ما طوله ١٤٦٣ ميلا فى إفريقية الجنوبية الغربية) . أما الطرق البرية فبلغ طولها
٢٨٠٥٥ ميلا فى ٣١ مارس ١٩٥٨ .

وقدر رأس المال للمستثمر حتى ٣١ مارس ١٩٥٨ فى السكك الحديدية واللوانى
والبواخر بأكثر من ٥٣٨٥ مليوناً من الجنيهات ، موزعة كالآتى :

٥٠٠.٠١٢.٩٧٩	السكك الحديدية
٣٣.٨٩٥.٢٥٥	اللوانى
٢٧.٦٤٥.٧	البواخر
<u>٤٤.١٥٠.١٤٣</u>	للاواصلات الجوية
٥٣٨.٥٩٩.٨٣٤	المجموع الكلى

السطح

طبقاً لآخر إحصاء عام أجرى في ٨ مايو سنة ١٩٥١ كان عدد سكان اتحاد جنوب إفريقية من جميع الأجناس ١٣٠٦٧١٤٥٢ نسمة^(١) ، وطبقاً لتقدير في نهاية يونيو ١٩٥٩ ارتفع العدد إلى ١٤٠٦٧٣٠٠٠^(٢) موزعون على النحو التالي :

الأجناس	العدد	النسبة إلى المجموع السكاني (%)
إفريقيون	٩٠٧٥١٠٠٠	٦٠٫٤
أوروبيون	٣٠٠٦٧٠٠٠	٢٠٫٨
ملونون	١٠٤٠٥٠٠٠	١٠
آسيويون	٤٥٠٠٠٠	٣٫٨

ولم يخل الإتحاد من الظاهرة المألوفة من حيث تدفق أهل الريف على المناطق المدنية ، فطبقاً لإحصاء عام ١٩٥١ أشار إليه كان الأوروبيون موزعين بين الحضر والريف بنسبة (٧٨٠٣٨ / ٢١٠٦٢) مقابل ٦٢٠٣٥٠٢ في عام ١٨٩١ . والجدول التالي يلقي ضوءاً على ذلك الإحصاء :

سنة	النسبة المئوية	الإحصاء
	سكان الحضر	سكان الريف
١٨٩١	٣٥٠٢	٦٤٠٩٨
١٩١١	٥١٠٧٠	٤٨٠٣٠
١٩٢١	٥٥٠٧٨	٤٤٠٢٢
١٩٣١	٦١٠١٥	٣٨٠٧٥
١٩٣٦	٦٧٠٩٤	٣٢٠٠٦
١٩٤٦	٧٥٠٠	٣٥٠٠٠
١٩٥١	٧٨٠٣٨	٢١٠٦٢

(١) كانت الكثافة السكانية للسكان الريف كلألف (١٩٥١) :

الإقليم :	الرأس	ناثال	ترنسفال	دولة أورانج الحرة
الأوروبيون	٣٣٦	٨١٧	١٠٠٩١	٤٠٥٧
غير الأوروبيين	١٢٠٥٤	٦٣٠٧٦	٣٢٠٦٧	١٥٠٨٢

(٢) تقديرات مكتب الإحصاء .

وحسب تقرير وزارة شئون الوطنيين عام ١٩٥٧ قدر عدد الإفريقيين للقيمين في العازل القبلية بحوالى ٣٠٦٥١٠٠٠. ويشغل في مزارع البيض ٣٠١٢٠٠٠ من الإفريقيين نصفهم تقريباً من النساء . أما للقيمون بالمناطق المدنية فمستهم ٢٠٠٠٠٠٢٢٢٢ أى حوالى ٢٧٪ من مجموع الإفريقيين في الاتحاد ، وهم موزعون على الحرف والأعمال المختلفة على النحو التالى: ٢٨٥٠٠٠ تقريباً في صناعة التعدين، ٣٦٠٠٠ في الصناعات التحويلية ، ٣٩٠٠٠ من الحدم ، ١١٠٠٠ في النقل والمواصلات ، ٢٠٠٠ في الخدمات العامة ، والباقيون يزاولون أعمالاً متنوعة أخرى .

وتبلغ نسبة الملونين إلى مجموع السكان عشرة في المائة ، وحسب التعريف الرسمي يشكونون من الملونين في إقليم الرأس والملاويين والبوشمان والموتنتوت وجميع الأشخاص الذين من جنس مختلط . والمقصود بالجنس المختلط ذلك الذى يجرى في عروقه دم أوروبى ؛ ولما كان عدد البوشمان والموتنتوت ضئيلاً لا يذكر فإن المقصود عادة بالملونين أولئك الذين من أصول مختلفة . ومن هذا العنصر يقسم ١٢٤٣٠٠٠ أى ٨٨٪ في إقليم الرأس ، ١٠٢٠٠٠ في ترنسفال والباقيون في ناتال وأورنج .

ويتدفق كل عام عدد كبير من الإفريقيين في البلاد المجاورة على اتحاد جنوب إفريقية للعمل ثم يعودون إلى ديارهم ، ويقدر عدد الوافدين والراجلين سنوياً بما يقرب من ٢٧٨٠٠٠، ٢٥٥٠٠٠ على التوالي . وطبقاً للتقديرات بلغ عدد الإفريقيين بالاتحاد من غير أهله ٧٦٧٣٧٠ شخصاً في ٣٠ يونية سنة ١٩٥٧ ، أما البلاد التى ينتمون إليها فيوضحها البيان التالى (١) :

النسب المئوية	البلد
٣٧	جاسوتولاند
٢٦	إفريقية الشرقية البرتغالية
١١	ناسالاند
٩	روديسيا الجنوبية والشمالية
٨	بشوانالاند
٦	سوازيلاند
١٠١	أنجولا والناطق البرتغالية الأخرى
٠.٢٩	إفريقية الجنوبية الغربية
١	بلدان أخرى

المزروعات والمنتجات

أشرنا إلى عدد الإفريقيين الذين يقعون في الماعزل ، والأخيرة عبارة عن المناطق التي قرر البرلمان أن للإفريقيين وحدهم حق تملك الأرض فيها ، وهي في الأصل المناطق التي كانت تشغلها القبائل الإفريقية وتناقصت مساحتها تدريجياً نتيجة عمليات الإستيلاء عليها من جانب الإفريقيين . وإزاء عجز الماعزل عن امتصاص أهلها تقرر في عام ١٩٣٦ شراء أراض بعد أقصى قدره ٧٠٥ مليون مورجن ، ولكن لم يتم شراء سوى ٥٠٠.٠٠٠ ر. ٢٥٠ مورجن بحث أصبحت الماعزل ١٣٩.١٪ من مساحة الاتحاد السككية . ولو تم شراء المساحة المقررة لما مدت نسبة الأراضي الإفريقية ١٣.٧٪ أي زيادة قدرها ٠.٨٪ فقط .

والفقر يسود للماعزل بسبب الأساليب البدائية للتعامل في الزراعة وقلة المياه والإسراف في تربية الدواجن مما أدى إلى تدمير التربة . والواقع أن الماعزل مساحات يحجم عليها الفقر ولا تستطيع أن تشبع حاجة سكانها الحاليين . إنها في الحقيقة مناطق ريفية منحلة أهم صادراتها قوة العمل التي توجه إلى الناجم والمصانع والمزارع حتى

يتمنى الحصول على القدر الكافي من المال الذي يمكنها من أداء الضرائب وإعالة الأسرات في المنازل^(١).

أما في حالة الإفرقيين الذين يشتغلون في مزارع البيض، فإن هناك نظامين في هذا الصدد^(٢):

- ١ — الأجر التقدي مضافاً إليه مبلغ يؤدي عيناً . ومتوسط الأجر بنوعه لأسرة من در ٦ فرداً ١٠٧ جنيه في السنة .
- ٢ — يتعاقد الإفرقي على العمل لدى المالك الأوربي مقابل السماح له ولأسرته بالعيش في مزرعته .

ونسبة مساحة الأرض المخصصة للأوربيين ٨٧١ في المائة ، إلا أن نسبة كبيرة ملك لقلّة من كبار الإقطاعيين كما يتضح من البيان التالي عن توزيع الأرض طبقاً لآخر إحصاء بتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٦ :

عدد المزارع	مساحة المزرعة بالمورجن ^(٣)
٣٤٢٢٠٢	لغاية ١٠٠ مورجن
٣٢٢٥٠٢	١٠١ — ٥٠٠
١٧٢٨٦٥	٥٠١ — ١٠٠٠
٧٧٣٠	١٠٠١ — ١٥٠٠
٢٢٢٩	١٥٠١ — ٢٠٠٠
٤٤٥٧	٢٠٠١ — ٣٠٠٠
٢٢٤٢٤	٣٠٠١ — ٤٠٠٠
١٢٤٥٩	٤٠٠١ — ٥٠٠٠
١٢٨٨٩	٥٠٠١ — ٧٥٠٠
٩٤٧	٧٥٠١ — ١٠٠٠٠
٥٩٤	١٠٠٠٠ — ١٥٠٠٠٠
٣٦٢	أكثر من ١٥٠٠٠
٢٨	غير مقسمة

(١) Marquard (Leo) : The Peoples and Policies of South Africa, p. 33.

(٢) دكتور راشد البراوي : مشكلات القارة الإفريقية ، ص ٩٣ .

(٣) المورجن = ٢١٦٥ فدان .

وفي سنة ١٩٥٦ بلغت مساحة للزراع التي علكها البيض ١٠٢٧ مليون مورجن
(= ٢١٧٧ مليون فدان) . أما الإنتاج من المحاصيل الرئيسية خلال السنوات
المتدة من أول سبتمبر حتى ٣١ أغسطس فكان كالتالي (بالآلف رطل) :

السنوات	القمح	الشعير	القرطم	الحنطة الهندية	البطاطس	السرغون
١٩٥٥ - ٥٦	١,٧٥٣,٨٠٠	٤٣,٥١٢	٨٩,١٢٣	٧,٢٧٣,٤٠٠	٨٩٥,٠٠٠	٣٧٨,٥٤٢
١٩٥٦ - ٥٧	١,٧٠٨,٨٨١	٣١,١٢٤	٩٤,٣٠٥	٨,٤٦٠,٠٠٠	٧٦٥,٤٨٠	٥١٥,٤٠٠
١٩٥٧ - ٥٨	١,٦١٧,٨٩٥	٢٩,٩٢٥	٨٧,١٧٦	٨,٤٦١,٢٠٠	٥٧١,٨٤٥	٥٣١,٢٠٠

وفي السنة الزراعية (١٩٥٦ - ٥٧) أنتج الإفريقيون ٦٢٣٨ مليون رطلا
من الحنطة الهندية في مزارع يشغلها البيض ، ٣٥٣ مليوناً في المازل .

ومن المحاصيل الهامة التي يزرعها الأوروبيون الطباقي من نوعي القرجيني والتركبي
وأعظم مراكز إنتاجه إقليم ناتال . وقد بلغ الإنتاج ٤٣٤ مليون رطلا في السنة
١٩٥٥/٥٦ ، ٦٦٧ مليوناً في السنة ١٩٥٨/٥٩ ، وبلغ الاستهلاك المحلي في السنة
الأخيرة ٤٧ مليون رطلا .

وللتناطق الرئيسية لزراعة قصب السكر وإنتاج السكر هي الجهات الساحلية في
ناتال وزولولاند . ويلاحظ من البيان التالي عن السنوات الأربع الأخيرة إطاراد
الزيادة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يستخدم جزء كبير من المحصول للاستهلاك
المحلي (الأرقام بالطن) :

السنة	الإنتاج	للسوق المحلية	للتصدير
١٩٥٥ - ٥٦	٩٣٨,٩٨٠	٦٥٤,٢٣١	٢٨٥,٩٩٦
١٩٥٦ - ٥٧	٨٤٨,٦٤٠	٦٧٢,٥٢٦	١٨٣,٦٨١
١٩٥٧ - ٥٨	٩٥٩,٨٧٢	٧٢٦,٩٩٧	٢٠٧,٢٤٠
١٩٥٨ - ٥٩ (تقدير)	١,١٨٨,٥٠٠		

ومن المحاصيل الهامة والتي يزرعها الأوروبيون اللوالم والبطاطس والبقول
السوداني . وفي عام ١٩٥٧ بلغ الإنتاج من تلك المحاصيل الثلاثة (بالأطنان)
٣,٤٤٣,٠٠٠ ، ٣,٤٩٩,٠٠٠ ، ١٣٨,٠٠٠ على التوالي . وتجري محاولات لزراعة

القطن إلا أنها مازالت محدودة النطاق إلى درجة بعيدة بحيث لم يتجاوز الإنتاج ٧٠٠ طن سنة ١٩٥٧ .

والثروة الحيوانية ذات أهمية كبيرة في اقتصاديات البلاد ، وبخاصة للماشية والأغنام والحنازير . وقد عدد رؤوس الماشية في سنة ١٩٥٦ بنحو ١١٨ مليوناً ، ويبنى الأوريون تربيتها من أجل اللحم والجلود ، أما الإفريقيون وبخاصة في المازل فإن الماشية عندهم من مظاهر المركز الاجتماعي ولذلك لا يستفيدون منها بالقدر الواجب عن طريق ذبحها ومن هنا يتكاثر عددها بصورة تفوق موارد الغذاء اللازمة لها ؛ كما أن للمازل تعرض لفترات من الجفاف يقلل الشعب وتهلك الماشية .

إلا أن أهم عناصر الثروة الحيوانية الأغنام وتركز تربيتها في أيدي الأوريين وهم يتوسعون في تربيتها وتحسين سلالاتها وتوفير الرعاية الطبية لها بقصد الحصول على محصول جيد من الصوف الذي يستخدم للصناعة المحلية كما يصدر إلى الأسواق الخارجية وبخاصة انجلترا التي تليها فرنسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا والولايات المتحدة وبلجيكا واليابان . وتبادل الأغنام من نوع اللرينو حوالي ٨٠٪ من مجموع الأغنام في الاتحاد . وقد بلغ الإنتاج من الصوف ١٤٢ ألفاً من الأطنان سنة ١٩٥٨ مقابل ١٠١ ألف سنة ١٩٥٠ أى زيادة قدرها ٤٠ في المائة خلال الفترة (١٩٥٠ - ١٩٥٨) ، كما بلغ عدد الأغنام في السنة الأخيرة ٢٨ مليون رأساً . والجدول التالي يبين عدد الأغنام وتوزيعها حسب النوع والملكية في أعوام (١٩٥٤ / ١٩٥٦) :

أغنام من ذوات الصوف

السنة	الأوريون (بالمليون)	الإفريقيون في مزارع الأوريين	الإفريقيون بالمازل	المجموع الكلى (بالمليون)
١٩٥٤	٢٤ر٤	٢١٧ر١٨٢	٢٢٢٤٣ر٣٥٦	٢٢ر٩
١٩٥٥	٢٩ر٧	١٨٥ر٠٦٢	٣٠٠٦٤ر٧١٦	٣٢ر٩
١٩٥٦	٣٠ر١	٢٢٩ر٧٠٦	٢١١١ر٦٤٠	٣٣ر٥

أغنام لا تربي لأصوافها

السنة	الأوريون	الإفريقيون	المجموع الكلى
١٩٥٤	٣ر٥٨	١٦١ر٠٤٠	٤٢٣٧٩ر١٥٩
١٩٥٥	٣ر٤٢	١٥٨ر٤٦٩	٤١١٣١ر١٠٠
١٩٥٦	٣ر٣٦	١٤٠ر٠٠٠	٣٣٩٧٨ر٠٠٠

ويستمر إتحاد جنوب إفريقية فقيراً من ناحية الغابات ، بل إن للساحة للغطاء بها تناقصت من ٣٧٧ مليون هكتار (١٩٤٥ / ٤٨) إلى مليون واحد تقريباً (١٩٥٥ / ٥٦) أى بنسبة ضخمة تعادل ٧٣ في المائة . وتقسم الغابات إلى الأنواع الآتية :

١ — الغابات التي تتخلل مناطق الأعشاب القصيرة على طول الساحل الشرقي وتوجد هنا أشجار نخيل ومنجروف .

٢ — غابات السافانا وتتوافر في مساحات كبيرة بمناطق عدة .

٣ — غابات تستغل من أجل أخشابها لأغراض البناء والصناعة ، ونجدها على السفوح الجبلية للواجهة للبحر .

ويعتبر الاتحاد من أكبر مصدري كتل الخشب بسبب تقدم هذه الصناعة . وبعد أن كان يستورد خشب اللب منذ سنوات قليلة أصبح ينتجه ويصدره كذلك .

وتمثل صناعة صيد الأسماك عنصراً هاماً من عناصر الإقتصاد القومي . وتأني معظم الكميات من مناطق المياه الباردة بالمحيط الأطلسي على طول الساحل الغربي لكل من اتحاد جنوب إفريقية وإفريقية الجنوبية الغربية . وقامت على الصيد صناعات عدة مثل استخراج زيت السمك ونوع من الكسب يستخدم غذاء للماشية والخنازير والدجاج ويبلغ الإنتاج من هذه اللادة حوالي مائة ألف طن في السنة . وقدوت كمية الأسماك التي جرى صيدها في عام ١٩٥٨ بحوالي ٧٠٠.٠٠٠ طن . ومن العقبات التي ما تزال تحول دون التوسع في صيد الأسماك أن للناطق الواقعة وراء السواحل للشار إليها صحراوية ولا يتوافر فيها الماء العذب .

المنتجات من المعادن

يقدر أن الإنتاج من المعادن في اتحاد جنوب إفريقية بلغت قيمته منذ بدأ تسجيل الإحصائيات حتى عام ١٩٥٢ حوالي ٣٧٢٨ مليوناً من الجنيهات الإسترلينية ، ومن ذلك البلع الهائل كانت قيمة الذهب ٣٢٧٩ مليوناً ، واللاس ٤١٤٠٦ مليوناً . والواقع أن المعادن ، من نفيسة وصناعية ، من العناصر الرئيسية في اقتصاد الاتحاد كما تشهد بذلك الحقائق التالية :

(أولاً) في ٣١ مارس ١٩٥٩ بلغ عدد العاملين في التعدين والهجرة (من الذكور والإناث من مختلف الأجناس) ٥٩٠٣٨٩ شخصاً ، وهذا العدد يربو على عشر مجموع الأفراد الذين يزاولون مختلف ألوان النشاط الاقتصادي في البلاد .

(ثانياً) تمثل صادرات المادن أكثر من نصف مجموع الصادرات السكّاية في البلاد كما يتضح من البيان التالي (وإن بلغت النسبة قبل الحرب العالمية الثانية رقفاً أعلى بكثير) :

النسبة المئوية لمجموعات الصادرات				
في اتحاد جنوب إفريقية				
السنة	المنتجات النباتية	الذهب	المادن الأخرى	السلع المصنوعة والحيوانية
١٩٣٦ - ٣٧	٢٠.١	٦٩.٧	٧	٣.٢
١٩٥٢ - ٥٣	٢٣.٤	٣١.٩	٣٣.٨	٢٠.٩
١٩٥٣ - ٥٤	٢٦.٨	٢٣.٢	٢٠.٤	١٩.٥
١٩٥٤ - ٥٥	٢٥.٢	٣٥.١	٢٠.٣	١٩.٤
١٩٥٥ - ٥٦	٢٣.٨	٣٥.٤	٢٢.٦	١٩
١٩٥٦ - ٥٧	٢٤.٧	٣٣.٤	٢٤	١٨

وإذا كانت قد هبطت من ٧٦.٧٪ (١٩٣٦/٣٧) إلى ما دون ذلك في السنوات التالية للحرب ، إلا أنها بارزة الأثر فقد كانت في سنة ١٩٥٦/٥٧ تعادل ٥٧.٤٪ مقابل ٢٤.٧ ، ١٨٪ من المنتجات النباتية والحيوانية والسلع المصنوعة على التوالي^(١).

(ثالثاً) كان الإنتاج المعدني في سنة ١٩٥٦ يمثل ١٣.٤٪ من القيمة الإجمالية للمنتج القومي :

(رابعاً) وصناعة التعدين مورد مالي لا يستهان به للخزانة ، فقد حصلت الحكومة في السنة المنتهية في ٣١ مارس ١٩٥٧ على ٢٨.٧ مليون جنيه أتي ما يقرب من عشر الإيرادات السكّاية (على صورة رسوم إصدار الرخص وضريبة الدخل وأرباح الأسهم التي تملكها الخ) .

(١) في عام ١٩٥٨ كانت قيمة الإنتاج من المادن ٣٥٦ مليوناً من الجنيهات .

ويشغل اتحاد جنوب إفريقية مركزاً ممتازاً بالنسبة إلى بقية بلدان القارة في الثروة المعدنية ، إذ يكاد يحتكر إنتاج اللانجيزيت ، والفانديوم (بإفريقية الجنوبية الغربية) والذهب ، والفحم ، والأنتيمون antimony . وكذلك يعتبر الأول في إنتاج الكروميت ، والثاني في الحديد (بعد ليبيريا) والثالث في اللاس (بعد الكونغو وغانة) . ولا تقف الأهمية عند حد الإنتاج وإنما تتمدها إلى ضخامة الإحتياجات من بعض المعادن كما سنشير إليه فيما بعد . والجدول التالي يبين الإنتاج من المعادن الرئيسية (بالآلف طن) ما لم يذكر خلاف ذلك) في عام ١٩٥٨ : —

المعدن	اتحاد جنوب إفريقية	الإنتاج الإفريقي
الأنتيمون	٧٢٣٦	٨٥٧٣
الكروميت	٢٧٩	٥٨٢
الحديد	١٤١٦	٦٤٦٧
للانجيزيت (١٩٥٧)	٧٣	٧٣
للانجيز	٢٥٣	١٠٨٧
الأسبستوس	١٥٩	٢٩٧
الفانديوم	٤٨٤	٤٨٤
الفحم	٣٧٠٨٥	٤٢٢٢٤
الذهب (بالكيلو جرام)	٤٥٩١٧٧	٦٠٦٦٨٠
اللاس (بالآلف قيراط)	١٧٠٢	٢٦٣٢٩

المعادن النفيسة

زاد انتاج الذهب من ٣٦٢٢٧٨٢ كيلو جراما في عام ١٩٥٠ إلى ٥٤٩١٧٧ كيلو جراما في عام ١٩٥٨ أى بنسبة ٥٠ في المائة (١) . وترجع الزيادة إلى أسباب عدة منها :

١ — ظلت صناعة الذهب حتى سنة ١٩٤٨ متركزة في منطقة ونشوتروزاند Witwatersrand بالترنسفال ، ولكن ما لبثوا أن اكتشفوا مناجم جديدة غنية في جنوبي الإقليم وغريه

٢ - كشف مناجم هامة في دولة أورنج الحرة ، ثم استغلالها بفضل رأس المال الأجنبي وبفضله على صورة القرض .

٣ - زاد عدد المناجم المنتجة لمعدن اليورانيوم وهو انتاج فرعى لصناعة تعدين الذهب وهذا بدوره أدى إلى زيادة الإنتاج من الذهب .

ويقدر أن قيمة الاحتياطي من الذهب في الأعوام ١٩٣٦ مليون جنيه (بالأسعار السائدة) ، وهذا الاحتياطي يكفي لفترة تتراوح بين ٣٠ ، ٣٥ عاماً ، ويمكن أن يزيد عن ذلك إذا أمكن الحفر إلى عمق يصل إلى ١٣٠٠٠ قدم .

وزاد الإنتاج من الماس بنسبة ٥٠٪ (١٩٥٠ - ١٩٥٨) ، وبلغ مقدار المصدر ٢٣٨٣٥٤١ قيراطاً سنة ١٩٥٨ قيمتها ٨١١ مليون جنيه . وتقدمت صناعة قطع الماس وصقله حيث توجد بالبلاد الآن ٥٨ منشأة لهذا الغرض . وزاد إنتاج الفضة من ٣٥ إلى ٥٦ طناً فيما بين عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥٨ أى بنسبة ٦٠٪ .

للمادن الأخرى

وتضاعف الإنتاج من الحديد خلال الفترة ذاتها ، وتقدر الاحتياطيات بأكثر من ٢٠٠٠ مليون طن وإن كانت نسبة للمعدن في الخام قليلة من الشطر الأكبر من هذا المقدار الضخم . ونظراً لوجود الفحم والتنجيز والكروم على مقربة بعضها من بعض فإن هذا الأمر يثير من العوامل التي أدت إلى قيام صناعة الحديد والصلب واطراد تقدمها في السنوات الأخيرة . ومن للمادن الهامة الأخرى الأسبستوس والمالجنزيت والكروميت .

وبدا إنتاج اليورانيوم في أواخر عام ١٩٥٢ ، والدولة صاحبة الحق في إنتاج هذا المعدن ومعالجته والتصرف فيه فضلاً عن انتاج الطاقة الذرية . إلا أنه يقتضي اتفاق بين وزارة المناجم وصناعة استخراج الذهب اضطلعت الأخيرة بإنتاج اليورانيوم . تم تمويل عملية إقامة مصانع انتاج اليورانيوم عن طريق المصادر البريطانية والأمريكية ، ويجري سداد القروض من ثمن بيع المعدن إلى الولايات المتحدة وبريطانيا . وقدرت قيمة صادرات المواد المنتجة للطاقة الذرية من ١٤٨٠٠٠٠٠٠ جنيه في عام ١٩٥٤ إلى ٥٣٣٠٠٠٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٥٨ .

ويستمر أعوام جنوب إفريقية أعظم منتج في القارة للفحم ، وتقدر الاحتياطيات بحوالي

٧٥ مليوناً من الأطنان منها ٧٠ مليوناً في الترنسفال وحدها ، وهذا المقدار يكفي احتياجات البلاد عدة مئات من السنين حتى مع ازدياد الإنتاج عن المعدل الحالي .
ويعتبر انتاج الفحم في الاتحاد رخيصاً إلى حد جيد بالقياس الى البلاد الأخرى فيبلغ بالنسبة إلى الطن ١٠ شلتات ١١ بنسا مقابل ٥٥ شلتا وثلاثة بنسات في إنجلترا ، ٤٣ شلتا في الولايات المتحدة ، بل إنه أقل منه بكثير في الهند حيث يبلغ ٢١ شلتا ، ١٠ بنسات .

وفيما بين ١٩٣٨ ، ١٩٤٨ / ١٩٥٠ (المتوسط السنوي) زادت صادرات البلاد من الفحم ثلاث مرات ، إلا أنها أخذت تنقص ببدسة ١٩٥٠ بشدة من ٢٩٤٦٩٠٠٠ طن (١٩٤٨ - ٥٠) إلى ٦٤٣٠٠٠ طن (١٩٥٥ - ٥٧) ، ويصل هذا النقص بازدياد الطلب المحلي ، وضخف وسائل النقل ، وارتفاع أجرة النقل من المناجم إلى موانئ التصدير وهي مسافة تبلغ حوالي ٤٠٠ ميل .

الصناعة

يعتبر اتحاد جنوب إفريقية أكبر بلد صناعي في القارة الإفريقية . فطبقاً للإحصاء الشامل (١٩٥٣ / ٥٤) بلغت قيمة الانتاج الصناعي الصافية ٢٦٨٨٨ مليون جنيه مقابل ٨٢٢ في مصر (١٩٥٤) ، ٢٦١ في روديسيا الجنوبية (١٩٥٣) . ومن واحة التقدم الواضحة صناعة سلع مثل الآلات والمعدات والأدوات الهندسية وغيرها مما يقترن عادة بارتفاع مرحلة التطور الصناعي .
ويرجع تقدم الصناعة في الاتحاد إلى أسباب عدة نذكر منها :

١ - وفرة الخامات النباتية والحيوانية والمعدنية التي تصلح أساساً لقيام عدد من الصناعات ، ومن ذلك الفواكه وبخاصة الكروم والماشية والصوف والأسماك والحديد والمنجنيز والكروم والأسبتوس ومواد البناء .

٢ - توافر القوة المحركة مثل الفحم (وقد سبق الحديث عنه) والكهرباء .
ويعتبر اتحاد جنوب إفريقية أكبر منتج للكهرباء في إفريقية حيث بلغ الانتاج منها في عام ١٩٥٧ حوالي ثلثيه بالقارة كلها .

٣ - استمرار تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وبخاصة بعد الحرب الأخيرة ، سواء على صورة استثمارات مباشرة أو قروض للشركات والمؤسسات الصناعية .

٤ - ترتب على ظروف الحرب العالية تمذر الاستيراد واضطرت البلاد إلى إنتاج كثير من السلع المصنوعة لمحاولة سد مطالب الاستهلاك المحلي .

٥ - اضطلاع الدولة بدور طيب في دفع عجلة التصنيع ، ولقد قدر أنه فيما بين عامي ١٩٤٦ ، ١٩٥٦ كان ثلث الاستثمارات في الصناعة من الأموال العامة . ومن أكبر المشروعات التي تملكها الدولة في هذا القطاع الماهم من الاقتصاد القومي مصانع الحديد والفول والصلب وسجاد الفوسفات والمبيدات الحشرية واستخراج البترول من الفحم .

وتمت مظاهر عدة تقيم الدليل على سرعة التطور الصناعي وبخاصة بعد الحرب الأخيرة بحيث أصبحت الصناعة من عناصر الاقتصاد القومي الأساسية :

(أولاً) ازدياد عدد المنشآت الصناعية والعمال في الصناعة وارتفاع قيمة الإنتاج الصناعي كما يستدل على ذلك من البيان التالي :

السنة	عدد المنشآت	عدد العاملين فيها	قيمة الإنتاج (بملايين الجنيهات)	الإجمالية	الصافية
١٩٣٦ - ٣٧	٨٧١٣	٢٦٩	١٤٥٣	٦٥٣٣	
١٩٤٧ - ٤٨	١١٧٣٤	٥٠٦	٥٠٨٣٥	٢٢١٣٨	
١٩٥١ - ٥٢	١٣٣٠٥	٦٥٢	٩٦٦٣٥	٣٨٣٣٦	
١٩٥٢ - ٥٣	١٣٧٠٠	٦٧٥	١٠٢٧٠٩	٤٢٤٣٣	
١٩٥٣ - ٥٤	١٤٢٥٧	٧٠٤	١٠٨٤٣٨	٤٦٨٣٨	

ولو اعتبرنا الرقم القياسي لإنتاج الصناعات التحويلية ١٠٠ في عام ١٩٥٣ فإن الرقم زاد من ٦١ سنة ١٩٤٨ إلى ١١٨ سنة ١٩٥٤ أى بنسبة ٩٣٪ . وإذا بدت هذه النسبة أقل منها في حالة بلاد مثل مصر والسكفو خلال الفترة ذاتها فيجب أن نأخذ

في الاعتبار أن الصناعة في الاتحاد كانت أقدم عهداً وأوسع نطاقاً وأرسخ قدماً في السنوات السابقة على الفترة المشار إليها .

(ثانياً) خروج المنتجات الصناعية من نطاق الاستهلاك المحلي إلى الأسواق الخارجية الأمر الذي يتيح مجالاً أوفر للتقدم الصناعي . فبعد أن كانت الصادرات من السلع المصنوعة لا تتجاوز ٣٢٢٪ من الصادرات الكلية قبيل الحرب العالمية الثانية أصبحت تمثل ١٨٪ منها في سنة ١٩٥٦ / ٥٧ ، وهي زيادة كبيرة .

صادرات اتحاد جنوب إفريقية

من السلع المصنوعة

السنة	القيمة بلايين الجنيهات	النسبة إلى مجموع الصادرات (/)
٣٧/١٩٣٦	٣٢٨	٣٢٢
٥٣/١٩٥٢	٩٢٢٤	٢٠٢٩
٥٤/١٩٥٣	٨٩٩١	١٩٣٥
٥٥/١٩٥٤	٩٢٢١	١٩٢٤
٥٦/١٩٥٥	١٠١٢٧	١٩
٥٧/١٩٥٦	١٠٧٢٥	١٨

(ثالثاً) التوسع في إنتاج القوة الكهربائية فقد زاد من ٩٢٥٩ مليون كيلوات ساعة سنة ١٩٤٨ إلى ١٨٩٤٧ مليوناً في عام ١٩٥٧ أى بنسبة ١٠٥٪ .

(رابعاً) قيام عدد من الصناعات مثل عمـل الآلات ، والمعدات والأدوات الهندسية ، واستغلال المخلفات لإنتاج طاقة من اللوادر السكبوية وغيرها ، وهذه جميعاً مما يقرن في العادة بارتفاع درجة التطور الصناعي ، كما هو الشأن في البلدان الصناعية للتقدمية مثل إنجلترا وألمانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .

(خامساً) التوسع في إنتاج عدد من المعادن التي تستخدم للأغراض الصناعية مثل القصدير والتنجستن والكروم والمالغينيريت والحديد والنحاس والكروميث .

الإنتاج من المادن الصناعية الرئيسية (بالآلف طن)

١٩٥٨	١٩٥٦	١٩٥٤	١٩٥٢	١٩٥٠	
٧٢٢٦	١٤١٠٧	٨٦٣٩	٧٢١٢	٨٢١١	الأنتيمون
٢٧٩	٢٧٨	٢٨٥	٢٦١	٢٢٥	الكروميت
٤٩	٤٦	٤١	٣٤	٣٣	النحاس
١٤١٦	١٣١٠	١١٨٦	١٠٨٦	٧١٧	الحديد
٧٢	٣٠	٢٤	٢٤	١٢	المالجنيزيت
١٤٩	١٢٤	٩٩	١٢١	٧٩	الأسيتوس

أمم الصناعات :

ويمكن تقسم الصناعات في الاتحاد إلى الأقسام الرئيسية الآتية :

(أولاً) الصناعات الغذائية وتشمل السكر من القصب والنيذ والبيرة والفواكه المحفوظة والأسماك المحفوظة . وقد زاد الإنتاج من السكر والنيذ والبيرة بنسبة ١٠٠٪ في السنوات العشر الأخيرة .

(ثانياً) مواد البناء نظراً لتوافر الخامات اللازمة لها وبسبب التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وعلى رأس هذه المجموعة الأسمنت وقد زاد إنتاجه من ٨٧٨ ألف طن سنة ١٩٣٨ إلى ١٣٠٨٠٠٠ طن سنة ١٩٤٨ ثم إلى أكثر من مليون ونصف مليون طن سنة ١٩٥٧ ، فكانت الزيادة فيما بين عامي ١٩٣٨ ، ١٩٥٧ تجاوزت ٢٠٠٪ .

(ثالثاً) وكان الاتحاد الدولة الإفريقية الوحيدة ذات الأهمية التي تنتج الحديد والصلب الخام . ويرجع تاريخ هذه الصناعة إلى أواخر العقد الثالث من القرن العشرين حين أنشأ البرلمان في ٥ يونيه سنة ١٩٢٨ الشركة الصناعية للحديد والصلب بجنوب إفريقيا The South African Iron and Steel Industrial Corporation Limited (ويرمز لها باسم إيسكور Iscor) وبدأ الإنتاج في عام ١٩٣٤ . وتملك الهيئة مصنعين منفصلين ومتكاملين تماماً أحدهما إلى الغرب من بريتوريا والآخر شمالي Vanderbijl Park . ومن أمياب نشاط هذه الصناعة وفرة خام الحديد ، كما أنه يوجد قريباً من مناجم الفحم والكروم والتنجيز . ويلغ

الاتاج الآن من الحديد النفل والكتل الحديدية صنفه في سنة ١٩٤٨ وثلاثة أمثاله في الصلب . وأنتجت إسكور سنة ١٩٥٨ ما مقداره ١٧٠٠٠ ١٢٦٧ طن من كتل الصلب . ولا شك أن تقدم صناعة الحديد والصلب من الأسس التي قامت عليها صناعة الآلات والمعدات والأدوات الهندسية مما يتميز به الاتاج ، وهناك يعملون على الاستفادة من الخلفات فقامت صناعات النشادر والبزول والنفثالين والقار وزيت الإضاءة وغيرها .

(رابعا) للواد الكيماوية كالعقاقير الطبية والأسمدة ، وكانت هذه الصناعة تمثل ما بين ٧ ، ٨٪ من القيمة الإجمالية للاتاج الصناعي خلال الفترة (١٩٥٠ - ١٩٥٤)

(خامسا) وفي سنة ١٩٣٥ بدأت صناعة الإطارات وبذلك كان الاتحاد أسبق الدول الإفريقية في هذا المجال ، إلا أنه يلاحظ أن البلاد تستورد من الخارج حاجتها من اللطاط الحام .

ومن الصناعات ذات الأهمية أيضاً عمل السجائر والأثاث ونشر الخشب ،

التجارة الخارجية

يلاحظ على التجارة الخارجية لاتحاد جنوب إفريقية :

١ - الزيادة للطرده في حجم التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) ، وهذا راجع إلى نشاط عمليات الإنشاء المختلفة . إلا أن للبراز التجاري ظل يعاني العجز بسبب زيادة قيمة الواردات على الصادرات كما يتضح من البيان التالي (بالألف جنيه) :

الصادرات	الواردات	السنة
٢٩٠٠٨٦	١٧٠٤٨٥	١٩٣٠ - (المتوسط السنوي)
٨١٠٦٨٥	١٨٤٠٩٥١	١٩٤٠ - (» »)
٢٨٠٠٩٦١	٤١٣٠٠٣٠	١٩٥٠ - (» »)
٣٣١٠٥٨٦	٤٨١٠١٥	١٩٥٦
٣٧٠٠٦٨	٤٩٤٠٩٢٧	١٩٥٧
٣٩٠٠٤٩١	٥٥٦٠٦٤٥	١٩٥٨

٢ - لعل اتحاد جنوب إفريقيا البلد الإفريقي الوحيد الذى تشتمل صادراته على الصناعات الاستخراجية والتحويلية وذلك أنه نظراً لازدياد أهمية قطاع الصناعة أصبحت السلع للصنعة تمثل نصيباً زداداً بالمراد في تجارة البلاد . وبعد أن كان الذهب عنصراً كبير الأهمية في الصادرات أخذت هذه الأهمية تتناقص حتى قبل الحرب العالمية الأخيرة فسيطرت نسبته من الصادرات الكلية من ٦٩.٧٪ (١٩٣٦/٣٧) إلى ٣٣.٣٪ (١٩٥٦/٥٧) .

وبازدياد أهمية الصادرات من السلع للصنعة بعد الحرب العالمية الثانية حدث تعديل في التجارة مع الأسواق المختلفة فتناقصت الصادرات إلى أوروبا الغربية بينما زادت إلى البلدان المجاورة مثل اتحاد روديسيا ونياسالاند ، كما يتضح من البيان التالي عن صادرات الاتحاد (فيما عدا الذهب) إلى الأسواق الرئيسية (النسب للثوية) :

السنة	أوروبا الغربية	الولايات المتحدة	بلاد أخرى في جنوب القارة	بقية العالم
١٩٢٦	٧٩.٦	٢.٨	٥.٢	١٢.٤
١٩٣٨	٧٧	٢.٧	٩.١	١١.٢
١٩٤٧	٥٠.٦	٦.٤	١٨.٨	٢٢.٢

٣ - مازالت المملكة المتحدة تشغل المحل الأول إذ يستورد منها الاتحاد ثلث حاجته من السلع . وفي الوقت نفسه أخذت تزايد الصادرات إلى دول التعاون الاقتصادي الأوروبي ودول الكتلة الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفيتي بسبب توسعه في شراء الصوف من الاتحاد .

٤ - بخلاف أغلب البلدان الإفريقية الأخرى فإن تجارة الاتحاد مع بلاد القارة تمثل نسبة طيبة من تجارتها الخارجية إذ بلغت خلال الفترة (١٥٠ - ٥٧) ١٤.٤٪ من مجموع التجارة مع بلاد العالم ، وترتفع النسبة في حالة الصادرات إلى ٢٢.٦٪

٥ - يلاحظ على الواردات تناقص الأهمية النسبية للمنسوجات والملابس ، وازديادها في حالة للمادن والمصنوعات . وكانت الزيادة في الفئة الأخيرة بارزة بعد عام ١٩٥٦ ، وأصبحت تمثل ٥٥٪ في المائة من الواردات مقابل ٣٣ في سنة ١٩٥٠ . وكذلك حدثت زيادة في واردات البلاد من العقاقير والمواد الكيماوية والأسمدة . أما الواردات من الغذاء ولشروبات والطباق فنسبة ضئيلة وتتناقص بالمراد .

واردات اتحاد جنوب إفريقيا (١٩٥٠ - ١٩٥٧)

« النسبة المئوية لفتحها الرئيسية »

١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٣	١٩٥٠	
٠.٠٩	٠.٠٨	٠.٠٨	٠.٠٩	١.٧٧	١.٢٤	منتجات زراعية وحيوانية وورعية
٤.٠١	٥.٥٤	٥.٥٤	٥.٥٨	٦.٦٨	٦.٦٩	غذاء ومشروبات وطباق
١٧.٦٦	١٧.٧٢	١٨.٥٥	٢٢.٢٢	١٩.٩٩	٢٢.٢١	ألياف وغزل ومنسوجات وملابس
٤٥.٢٢	٤٣.٣٨	٣٧.٥٥	٣٣.٥٥	٣٤.٢٩	٣٢.٢٦	معادن ومصنوعات معدنية
٣.٢٤	٣.٢٤	٣.٢٤	٣.٢٦	٤	٣.٢٩	معادن وأدوات من الفخار والزجاج
١٠.٠١	١٠.٢٤	٩.٢٨	٩.٢٩	٩.٢٣	١٠.٢٩	زيوت معدنية ونباتية ، شحوم وبويات
٤	٤.٠١	٤.٢٣	٣.٢٧	٢.٢٩	٣.٢١	عقاقير ومواد كيماوية وأسمدة
١٤.٢٦	١٤.٢٧	٢٠.٢٢	٢٠.٢٤	٢٠.٢٣	١٩	واردات أخرى

٦ - واعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٤٩ لم يعد مصرحاً باستيراد أية سلع إلا بعد الحصول على ترخيص من « إدارة الواردات والصادرات » ، وقد عمدت الحكومة بعد ذلك ، وحسب الظروف ، إلى تخفيف القيود المفروضة على الإستيراد ، وصارت هناك « قائمة » بالسلع التي يجوز استيرادها بدون ترخيص ؛ وتتضمن هذه القائمة معظم أنواع المنسوجات والشاي والبن وبعض الأنواع من الأدوات الكتانية والكتب ، وكذلك ألقيت القيود على الخشب ومنتجاته وأصبحت للشغل . وقيود الإستيراد المشار إليها لا تنطبق على بضائع الترانزيت عبر أراضي الاتحاد ، وكذلك البضائع المستوردة من اتحاد روديسيا ونياسالاند ومحميات باسوتولاند وبشوانالاند وسوازيلاند ، بشرط أن تكون من إنتاج أو صناعة البلدان المشار إليها .

جدول يبين اتجاه التجارة الخارجية
(بالآلاف جنيه)

١٩٥٦		١٩٥٧		
صادرات	واردات	صادرات	واردات	
الكومونولث (المجموع الكلى) ^(١)				
٢٠٢٢٤٠٣	٢٥٢٢٨٩٧	٢٢١٢٨٥٤	٢٤٨٢٤٠٤	
٢٢٢	٢٢٢٩١	١٠١	٢٢٧١٨	عدن
٢٢٦٠٠	٢٢٤٨٢	٢٢٤٧٨	٢٢٠٨٨	أستراليا
٢٢٦٢٢	١٨٢١٥٠	٢٢٣٨٤	١٦٢٩٠٩	كندا
٤١٦	٧٢٠٢٢	٢١٨	٦٢٤١٥	سيلان
١٢٥٢٩	١٢٠١٢	٢٢٠٨٧	٢٢٢٥١	غانة
١٢٥٥٩	٢٢٠٢٢	٢٢٠٨٣	٢٢٩٦٦	هونغ كونج
٢٢	٦٦٣	٢٧٠	٧٤١	الهند
٢٢٠٥٦	١٢١٠٤	٢٢١٥٣	١٢٢٢٥	كينيا
٢٢٢٧٣	٤٢٩٧٧	٢٢٥٨٩	٦٢٧٠٠	للايو
١٢١٢٤	-	١٢١٨٢	-	موريشس
١٢١٥٢	٧٥٠	١٢٠٨٨	٢٩٨	نيوزيلند
١٢٧	٥٢٢٥٠	١٢٤	٥٢٩٠٨	باكستان
٥٢٢٨٠٧	١٢٢٤١٥	٦٢٢٤١٧	١٢٢٦٢١	اتحاد روديسيا ونيالاند
٩٧٣	١٢٦٠٦	١٢١٢٦	١٢٣٤٢	تنجانيقا
٦٩١	١٢ ٥٣	٥٢٩	١٢١٦٥	أوغندا
١٢٢٢٤٢٤	١٨٧٢٥٣٥	١٢١٢٠٤٢	١٢٩٢٧٨٦	للمملكة المتحدة

(١) تشمل هنا البلاد غير النطقة كالمستمرات والمحميات .

١٨٠٠١-٦	٢٠٣٢٥٤٩	٢١٥٩٤٤	٢٠٢٢٠٠٢	البلدان الأجنبية (المجموع الكلى)
٤١	٤٢٧٥٣	٣٠	٢٢٨١٤	شبه الجزيرة العربية
٥٠٢	٢٢٢٠٠	٢١٢	٢٢٩١٥	التحار
٨	٢٢٤٧٥	٤	٧٢٥٧٨	البحرين
٢٢٧٢٨	٩٢٥٩٧	٤٢١٠٧	٩٢٤٥	السعودية
١٢٢٢٤١	١٢٢١٢٧	١٨٩٠٨	١٢٢٢٠٣	بلجيكا
١٦٥	٢٢١٤٠	٢١٨	٢٢١٩٤	البرازيل
٢٢	١٢٥١٥	٧٦	١٢٩٢٣	تشيكوسلوفاكيا
٥١٠	١٢٨٨٧	٦٥١	١٢٤٠٠	الدنمارك
٥٠٢	٢٢ ٤١	٥٤٧	٢٢٢٧٠	فنلند
١١٢١٦١	١٠٢ ٦٢	١٥٢٢٨٢	١٠٢٠٢٨	فرنسا
١٤٢١٨١	٥٨٧٧١٢	٢٠٢٠٧٨	٤٢٢٣١٥	ألمانيا
٦٧	٧٦٢	٢٩٨	١٢٠٧٥	إندونيسيا
٢٢٥	٧٢٢١٥	٩١	١٢٢٧٢٧	إيران
١٢٥٠٠	٢ ٧	١٢٠٠٢	٢٢٧	إسرائيل
١٢٢٨٠٦	١٢٢٢٢٧	١٧٢١٨٧	١٠٢٢٩٧	إيطاليا
٢٢٨٧٢	١٤٢١١٥	٩٢١١٩	١٧٢٦٠	اليابان
٧٢٩٥٠	١١٢١٨١	١١٤٨٧	١٢٢٠٦٠	الأراضي الواقعة
٩٢٧	٢٢٠٠	٩٢٥	٢٢٢٢٩	النرويج
١٢٥٢٢	٩٢٢	٩٢٤٥٠	١٢٠٠٤	البرتغال
٦٢٨٠٢	٢٢ ٤٢	٦٢٤٧٦	٢٢٢١٢	إفريقية الشرقية البرتغالية
٩٢٢	٢٠٧	٩٢٢	٤٤٩	أستراليا
٢٢٠١٦	١٠٢٢٥٠	٢٢٠٥٧	١٠٢٢٤١	السويد
٦٦٠	٧٢٢٤٠	١٢٣٠٧	٥٢٩٩٠	سويسرا
١٢٢٧٩	٨٢٩	٧٢٢	١٢١٧٧	الجمهورية العربية المتحدة
٢٨١١٥٩	٥٧٢٠٧	٢٠٢٢٦٨	١٠٧٢٥٦٠	الولايات المتحدة الأمريكية
١٢٨٠٦	١٠٥	٧٢٠٩٨	١٩٢	الاتحاد السوفيتي
٢٨٢٢٥٠٦	٥٥٦٢٤٥	٤٢٧٧٦٨ ^(٢)	٥٥٠٢٥٧٣ ^(١)	جميع البلدان (المجموع الكلى)

(١) الواردات تشمل مخازن الحكومة
(٢) الصادرات تتضمن لقيم التي بإعادة تصديرها ، ولكن سقيده منها العملة القعبة .

إفريقية الجنوبية الغربية

يحد إقليم إفريقية الجنوبية الغربية من الشمال بأنجولا ، ومن الشرق بحمبية بشواتلاند ، ويقع إلى الجنوب والشرق منه اتحاد جنوب إفريقية ، أما من ناحية الغرب فإنه يطل على المحيط الأطلسي بشاطئه يمتد ألف ميل تقريبا . وتبلغ المساحة الكلية (بما في ذلك كبرشى زيفل Caprivi Zipfel) ٣١٧ر٨٨٧ ميلا مربعا ، أما ولش باى Walvis Bay وهو جزء لا يتجزأ من مقاطعة رأس الرجاء الصالح ، فمساحته ٢٧٤ ميلا مربعا . ويقدر عدد السكان بما يقرب من ٦٠ر٠٠٠ من الأوروبيين ، وحوالى ٤٢٠ر٠٠٠ من الإفريقيين واللواتين . ويتكون الإفريقيون من جماعات عدة مثل البوشمن والهوتنتوت والميريرو والبرجداميرو والأوقامبو Ovamboes ، والآخرين للصدر الرئيسى للقوة العاملة في البلاد . وطبقا لقانون الإدارة الوطنية لعام ١٩٢٢ كانت مساحة المازل المخصصة للإفريقيين ٢٠ر٥ مليون هكتاراً ، مقابل ١٣٥٦ر٢٠٠ هكتاراً للواتين .

ويمكن الوصول إلى إفريقية الجنوبية الغربية إما بحراً عن طريق ميناء ولش باى ، أو بالسكة الحديدية البالغ طولها ١٢٨٣ ميلا من مدينة الرأس ، أو بواسطة الجو من مدينة الرأس وجوهانسبرج وكبرى بلومفنتين وكلها من مدنى اتحاد جنوب إفريقية .

ويتكون الإقليم من هضبة كبيرة (هى جزء من هضبة إفريقية الجنوبية) متوسط ارتفاعها ٢٠٠٠ قدم فوق سطح البحر ، وتهبط تدريجيا من حوالى ٢٥٠٠ قدم في الجنوب إلى حوالى ٤٠٠٠ قدم في الشمال . والأنهار الدائمة الجريان هى أوردنج في الجنوب ، وأوكافنجو وكونين Kunene في الشمال ، وزمبزي وتشوب وكواندو في كبرشى زيفل ، وأهم نهر يقع كلية في الإقليم نهر فش Fish River . وهو يجرى بوجه عام من الشمال إلى الجنوب ، ويبلغ طوله من المصب حتى التقائه بنهر أوردنج أكثر من ٤٠٠ ميل . وبالرغم من أنه غير دائم الجريان فإنه يجلب مقادير ضخمة من مياه الفيضان خلال الفصول للظيرة . وفي الغرب تصرفه الأنهار في اتجاه للمحيط الأطلسي ونادراً ما تصل إلى البحر ، باستثناء نهري أوردنج وكونين . أما في الشرق فإن معظم الأنهار تنتهى في رمال صحراء كلهادى .

والأمطار قليلة وتسقط أماسا بين شهري أكتوبر وأبريل وتادراً ما تسقط في فصل الشتاء : ويتراوح المتوسط السنوي بين ٢٢ بوصة في الشمال ، ١٢ بوصة في الوسط ، ٦ بوصات في الجنوب . أما بالناطق الساحلية فلا يزيد للوسط عن بوصة واحدة ويندر فيها النبات أو يكاد ينعدم وتعرف باسم صحراء ناميب Namib Desert . يتعرض البلاد أحيانا لفترات من الجفاف الشديد .

والزراعة قليلة بسبب قلة الأمطار ، وقد تقرر في عام ١٩٥٨ تنفيذ مشروع للري ويقضى بإنشاء سد على نهر فيش (على بعد ١٣ ميلا من منبعه) لتوفير الماء الذي يسكني لزراعة ٢٥٠ هكتار . كما تستخدم مياه الآبار الإرتوازية للري على نطاق صغير في بعض الجهات .

أما مصادر الإنتاج والثروة فأهمها :

١ - تربية للماشية والأغنام ، ويبلغ عدد رؤوس الماشية ٢٢٤٨٨٣٨ والأغنام ٧٩٢٧٩٢٠٠ في عام ١٩٥٨ . وقد أدخل الألمان تربية أغنام كارا كول . وهي نوع يصلح للناطق الجافة . وتصدر إفريقيا الجنوبية الغربية أعداداً ضخمة من الماشية والأغنام لأغراض الدب ، كما تصدر الجلود واللحوم المحفوظة والصوف . وقامت صناعة كبيرة لمعمل الزيت والجبن ، وأنتجت البلاد في عام ١٩٥٨ كمية قدرها ٨٢٦ مليون رطل من الزيت صدر منها ١٠٤٩٣٨٠ رطل ، وكذلك ٢٣٠٨٢٣ رطل . رطلا من الجبن صدر منها ٧٧٦٤٧ رطلا .

وتغلب تربية الماشية في الناطق الوسطى والشرقية والشمالية ، أما الأغنام فتكاد تنحصر في الناطق الجنوبية والغربية .

٢ - ويعتبر حيد الأسماك من عناصر الاقتصاد القومي الهامة وأقيمت مصانع عدة لحفظه وإعداده لتصدير .

٣ - وتغل الثروة للمدينة عنصراً تزايد أهميته بإطراد . فهناك النحاس والبريل واللأس والفلسبار والجرافيت والحديد والفوسفات والملح الصخري والمنجنيز والقصدير . وتقع أهم منطقة لاستخراج النحاس عند تسومب Tsumeb ويوجد الحام غنظلا بمعدن الرصاص والزنك والقصدير . وبدأ الإنتاج في هذا المنجم عام ١٩٠٨ وظل مستمرا فيها عدا فترة كل من الحربين العالميتين وفترة الأزمة العالمية الكبرى (١٩٣٢ - ١٩٣٦) . واكتشف اللأس لأول مرة في عام ١٩٠٨ وأغنى مناطق

استخراجه في الجنوب على مسافة ستين ميلا من مصب نهر أورنج . وقد بلغ الإنتاج :
حوالى ٩٠٠ ألف قيراط في سنة ١٩٥٨ . وبالبلاد رواسب ضخمة من خام الحديد
ولكن لم يبدأ إنتاجه بعد . وفي عام ١٩٥٨ تم إنتاج أكثر من مائة ألف طن من
التنجيز . وفي تلك السنة بلغت قيمة الصادرات من للمادن ٢٣٠٩٨١٠٠٠ جنيه ،
ولكن يلاحظ أن حكومة الاتحاد تستولى على جميع حصيلة الإقليم من العملات الأجنبية
التي يحصل عليها مقابل للمادن التي تصدرها .

وثمة عقبات مازالت تقف في وجه التنمية الاقتصادية نذكر منها :
(أولا) عدم توفر المياه اللازمة للزراعة الأمر الذي يتطلب اللبادة إلى تنفيذ
عدد من مشروعات الري وبذلك يقضى استفلال مساحات كبيرة للإنتاج الزراعى .
والسبب الذي يحتم ذلك أن معظم الأنهار لا تجري فيها المياه بصفة دائمة ولكن مياه
الفيضان يمكن اختزانها والاستفادة منها في فترات الجفاف .

(ثانيا) قلة الأيدي العاملة بشكل ملحوظ وهذا مما تشكو منه الشركات القائمة
بالتعدين . ويجب ألا تقلل من خطورة الأثر الناجم من سياسة التفرقة العنصرية .

(ثالثا) بالرغم من أن المناخ صحى بوجه عام إلا أن الملاريا منتشرة في معظم
أجزاء الإقليم وبخاصة إلى الشمال من وندهوك (العاصمة) وفي منطقة جوبابيس Gobabis .
وعلى طول شواطئ نهر توسوب Nosob . ونظرا للجفاف الشديد والبار تنتشر
أمراض الميون والأنف وهذه الظواهر تشير إلى ضرورة الاهتمام بالناحية الصحية
لأن أخطاها له أثره السيء على قوة العمل .

(رابعا) وبالرغم من الامكانيات الواسعة أمام صناعة صيد الأسماك إلا أن المنطقة
المجاورة للساحل صحراء ويقل فيها الماء العذب

(خامسا) مازالت الثروة المدنية بحاجة إلى المزيد من أعمال البحث والتقييم
وهذا يتطلب كذلك تحسين طرق المواصلات ومد نطاقها إلى المناطق الداخلية
من البلاد .

الخطر الذي يهدد اقتصاد

اتحاد جنوب إفريقية

طبقاً للأرقام التي نشرها مكتب الإحصاء لبيان الحالة السكانية في ٣٠ يونيو من عام ١٩٥٦ كان توزيع السكان في اتحاد جنوب إفريقية على النحو الآتي

النسبة المئوية	العدد	
١٠٠	١٤٦٧٣٠٠٠	المجموع الكلي
٦٦٫٤	٩٧٥١٠٠٠	الإفريقيون
٢٠٫٨	٣٠٩٧٠٠٠	الأوروبيون
١٠	١٤٠٥٠٠٠	للونون
٢٫٨	٤٥٠٠٠٠	الآسيويون

ومن هذا نرى أن المنصر الأوربي لا يمثل سوى خمس السكان . وبالرغم من مسألة هذه النسبة فإن السياسة التي يتبناها الاتحاد ، والتي اتسمت بقدر بالغ من ضيق الأفق وضمف البصر السياسي وخاصة منذ اعتلاء الحزب الوطني الحكم في عام ١٩٤٨ ، والقائمة على أن تكون القوة السياسية والاقتصادية والتفوق الاجتماعي احتكاراً كاملاً للأقلية الأوربية ، وعلى حصر الإفريقيين في معازل لا تتجاوز مساحتها ١٢٫٩ في المائة من مساحة الاتحاد الكلية ، ومعاملة الذين يعملون في الصناعات والتعدين على أنهم أجانب ولا حق لهم في الإقامة الدائمة ، وحرمان الجميع من الحقوق السياسية والحريات الديمقراطية وللزاي الاقتصادية - نقول إن هذه السياسة تمثل الخطر الدائم الذي يهدد هذا البلد الذي يريد أن يعيش في القرن العشرين بقلية عسور الرق القديمة ، وهو رق يفرسه مهاجرون على أبناء البلاد الأصليين . لقد تحدثنا عن التقدم الاقتصادي الذي نحققه ونسعى في اتحاد جنوب إفريقية وعن الإمكانيات الوفيرة أمامه في المستقبل ، ولكن هذا التقدم يتعرض للخطر الذي هو قمين أن يحد منه إن لم يصف به وبالأقلية البيضاء إذا ظلت جماعة الأفريكانز سادرة في عنادها الذي جلب عليها التقدير . بل السخط ، من جانب الرأي العام العالمي . وهذا الخطر يمكن أن يتحقق بطرق متنوعة :

أولاً : يبلغ عدد الإفريقيين الذين يقيمون بالمناطق اللدنية ويعملون في التعدين والصناعة والنقل وللواصلات والخدمات العامة وغيرها ٢,٦٢٢,٠٠٠ (طبقاً للأحصاء الذي سلفت الإشارة إليه) وهذا الرقم يعادل حوالى ٣٧ في المائة من مجموع الإفريقيين في الأنحاء كله . ومن السنجيل أن يستكين هؤلاء إلى الوضع الشاذ القروض عليهم ولا بد لهم من تغييره إن لم يكن بالوسائل السلية فبطرق أخرى منها المنف والثورات والاضراب وهذه كلها أسلحة بالغة الخطورة على الحياة الاقتصادية ، وقد عبر الكاتب الأمريكى چون جتزر عن ذلك بقوله « إن إضراباً عاماً ناجحاً يمكن أن يجعل جوها نسرج نجر على قدميها في مدى أسبوع »^(١) . إن اقتصاد هذا البلد إنما يرتكز على الأيدي العاملة الإفريقية فإذا حرم منه بصورة مادية محسوسة تعرض للانهيار .

ثانياً : والتقدم الاقتصادى الذى تحدثنا عنه إنما تم إلى حد كبير بفعل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ، إلا أن حالة التوتر التى تشوب العلاقات العنصرية بين الأقلية الأوربية والأغلبية الساحقة من الإفريقيين واللونين والأسويين تجعل رأس المال الأجنبي يقف موقف الحذر الشديد ، بل إن المشروعات الموجودة تتردد فى وضع البرامج الجديدة لأعمال التوسع والانشاء وتنفيذها . هذا القلق الذى يشعر به رجال الأعمال عبر عنه المستر هـ . ف . أوبنهايم رئيس مجلس إدارة شركة جنوب إفريقية الانجليزية الأمريكية بقوله فى التقرير المقدم إلى الجمعية العمومية للمساهمين عن سنة ١٩٥٩ المالية :^(٢) « إن أى شخص مفكر من أهل جنوب إفريقية لا يمكن أن ينظر إلى المستقبل دون أن تساوره المخاوف والمواجس » . ولما أشار إلى المشروعات التى كانت موضع البحث قال إن « شركاءنا فيما وراء البحار غير راغبين فى السير بها حتى ينجلي الموقف السياسى فى الأنحاء » .

ومن الأمور التى تدل على مبلغ الخطر الذى يتعرض له النشاط الإقتصادى المهبوط الذى طرأ على أسعار الأوراق المالية بعد حوادث شارقييل الدامية فى مارس سنة ١٩٦٠ ، وفى هذا المنى كتبت مجلة الايكونوميست البريطانية بعددها الصادر فى ٣١ من ذلك الشهر تقول « منذ خطاب مكيلان هبطت القيمة السوقية للأسهم

Inside Africa, P. 525 .

(١)

(٢) مشكلات القارة الإفريقية ، مصدر سابق ، ص ١١٤ — ١١٥ .

القيدة في بورصة جوهانسبرج للأوراق المالية بما يقرب من ٥٠٠ مليون جنيه « وفي الأسبوع الماضي هبطت القيمة السوقية للشركات القيدة بالبورصة بمحوالى ١٢٥ مليوناً ، وقد زاد هبوطها منذ ذلك الحين » . وهذه الظاهرة سوف تتكرر كلما ازداد التوتر والاضطراب .

(ثالثاً) وكان من أثر الحوادث الدامية المشار إليها أن بادى مؤتمرون الدول الإفريقية المستقلة المتعددين أدريس ألبا (يونيو ١٩٦٠) إلى اتخاذ طائفة من الاجراءات منها عدم إقامة علاقات دبلوماسية مع حكومة الاتحاد ، كما دعا جميع دول إفريقيا إلى إغلاق جميع موانئها في وجه السفن التي ترفع علم جنوب إفريقيا ومقاطعة جميع بضائع ذلك البلد ، وحرمان طائراته من حقوق التحليق فوق أراضي الدول المشتركة في المؤتمر أو المبوط فيها » . ونعشياً مع تلك القرارات قررت حكومة غانة مقاطعة بضائع الاتحاد وإغلاق موانئها ومطاراته في وجهه اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٦٠ . وفعلت حكومة اتحاد الملايو الشيء ذاته .

وتتبع الدعوة في إفريقية إلى مقاطعة الاتحاد اقتصادياً بل إن نيوربرى رئيس وزراء تنجانيقا طالب بمنع عمال البلدان الإفريقية من التوجه إلى العمل في الاتحاد .

وبلاحظ أن أعداداً كبيرة من أهل تنجانيقا وموزمبيق ونياسالاند وباسوتولاند تعمل في اتحاد جنوب إفريقية ، ووقف هذا للورد من قوة العمل بسدد ضربة عنيفة إلى اقتصادياته .

(رابعاً) وأخيراً خرج الاتحاد من الكومنولث (مارس ١٩٦١) وسوف يصبح جمهورية مستقلة اعتباراً من ٣١ مايو . ومعنى هذا الانسحاب الذى قرره فيرفورت حرمان الاتحاد من المعاملة التفضيلية مع بلاد هذا التنظيم . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ينبغي ألا ننسى أن الانسحاب أساء إلى شعور أهل جنوب إفريقية من الاصل الانجليزى وهؤلاء بالرغم من كونهم أقلية يسيطرون على اقتصاديات البلاد إذ لا يبدو نصيب الأفريقا ١٠ في المائة من الأموال المستثمرة في الاتحاد .

الفصل السادس الاتحاد المهدد بالانهيار

(أولا) مظاهر التقدم الإقتصادي

ظهر اتحاد إفريقية الوسطى إلى عالم الوجود في الثالث من شهر سبتمبر عام ١٩٥٣ بالرغم من المعارضة الضيقة من جانب الإفريقيين ، لأن الجمع بين أقاليم روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ونياسالاند في تنظيم واحد أدنى إلى تحقيق أهداف الرأسمالية الأجنبية التي تحتكر الحياة الاقتصادية ، ومصالح الأقلية الأوربية . والظاهرة البارزة في هذا الاتحاد ، دون الإشارة إلى أسبابها أو من يستفيدون منها ، إتساع نطاق التطور الإقتصادي وإشتداد حدته وبصفة خاصة منذ نشوب الحرب العالمية الثانية مما أكسب هذا البلد مركزاً طياً في الاقتصاد الإفريقي .

من ناحية الزراعة ينتج الاتحاد ما يربو على نصف الطباقي في القارة الإفريقية كما يشتمل إقليم نياسالاند المحل الأول في إنتاج الشاي ، وهذا كله بالإضافة إلى التقدم اللوس في زراعة محاصيل أخرى في مقدمتها قصب السكر واللوايح . غير أن هذه الحقائق ، على أهميتها ودلائها ، تتضاءل أمام ما ينتظر لقطاع الزراعة من توسع وإزدهار مما سوف نمرض له في موضع قادم .

فإذا إنتقلنا إلى الثروة للمدينة ألقينا أنه بضئ النظر عن الأبحاث للاضية والحالية وما تنبئ به من إمكانات وافرة ، يعتبر الاتحاد الدولة الثانية بالعالم الرأسمالي في إنتاج النحاس والكوبالت وقد اطردت الزيادة بصورة واضحة منذ الحرب الأخيرة ، فزاد إنتاج النحاس من ٢٨١٠٠٠ إلى ٣٨١٠٠٠ طن وإنتاج الكوبالت من ٦٥٥٠٠٠ إلى ١٠٦٧٠٠٠ طن وذلك فيما بين عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥٨ . أضف إلى هذا إزدياد أهمية عدد من المعادن الأخرى ذات القيمة من ناحية الإنشاء الصناعي والتصدير ، مثل النيجيز واللانيزيت والحديد والنيكل والأمستوس وخامات الليثيوم .

وما من شك أن وفرة عناصر القوة المحركة من دعائم التقدم الإقتصادي والإجتماعي ، وهنا نلاحظ أن اتحاد إفريقية الوسطى يعتبر البلد الإفريقي الثاني ،

بعد إتحاد جنوب إفريقية ، في الطاقة الكهربائية التي بلغ إنتاجها ٢٥٠٣ مليون كيلوات ساعة في عام ١٩٥٨ وسوف يزداد كثيراً بعد استغلال مشروع سد كاريا إلى طاقته الكاملة ، وتنفيذ للشروعات الأخرى لتوليد الكهرباء . وزاد المستخرج من الفحم من ٣١٢٨٠٠٠ طن في عام ١٩٥٠ إلى أكثر من ثلاثة ملايين ونصف مليون طن في سنة ١٩٥٨ ، وإذا بدا الرقم الأخير كبيراً فإن الذي ما زال يحد من التوسع يحجز السكك الحديدية عن إحتمال حركة النقل .

ولا يقف الأمر عند حد الزراعة والتعدين ، بل إن من سمات التطور للشار إليه التقدم الكبير في الصناعات التحويلية في روديسيا الجنوبية ، لوجود الكثير من مقوماتها بثمة في المواد الأولية والوقود ورأس المال والعمل والخبرة الفنية . وآية ذلك أنه حتى الحرب العالمية الثانية ظل اقتصادها قائماً على الزراعة والتعدين وكانت أهم للنتجات الطباق والذهب . ففي عام ١٩٣٨ بلغ الدخل الصافي ٣١ مليون جنيا من الزراعة الأوروية ، ٥ ملايين من التعدين . إلا أنه بسبب الحرب وخلال الفترة التالية لإنتهاها زادت هجرة البيض إلى الإقليم وتدفقت رؤوس الأموال ونشطت الصناعات بشكل ملحوظ فإذا بالدخل الصافي يصبح في عام ١٩٥٣ على النحو الآتي :

القيمة بالجنيه	الصدر
١٨٩٢٨٠٠٠	الزراعة الأوروية
١٢٠٦٨٠٠٠	التعدين
٣١٧٠٠٠٠٠	الصناعات التحويلية والنقل

وفي سنة ١٩٥٦/٥٧ بلغت القيمة الصافية للإنتاج الصناعي ٣٥٨ مليون جنيا . فارتفعت إلى ٤٣ مليوناً في السنة التالية (١٩٥٧/٥٨) . ونعته دليل آخر يشهد بالتقدم . فإذا اعتبرنا الرقم القياسي للإنتاج الصناعي يساوي مائة في عام ١٩٥٣ فالتا نجد أنه زاد من ٦٠ سنة ١٩٤٨ إلى ١٥٧ سنة ١٩٤٧ . والواقع أن معدل الزيادة لمدة سنوات كان حوالي عشرة في المائة سنوياً .

هذا التوسع الاقتصادي الذي قدمنا صورة موجزة له يفترق إلى عناصر الثبات والاستقرار ، بل إنه ليعرض إلى مخاطر كثيرة نسكتفي بالإشارة إلى أهمها :
(أولاً) تنمير الثروة للعدنية وبخاصة النحاس من أعمدة الإقتصاد القومي .
الأساسية ، ومن هنا تبدو العلاقة الوثيقة بين نشاطها والفوائد الناجمة منها وبين

حالة الطلب عليها وأسماؤها في الأسواق العالمية . ومثال ذلك أن سعر الطن من النحاس هبط من ٤٣٦ جنيا في مارس سنة ١٩٥٦ إلى ١٨٥ جنيا في أواخر عام ١٩٥٧ . وليس من العسير أن ندرك مدى الآثار الخطيرة التي ترتب على هبوط بمثل بالنسبة إلى الإيرادات العامة وميزان للدفعات وتنفيذ مشروعات التنمية ، إذا ذكرنا أن هذه الثروة وحدها تزود الخزنة بما يتجاوز نصف إيراداتها ، وعن طريقها تحصل البلاد على ٧٠ في المائة تقريبا من العملات الأجنبية . ولهذا يتضح أنه من الضروري توسيع القاعدة التي يقوم عليها الإقتصاد القوي بتوجيه مزيد من الاهتمام إلى الزراعة والتعدين في مختلف الأقاليم التي يتكون منها الإتحاد حتى لا تنزل صادراته محصورة في نطاق ضيق من للتجات الأولية أساسا .

(ثانيا) وبالرغم من التقدم الصناعي نلاحظ أنه يستند إلى حد غير قليل إلى صنوف للمعاونة أو الإعانة غير المباشرة من جانب الدولة ، ولهذا فلا بد من تطوير جديد بحيث يتسنى للصناعات القائمة حاليا والمستقبلية أن تحفز على أقدامها بفضل قواها السكّنة الذاتية بعد أن تجتاز فترة الإنشاء الأولية التي ينبغي ألا تتجاوز حداً معيناً مناسباً ،

(ثالثاً) وإذا بدت الزيادة في قطاعات الإقتصاد القوي كبيرة فيجب ألا نغفل أثر الزيادة للطردة السريعة في عدد السكان ، بحيث يقدر أن عدد الأفريقيين سوف يتضاعف خلال ربع قرن ، ومن المحقق أن ترتفع نسبة الزيادة نتيجة ما ينتظر من ارتفاع مستوأم الصحي قتل الوفيات وخاصة في صفوف الأطفال . هذه الظاهرة تتطلب مدداً من النمو الإقتصادي أكبر قدراً وأسرع خطى ، وذلك باستغلال الثروات السكّنة . هذا الاستغلال الذي عليه الضرورة يقتضى تدبير رؤوس أموال ضخمة .

(رابعاً) إلا أن أكبر خطر يهدد هذا النشاط الإقتصادي بل وكيان الإتحاد الحالي نفسه ، السياسة المنصّرة التي يتجهها المستوطنون الأوروبيون والتي تحول دون وجود روح التعاون في المجتمع . فإلى أن يدرك هؤلاء ضرورة السير وفقاً للمبادئ الديمقراطية الحقّة ، وإلى أن يؤمنوا بصورة عملية أن الأفريقيين يجب أن يكونوا سادة بلادهم ، فلن يسود الوئام أو السلام أو التعاون ، وكلها تمثل الأساس الصحيح الذي يقوم عليه صرح التقدم الإقتصادي الذي يسير بالبلاد قدما في طريق استغلال ثرواتها ومواردها الطبيعية والبشرية .

(ثانيا) الأرض والشعب

يقع اتحاد روديسيا ونياسالاند بأجمعه جنوبي خط الإستواء ، وبعدة من ناحية الجنوب اتحاد جنوب إفريقية ، ومن الغرب بشوانالاند وأنجولا ، ومن الشمال الغربي والشمال جمهورية الكنفو ، ومن الشمال تنجانيقا ، ومن الشرق موزمبيق . وتبلغ للساحة الكلية ٨٦٧٧٢٢ ميلا مربعا موزعة بين الأقاليم الثلاثة على النحو الآتي :

الإقليم	الساحة بالليل للربع
روديسيا الجنوبية	١٥٠٣٢٣
روديسيا الشمالية	٢٩٠٣٢٣
نياسالاند	٤٦٧٠٦١ (١)
	<hr/> ٤٨٦٧٧٢٢

ويقع معظم الروديستين في هضبة إفريقية الوسطى . ويتراوح متوسط الارتفاع في روديسيا الشمالية بين ٣٠٠٠ ، ٥٠٠٠ قدم فوق سطح البحر ، وإن غطت التلال الهضبة في مواسم كثيرة . وفي جبال موشنجا Muchinga قم يصل ارتفاعها إلى حوالي ثمانية آلاف قدم . وتقع هذه الجبال إلى الغرب من منخفض لوانجوا Luangwa الذي يعتقد أنه يرجع إلى المصور الجيولوجية السحيقة وتراكت فيه طبقات رسوية بخلاف ما تلقاه في الجانب الأكبر من الهضبة .

ويخترق روديسيا الجنوبية ، من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي ، حزام من أرض مستوى يوسيه عام يتجاوز ارتفاعها أكثر من ٤٠٠٠ قدم . وفي هذه المنطقة التي تتبادل نحو خمس مساحة الإقليم ، يتركز معظم للسوطين البيض ، ويشهد ازدهار الإفريقيين ، ولهذا تعتبر عصب هذا الإقليم الاقتصادي . ومن هذه المنطقة المرتفعة تهبط الأرض نحو وادي نهر زمبيزي في الشمال الغربي ونهرى ليوپو وسابي في

(١) بما في ذلك المسطحات المائية وتبلغ ٩٣٨٠ ميلا مربعا .

الجنوبى الشرقى . وحوض زميرى عميق وضيق نوعا وجوانبه شديدة الانحدار ، وكان الجفاف وذبابه تسمى من الظروف التى حالت فى الماضى دون تقدمه ، أما اللروج المنخفضة فى الجنوب الشرقى فأكثر اتساعا ولكنها متخلقة إلى حد كبير من الناحية الاقتصادية وإن كان من المنتظر أن تتغير الحال بسبب الخط الحديدى الجديد الذى يمتد هذه المنطقة فى طريقه إلى ميناء لورتزو مركزى .

أما نياسالاند فشققة من الأرض طولها ٥٢ ميلا ويتراوح عرضها بين ٥٠ ميلا ، ١١٠ ميل ، ومعظمها هضاب ومرتفعات تتراوح بين ٣٠٠٠ ، ١٠٠٠٠ قدم فوق سطح البحر ، وهذا فضلا عن جزء من الوادى الشقى الكبير الذى تقع فى شماله بحيرة نياسا فى جنوبه هر شار وتوجد بحيرة نياسا على ارتفاع ١٥٠٠ قدم فوق سطح البحر ، بينما يتراوح ارتفاع وادى شار الأدنى بين ٣٠٠ ، ٣٠٠ قدم .

ويستقط معظم المطر فى أعماق إفريقية الوسطى خلال الفصل الممتد بين شهرى نوفمبر ومارس ، وتتفاوت متوسطه السنوى بين ٢٥ ، ٣٠ بوصة ، وإن كانت هناك مناطق قاحلة نوعا فى الأجزاء المنخفضة بينما يكثر المطر فى الجهات العالية .

وبالرغم من وجود الأعماق بين المدارين فإن ارتفاع الكثير من أجزائه مما يجعل المناخ فيها صالحا لقامة الأوربيين . ونلاحظ كذلك أنه يعتبر قليل السكان إذ لا تتجاوز الكثافة ١ نسمة للبلد المربع . والظروف الطبيعية تسمح بزيادة عدد السكان بسبب اعتدال الجو مما أشرفنا إليه ، وإمكانية تنوع المحاصيل الزراعية ، ووجود مساحات واسعة صالحة للاستغلال الزراعى ، ووفرة الموارد المعدنية وإمكانات التنمية الصناعية .

وفى ٣١ ديسمبر من عام ١٩٥٠ بلغ عدد سكان الاتحاد ٧٨٠٠٠٠٠ نسمة وهم موزعون كالآتى :

الإقليم	أوربيون	إفريقيون	أجناس أخرى	المجموع
روديسيا الجنوبية	١١١٠٠٠	٢٠٠ ٢٥٩٠٠	١٤٢٩٠٠	٢٢٨٢٠٠٠٠
روديسيا الشمالية	٧١٠٠٠	٢٢٥٠٠٠٠	٨٢٤٠٠	٢٢٣٣٠٠٠٠
نياسالاند	٨٠٠٠	٢٧٢٠٠	١١٥٠٠	٢٢٧٤٠٠٠٠
	٢٦١٠٠٠٠	٧٠٥٦٠٠٠٠	٣٥٠ ٠٠	٧٨٠٠٠٠٠٠

ويعتبر نياسالاند أشد الأقاليم الثلاثة ازدهاراً بالسكان إذ تبلغ الكثافة حوالى سبعين نسمة للفيل المربع . ونظراً لاهمال التنمية ورعاية وعدم محاولة استغلال الثروة المعدنية ، أصبح الاقليم مورداً احتياطياً لتوفير الأيدى العاملة في خارجه . ويقضى النظام التبع بأن يحصل الافريقيون الذين يرغبون في العمل خارج الاقليم على بطاقات تحقيق الشخصية . وكانت متوسط البطاقات الصادرة ٣٣٨٥٢ خلال الفترة (١٩٤٦ - ١٩٥٠) فأصبح ٥٥٥١٥ في الفترة (١٩٥١ - ١٩٥٥) ثم ارتفع إلى ٧٢٣٠٤ في سنة ١٩٥٦ ، ٧٦٣٤٦٠ في سنة ١٩٥٧ . وفي السنة الأخيرة بلغ عدد أبناء البلاد ممن يشتغلون في خارجها ١٤٠٠٠ من الذكور منهم ١٠٠٠٠ في روديسيا الجنوبية ، ٥٣٠٠٠ في روديسيا الشمالية ، ٢٠٠٠٠ في اتحاد جنوب افريقية والعنصر الاوروى يمثل نسبة ضئيلة لا تذكر من أهل نياسالاند نظراً لأن عدم التفتيش عن مصادر الثروة المعدنية لم يجتذب الأوربيين .

وتقدر نسبة الأجاء من الإفريقيين (١٩٥٦) بحوالى ١٥ في المائة ، منهم ٦٠١٠٠٠ في روديسيا الجنوبية ، ٢٥٨٣٠٠ في روديسيا الشمالية ، ١٦٣٠٠٠ في نياسالاند . وأهم المناطق التي تجتذبهم مراكز التعدين في الروديسيتين ، ولندن ، وللزراع الأوروية في مناطق الراج العالي .

وبالرغم من الحديث عن « المشاركة المنصرية (١) » بقصد خلق « مجتمع متعدد الأجناس » فالواقع الذى لا مراء فيه أن الإفريقيين ، أى أهل البلاد ، يعاملون على أنهم « مواطنون من الدرجة الثانية » . فالجمعية الاتحادية المكونة من ٥٩ عضواً (إثر الانتخابات التي أجريت في ١٢ نوفمبر ١٩٥٨) تضم ١٢ عضواً إفريقيا فقط ، وبذلك يكون جهاز السلطة في يد الأقلية البيضاء . وفي ميدان التعليم تزيد البالغ المخصصة لأبناء الأوربيين عنها بالنسبة إلى الأطفال الإفريقيين كما يتضح من البيان التالي :

(١) راجع ما كتبناه عن اتحاد إفريقية الوسطى في كتابنا « مفكرات القارة الإفريقية » ، الفصل الثالث عشر ، ص ٣٢٠ - ٣٢٢ .

الاتفاق على التلميم في الاتحاد
(بـالـآلف جـنيـه)

السنوات	الأوروبيون	المخصصات الإفريقيون
١٩٥٠	١٦٤١	١١٤٣
١٩٥١	١٦٢٥	١٢٣٨
١٩٥٢	٢٢٨٥	١٤٩٨
٥٧/١٩٥٦	٢٦٦٤	٣٨٩٦
٥٨/١٩٥٧	٥٣٣٠	٤٥٥٧

ويتسكف تعليم الإفريقي ٨٧.٠ من الجنيه مقابل ٢٦١ جنيها للأوروبي -
وتزداد حدة التغير في ميدان الأعباء المالية الواقعة على الطرفين . فبما يتعلق بالضرائب
الباشرة يؤدي جميع الإفريقيين ضريبة الأرض وبلغت حصيلها ١٩٩ مليون جنيه عام
١٩٥٧ بينما تفرض على الأوروبيين ضريبة دخل تصاعدية بلغت حصيلها في العام نفسه
٦٨٥.٠٠٠ جنيه . ولكن الصورة يجب تصحيحها على ضوء دخل كل من
الطرفين حسب آخر ميزانية :

الأوروبيون	الأفريقيون
الدخول الشخصية ١٨٥٦٦	الدخول النقدية ٦١
ضريبة الدخل ٧٩٩	ضريبة الدخل ١٩٩
متوسط الدخل السنوي ٦٦٠	متوسط الدخل السنوي ١٢٠

(بالجنيه)
أما الضرائب الباشرة فيدفعها الطرفان . إلا أنه في عام ١٩٥٥ رفعت الرسوم
الجزئية على السجائر الرخيصة التي يدخلها الإفريقيون ، وفي ميزانية السنة المالية
(١٩٥٦ / ٥٧) زيدت الرسوم على الجوارب الرخيصة للمتوردة . وتطبق السياسة
التصريفية بنفس في روديسيا الجنوبية ، حيث خصصت للمازل الإفريقيين ، وأقيمت
للساكن للمال الإفريقيين خارج المدن والجهات الصناعية وأغلق في وجوههم باب
الارتقاء إلى الحرف الحاذقة ؛ ومنحت لهم أجور منخفضة فهي ٣٠ شلن في الشهر
للمعدنين ، ١٢٥ شلن للعامل الزراعي ، والشهر ٣٠ يوم عمل واليوم ما بين ١٠
١٥ ساعة . أما العامل الأوروبي فأجره ٢٠ شلن في اليوم ذي الثماني ساعات .

ويمثل الأوريون حوالى ٣٥ في المائة من مجموع السكان ، وإن كانت الزيادة في عددهم أكبر وأسرع منها في عدد الإفريقيين ، فشكلوا ٢٦٠٠٠ نسمة في سنة ١٩١١ وزادوا إلى ٦٥٦٠٠ في سنة ١٩٣١ ، ١٧٩٠٤٠ في سنة ١٩٥١ ، ٢٩١٠٠٠ في ختام عام ١٩٥٨ . ويلاحظ أنهم يتركزون في روديسيا الجنوبية التي تضم حوالى ٧٢ في المائة من مجموع الأوريين بالاتحاد كله مقابل ٢٤٧٪ في روديسيا الشمالية ، ٣٨٪ في نياسالاند . ويرجع التركيز في روديسيا الجنوبية إلى صلاحية المرتفعات للإقامة ، وأسبقة التطور الإقتصادى باستخراج الذهب وزراعة الطباق ، وتوافر اللقومات اللازمة للصناعة ، كما أن شبكة الخطوط الحديدية أكثر تقدما منها في روديسيا الشمالية .

أما عن روديسيا الشمالية فقد كان الاعتقاد السائد أنها لا تصلح لاستيطان الأوريين ولذلك لم يتجاوز عددهم ٢٣٠٠ شخص في عام ١٩١٤ ، إلا أنه في عام ١٩٢٥ وقع حادث على جانب كبير من الأهمية باكتشاف النحاس بجوار ندولا في مقربة من حدود كاتانجا بالسكنو ، فندقت رؤوس الأموال وتقاطر البيض سراعا للاستفادة من الإمكانيات الجديدة .

والزيادة السريعة في عدد الأوريين ترجع إلى الهجرة أكثر منها إلى التكاثر الطبيعي ، وكانت السياحة تعمل على تشجيع الهجرة من جانب الأوريين يبلاد الكومنولث وبخاصة المملكة المتحدة . خلال الفترة (١٩٣٨ — ٥٢) كان ما يقرب من ٩٢ في المائة من المهاجرين الأوريين ممن يحملون الجنسية البريطانية ، ونصف هذا العدد من الجزر البريطانية وحوالى ٤٠ في المائة من اتحاد جنوب إفريقيا . وطبقا لإحصاء في ٨ مايو سنة ١٩٥٦ كان الأوريون للولودون في الاتحاد يمثلون ٣٠٢٪ من مجموع البيض مقابل ٣١٨٨٧٪ عن نشأوا في اتحاد جنوب إفريقيا .

وكانت الهجرة مطردة بعد الحرب العالمية الثانية كما يتضح من البيان الآتي :

مهاجرون من :	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
الجزر البريطانية ١٩٤٠٧	٩٢٦٤٠	١٠٣٤٧	٨٢٦١٢	
البلاد الأوربية ١٩١٩٩	١٢٩٥١	١٢٩٥٢	١٢٥٣١	
البلدان الأمريكية ١٦١	٢١١	٢٥٦	٢٢٨	
» الأسترالية ١٠٤	١١٥	١٢٢	١١١	
اتحاد جنوب إفريقية ١٠٢٤٤	١٢١٦٥	١٠٢٠٠	٩٢٣٢٣	
بلاد إفريقية أخرى ١٩٣٢٣	١٢٣٨٠	٩٥٨	٥٩٧	
البلدان الآسيوية ٥٧٥	٧٣٩	٥٨٠	٥٤٩	
	٢٠٢٠١٣	٢٦٢٢٠١	٣٤٢٢١٧	١٦٢٩٥١

ومن الأهداف التي ضعتها اليمن نصب أعينهم تشجيع الهجرة بحيث يصل عددهم إلى ٧٠٠٠٠٠ نسمة في عام ١٩٧٥ ، إلا أن هذه العملية تتطلب مقادير ضخمة من رؤوس الأموال ، كما أن الأمر كله متوقف على تطور الأوضاع السياسية .

وفي عام ١٩٥٦ كان يشغل من الأوربيين ١٠٠٤١٢ منهم ٦٨٢٦ ٪ في روديسيا الجنوبية ، ٢٧٧ ٪ في روديسيا الشمالية ، ٣٧ ٪ في نياسالاند . وحوالي ربع العدد العامل في روديسيا الشمالية يشغل في خدمة شركات البحاس .

(ثالثاً) الزراعة

من النتائج البارزة التي ترتبت على سياسة التمييز العنصري لصالح الأوربيين أن خصصت لهم ، كما في اتحاد جنوب إفريقية وكينيا ، مساحات شاسعة من الأرض بلغت مجملها ١٧٩٩ في المائة من المساحة السكانية للاتحاد . إلا أن الصورة الحقيقية للحالة الماثلة تبدو في روديسيا الجنوبية التي تضم غالبية هؤلاء المستوطنين ، ولذلك تبلغ نسبة الأرض المخصصة لهم ٥٠٥ في المائة مقابل ٢٣٨٧ في المائة للإفريقيين بالرغم من التفاوت البالغ في عدد الفريقين . والجدول التالي يوضح الأحوال في الاتحاد كله وكذلك في أقاليمه الثلاثة ، كل على حدة :

روديسيا الشمالية		روديسيا الجنوبية		نياسالاند		الاتحاد	
ملايين الأفدنة	%	ملايين الأفدنة	%	ملايين الأفدنة	%	ملايين الأفدنة	%
١٨٤٢٤	١٠٠	٩٦٢	١٠٠	٢٣٨٧	١٠٠	٣٠٤٢٣	١٠٠
١٧٣٨٧	٩٤٢	٣٢٢٤	٣٣٧	١٩٧٧	٨٣١	٢٢٥٨٨	٧٤٢
٤٢٦	٢٥	٤٨٦	٥٠٥	١٢٢	٥١	٥٤٢٤	١٧٩
٦١	٣٣	١٥٢	١٥٨	٢٨	١١٨	٢٤١	٧٩

وينبغي أن ندرك أن الأغلبية من السكان الإفريقيين بروديسيا الجنوبية تتركز في معزلي ميتابيلاند Metabeleland وماشونالاند Mashonaland ، وهما منطقتان موجودتان بالحشرة للمروقة باسم تسي تسي ، ولا يتوافر فيهما الماء كما ينعدم في أجزاء منهما ، وهذا فضلاً عن بعدها عن طرق اللواصلات الحديثة . وكذلك يلاحظ أنه حين خُطت حدود للمعزلين والمناطق الأخرى المقررة للإفريقيين لم تكن لدى السلطات بيانات دقيقة عن عددهم ، ولم يؤخذ في الحسبان أثر ظاهرة التكاثر الطبيعي ، ولهذا يخطر السكثرون من الإفريقيين تحت ضغط الحاجة إلى بيع قوة العمل وهي السلعة التي يملكونها ، لأصحاب المناجم والمصانع والمزارع الأوربيين .

أما الأراضي التي حدثت للأوروبيين فيلاحظ بعدها :

١ — أنها كبيرة بالقياس إلى عديم وبخاصة في روديسيا الجنوبية . ففي الوقت الذي لا يتجاوز فيه عدد المستوطنين ١١٥٠٠ نسمة في نياسالاند نجد أن الأرض المخصصة للأفراد أو الشركات ١٢ مليون فدان ، وبالرغم من ضخامة المساحة في الأقاليم الثلاثة فلإنها لا تستغل كلها في الإنتاج ففي موسم ١٩٥٧ / ٥٨ كانت مساحة المزراع الأوربية في الروديسيتين كالآتي :

المساحة بالفدان

٨٥١٩٤٠

روديسيا الجنوبية

١٨٠٠٥٠

روديسيا الشمالية

فكأن الفرض اتخاذ الاحتياطات ازاء احتمالات الزيادة مستقبلا في عدد المستوطنين الأوروبيين بطريق الهجرة من الخارج أو التكاثر الطبيعي في الداخل . وهذا في الوقت الذي تمانى فيه الأرض المقررة لأبناء البلاد ضغطاً شديداً من جانب الناصر البشري .

٢ — روعي في الاختيار الصلاحية لاستيطان الرجل الأبيض ، ووفرة الأمطار نسبياً ، وإمكانية تنويع المحاصيل ، والقرب من المواصلات الحديثة .

ولما كانت الزراعة الأوربية في الروديسيتين من اختصاص الحكومة الإتحادية : لهذا لقيت أوفر العناية من جانب الأخيرة . ففي السنة ١٩٥٧ / ٥٨ أعتق على الجمعات الزراعية الخاصة بالأوروبيين ٦١٢٨٠٠٠ جنية مقابل ١٩٦٧٢٠٠٠ جنية في حالة الإفريقيين . وفي الوقت الذي اهتم مشروع التنمية الأول (١٩٥٥ — ٥٩) بـإياد على اقتصاد هذين الإقليمين بأكبر النفع كتصحيح شبكات المواصلات ، أرجىء تنفيذ مشروع وادي شابر في نياسالاند التي تدخل الزراعة الإفريقية فيها في اختصاصات الحكومة الإقليمية .

المزراع الإفريقية

كان الإفريقيون يمارسون الزراعة لإشباع حاجياتهم المحلية المحدودة وبأساليب بدائية للغاية تقتصر على الحفرقة والفأس ، وعرقون الأشجار ، كما أن الزراعة التي لم تصحبها دورة زراعية أو تسميد ترتب عليها سرعة استنفاد خصوبة الأرض .

وبذلك كان الإفريقيون ينتقلون بعد وضع سنوات إلى أرض جديدة . إلا أن هذا الأسلوب من الزراعة الثقيلة لم يعد مستطاعاً بعد أن تزايد عدد السكان بدرجة كبيرة تفوق مساحة الأرض المخصصة للإفريقيين ؛ كما أن التكاثر الشديد في عدد اللاشية كانت له آثار مدمرة على مناطق الرعى من جهة ونوع اللاشية وإنتاج اللحوم من جهة أخرى . وفي سنة ١٩٥٩ صدر قانون بتنظيم زراعة الإفريقيين Native Land Husbandry Act وتضمن برنامجاً لإعادة تقسيم الأرض إلى وحدات صغيرة ولكنها اقتصادية ، كما قرر مبدأ الملكية الفردية ، ولا يجوز تجمعة الوحدات ، كما لا يشتريها إلا الأفراد الذين لهم حق الزراعة . ومنع تجميع الأرض في أيدي قلائد نص القانون على عدم جواز تملك الفرد الواحد مساحة تتجاوز ثلاثة أمثال الوحدة للقررة .

وعلى تلك التزامات ومسئوليات بشأن المحافظة على خصوبة الأرض وتطبيق الأساليب السليمة ، فإذا لم يتبع تلك التعليمات إرغم على أن يبيع الحق الذي منح الله . وإلى جانب ذلك له حقه في أن يرعى عدداً مقررأ من رؤوس اللاشية في مناطق الرعى التي تظل مملوكة للجماعة والتي تمثل تسعة أعشار للساحة الكلية . وتحديد عدد اللاشية قضى على خطر إفساد التربة ، كما تعين على المزارع في حالة تكاثر اللاشية أن يذبحها ثم يعمل على تسويقها وفي ذلك فرصة لزيادة الدخل . وطبقاً للتقديرات التي نشرت لبيان الأثر الناجم من التشريع فإن الإنتاج زاد بنسبة خمسين في المائة خلال خمس سنوات كما زاد إنتاج الثروة الحيوانية بالنسبة ذاتها خلال خمس سنوات .

وأمم المحاصيل التي ينتجها الإفريقيون القدرة التي تعد الغذاء الرئيسي لهم . إلا أنهم يشكون من وضع المراقيل التي تحول دون قيامهم بزراعة المحاصيل النقدية الملائمة لتصدير إلى الأسواق الخارجية^(١) ، وذلك باستثناء نياسالاند حيث ينتجون كل القطن وجانيأمن الطباقي .

(١) المبعول التالي بين نصيب كل من الأوروبيين والإفريقيين في إنتاج الطباقي ومنه يرى أن إنتاج الأوروبيين زاد خلال الفترة (١٩٤٦ - ١٩٥٦) بنسبة ٢٠٠ في المائة بينما كانت الزيادة في سلة الإفريقيين نصف هذه النسبة .

الزراعة الأوربية

ويخصص الجزء الأكبر من مساحة المزارع الأوربية لإنتاج القذرة ، فمن ١٩٩٠م ١٩٠٣ فدان في رومانيا الجنوبية والشمالية تبلغ المساحة المخصصة لهذا المحصول ٥٤٠٩٧٠ فداناً . ويستخدم جزء من الإنتاج لغذاء الماشية ، أما القسم الأكبر فيباع إلى الإفريقيين الذي لا تمكنهم الظروف الطبيعية والمناخية من إنتاج كل حاجتهم من الغذاء . ولقد زادت الإنتاج من القذرة بدرجة كبيرة في السنوات التالية للحرب الأخيرة فارتفع (بالألف طن قصير) من ١٩٤ في سنة ١٩٤٥ إلى ٤٣٨ سنة ١٩٥٩ ، وبذلك لم تعد البلاد تسكن في حاجتها من القذرة لحسب بل وأخذت تصدر الفائض ابتداء من عام ١٩٥٧ .

لما المحاصيل المعدة للتصدير فهي من النوع الذي له قيمة نقدية عالية بالقياس إلى وحدة الوزن ، بسبب البعد عن الموانئ مما يرفع تكاليف النقل . وعلى رأس هذه المحاصيل الطماطم الذي يحضر إنتاجه المستوطنون البيض في رومانيا الشمالية والجنوبية بصفة خاصة . وكان الإفريقيون يزرعون قبل مجيء الرجل الأبيض ، ثم زرعه الأخير لأول مرة في عام ١٨٩٤ إلا أن الإنتاج والتسويق على أساس تجارى لم يبدأ إلا في عام ١٩١٠ . وحدث توسع كبير في زراعته بعد الحرب العالمية الثانية بسبب شدة الطلب عليه في أسواق بريطانيا التي شجعت زراعته في البلدان الداخلة في منطقة الإسكندرية حتى تقلل الاستيراد من منطقة الدولار . وفي السنة الزراعية

الإنتاج (بملايين الأطنان)

السنة	الإفريقي	الأوربي	المجموع الكلي
١٩٤٦	١٤,١	٥٣,٣	٦٧,٤
١٩٤٨	٢٢,٨	٨٤,٤	١٠٧,٢
١٩٥٠	٢٩,٦	١٦٦,٣	١٤٥,٩
١٩٥٢	١٦,٧	١١٣	١٢٩,٧
١٩٥٤	٢٨,٩	١٣٤,٥	١٦٣,٤
١٩٥٦	٣٠,٣	١٧٩,٣	٢٠٩,٦

١٩٥٧/١٩٥٨ بلغت المساحة المزروعة طباقاً في روديسيا الجنوبية ١٩٢٥٤٨ فداناً ، وفي روديسيا الشمالية ١٣٩٣٠ فداناً ويمثل الطباق حوالى ١٦١ فى المائة من الصادرات الكلية بالاتحاد ، إلا أن أهميته بالنسبة إلى روديسيا الجنوبية بالغة الشأن إذ في سنة ١٩٥٧ بلغت قيمة الإنتاج (بالآلف جنيه) ٢٢٦٣٣ بينما قيمة الانتاج الزراعى كله كانت (بالآلف جنيه) ٤٥٠٨٦ أى أنه يمثل نحو نصف الانتاج الزراعى بهذا الإقليم . والجال واسع أمام هذا المحصول لوجود مساحات كبيرة تصلح له ، إلا أن هذا التوسع رهين بوضع نظام سليم من الدورة الزراعية مع توجيه الاهتمام الكافى إلى التخصيب لأن الطباق من النباتات التى تنهك التربة إلى حد بعيد .

ويلى الطباق الشاى وأكبر مركز له نياسالاند حيث يبلغ الانتاج عشرين ألف طنأ ، كما يجرى التوسع فى زراعته بالمرتفعات الشرقية فى روديسيا الجنوبية ويقدر الانتاج السنوى بحوالى مليون رطل .

وكذلك أدخلت زراعة نبات التنج tung فى نياسالاند بسبب الزيت الذى يستخرج منه إلا أنها لم تحقق الآمال التى كانت معقودة عليها نظراً لانخفاض الأسعار العالمية . وهناك مزارع لإنتاج اللوالج فى بعض للناطق المروية فى الشمال الشرقى من روديسيا الجنوبية .

غير أن اتحاد روديسيا ونياسالاند يشعر بنقص فى بعض اللواد الغذائية وبخاصة القمح وقصب السكر وينتج ما بين ٥٠٣ فى المائة من استهلاكه من القمح (١) ،

(١) فيما يلى بيان عن الفترة ١٩٤٧ / ٥٦ (بالآلف طن قصير)

السنة	الأوربي	الإفريقى	النسبة المئوية من الاستهلاك
١٩٤٧	١	١	٦
١٩٤٨	٣	٢	٢
١٩٤٩	١	١	٥
١٩٥٠	١	١	٤
١٩٥١	١	١	٣
١٩٥٢	١	٢	٥
١٩٥٣	١	٢	٤
١٩٥٤	١	٢	٥
١٩٥٥	١	٢	٣
١٩٥٦	٢	٢	٥

ولا ينتظر التوسع في زراعته إلا إذا نفذت مشروعات الري اللازمة في المناطق التي يوجد فيها هذا النبات وبدأت زراعة قصب السكر على مقربة من شيرونندو Chirundu في وادي نهر زمبزي ، كأن سد متليكوي Mitilikwe يوفر للآل لهذا الغرض في مساحة قدرها ١٦٠٠٠ فدان على مساحة ٣٥ ميلا من السكة الحديدية للتجهة إلى ميناء لورنزو مركيزو . ومن للمشروعات الهامة سد كابل-Kyle قرب فورت فكتوريا لأنه يساعد على ري مزارع القصب واللؤلؤ . وتقام مزرعة مساحتها عشرة آلاف فدان عند إنيانجا Inyanga في روديسيا الجنوبية لإنتاج ١٢ مليون رطلا من الشاي .

ويجرى التوسع في زراعة القطن في نياسالاند بصفة خاصة حيث بلغ الإنتاج أكثر من ١٢ مليون رطل في عام ١٩٥٨ . والاهتمام بزراعته يرتبط بمشروعات صناعة للنسوجات القطنية .

مستقبل التوسع الزراعي

يشتمل اتحاد إفريقية الوسطى على مزايا طبيعية ، فهناك أولا اعتدال المناخ في المناطق العالية ، كما أن ارتفاع درجة الحرارة في الجهات التي يقل ارتفاعها عن التي قدم يسمح زراعة طائفة من المحاصيل للدائرية مثل قصب السكر . وهكذا فالظروف مناسبة لتوسيع الإنتاج الزراعي ، فضلا عن توسيع نطاقه .
إلا أن ثمة عوامل طبيعية أخرى تعتبر من العقبات في وجه هذا التوسع ، نشير إلى أهمها :

أولا : للتوسط السنوي من للطر قليل نسبياً في معظم أجزاء الهضبة إذ لا يتجاوز - كما ذكرنا - ٣٠ بوصة ، مما يحيد من اللعاحات التي يمكن استغلالها في الإنتاج الزراعي .

ثانياً : الطابع الفصلي للمطر وقد تحدثنا عن ذلك في الفصل الأول من هذا الكتاب بالنسبة إلى القارة بوجه عام .

ثالثاً : عدم ثبات الأمطار من حيث موعد سقوطها ، وكميتها ، وتوزيعها على مختلف أنحاء البلاد .

رابعاً : فقر التربة في الكثير من المناطق من حيث اللواد المعدنية اللازمة لنماء النبات ، وبحاجة للواد الفوسفاتية والأزوتية .

على ضوء الاعتبارات السابقة يبدو أن أى برنامج للتنمية الزراعية يجب أن يهدف من جهة إلى توفير المخصبات الكيماوية لتعويض نقص التربة ، وإلى تنفيذ عدد من مشروعات الري من جهة أخرى وذلك بقصد توفير المياه وخاصة في فصل الشتاء .

ومن المشروعات ذات الأهمية الحيوية مشروع وادي شابر في نياسالاند الذي سوف يترتب عليه زراعة ٢٠٠.٠٠٠ فدان ، وهذا بالإضافة إلى فوائد أخرى منها توليد طاقة كهربائية ، وتثبيت مستوى بحيرة نياتاما بفيدللاحة فيها يؤدي إلى نشاط حركة سيد الأسماك . وإقامة سد عند كوندو على نهر سابي يجعل في الإمكان مساحة تتراوح بين ٣٠٠.٠٠٠ ، ٤٠٠.٠٠٠ فدان في منطقة « سابي — لوندى » Sabi - Lundu الواقعة في الجنوب الشرقي من إقليم روديسيا الجنوبية . وسوف تستفيد مساحات كبيرة بوادي نهر زيمبزي من سد كاريبا . وفي روديسيا الشمالية احتمالات كبيرة للتوسع في زراعة قصب السكر والأرز وغيرها من المحاصيل في وادي لوانجوا .

وكذلك يجب الاستفادة من المستنقعات والمناطق التي تفرها مياه الفيضان . ومن ذلك أن مساحة المستنقعات الكبرى والسهول المجاورة في روديسيا الشمالية تبلغ ١٣٧٥٤ ميلاً مربعاً أي مايقرب من ٦ في المائة من مساحة الإقليم .

الثروة الحيوانية

تتركز تربية الماشية في روديسيا الجنوبية حيث بلغ عدد رؤوسها ٣٠٥٨ مليوناً في عام ١٩٥٨ ، يملك الأوربيون حوالى أربعين في المائة منها ويهتم هؤلاء بتربية الماشية وخاصة في المزارع الأكثر جفافاً في المنطقة الجنوبية الغربية من الإقليم . وعدد رؤوس الماشية في روديسيا الشمالية ونياسالاند ١٠.٨ مليون ٣٥٠.٠٠٠ على التوالي . وتصعب العناية عند الأوربيين على إنتاج اللحم وتشغل هناروديسيا الجنوبية للركز الأول في الانتاج . وكذلك ينتج هذا البلد مقادير كبيرة من الزبد والجبن ، وفي

سنة ١٩٥٦ أنتج ١٢٣ مليون رطل من الزبد ، ٢٧٧ مليون من الجبن وتلك الأرقام تمثل ٢٢ ٪ ، ٨٧ ٪ على التوالي من الاستهلاك الداخلي .

وما يفسر وجود مثل هذا العدد الضخم من رؤوس الماشية في روديسيا الجنوبية بالقياس إلى الإقليميين الآخرين خلوا القسم الأكبر منها من ذبابة تسي تسي ، بخلاف الحال في روديسيا الشمالية حيث أكثر من ٦٠ في المائة منها مصاب بهذه الآفة .

والماشية التي يملكها الإفريقيون أقل عدداً مما كان ينبغي أن يكون عليه الحال . ويلاحظ عليهم الأمور الآتية :

- ١ - الاهتمام بعدد الماشية أكثر منه بنوعها ، ولهذا يتصف الحيوان بالضعف .
- والهزال وكية اللحم التي تؤخذ منه أقل بكثير منها في حالة الحيوان عند الأوروبيين .
- ٢ - وجود ذبابة تسي تسي في العزلين الرئيسيين اللذين تقيم فيهما أغلبية الإفريقيين ، مما سلفت الإشارة إليه .
- ٣ - التوسع في الرعي إلى الحد الذي يفوق طاقة للرعى .

٤ - عدم العناية بتوفير القدر الكافي من الملقح وبخاصة حين نجف الحشائش . وتتناقص .

٥ - الجهل بالأساليب العلمية ، وعدم محاولة توليد سلالات جديدة ، أو إحلال الأنواع العالية القيمة .

والإمكانات وافرة أمام تربية الماشية حتى تصبح عنصراً طيباً من عناصر الدخل الزراعي حيث تكثر للناطق ذات للرعى الجيدة ، إلا أنه من الشروط الجوهرية العمل على تطهير البلاد وبخاصة روديسيا الشمالية من الحشرة الفتاكة للماشية إليها .

مصادر الأسمدة

وفي روديسيا الشمالية ونياسالاند مصادر كبيرة للأسمدة في بحيرات تنجانيقا ومرو وبنجويلا ونياسا ، وكذلك في أنهار لوالابا وكافو وزمبيزي . وقدر إنتاج الإقليم الأول من السمك الطازج والمجفف بنحو عشرة آلاف طن ، كما في الوضع صيد عدة آلاف من الأطنان سنوياً من بحيرة نياسا ، وينطبق الأمر ذاته على البحيرة الصناعية التي سوف تتكون بعد تنفيذ مشروع السد المراد إقامته على نهر شايز في نياسالاند ، وكذلك من المستقعات الكبيرة للوجودة في الاتحاد .

الغابات

وللصدر الرئيسى للأخشاب الصلبة غابات وادى زميرى فى روديسيا الشمالية ،
وغربى شلالات شكوتوريا ، وميتابلى لاند فى روديسيا الجنوبية . وفى الوقت نفسه
بدأ تنفيذ مشروعات واسعة النطاق لغرس الغابات من أجل إنتاج الأخشاب اللينة
فى روديسيا الجنوبية ونياسالاند ، وإن كانت العملية أقل نطاقا فى منطقة حزام
النحاس روديسيا الشمالية .

(رابعاً) الثروة المعدنية

أشرنا في مقدمة هذا الفصل إلى أهمية مركز إنتاج إفريقيا الوسطى في الإنتاج العالمي وكذلك الإفرقي من بعض المعادن الرئيسية . وتعتبر الثروة المعدنية العمود الفقري لاقتصاديات هذا البلد ، كما أن فيها دافعاً قوياً على تقدم اقتصادي كبير وبخاصة : في إيجاد أساس قوى للصناعة . ولعل بعض الأرقام كفيّة بإبراز أهمية هذا القطاع . ففي عام ١٩٥٦ مثلاً كانت المعادن (١) تمثل ٧٦ في المائة من الصادرات الكلية للاتحاد . وإليها يعزى قدر كبير من نشاط عناصر الاقتصاد القومي الأخرى ، ففي سنة ١٩٥٤ استخدمت صناعة التعدين ٢٨ في المائة من الفحم والكوك ، ٦٦ في المائة من الكهرباء ، وكانت تمثل ٥٨ في المائة من حمولة السكك الحديدية .

وشهدت الفترة التالية للحرب الأخيرة توسعاً كبيراً في الإنتاج المعدني (٢) كما يتضح من البيان التالي عن الاتحاد كله :

الأرقام القياسية لحجم الإنتاج

(١٩٤٩ = ١٠٠)

السنة	النحاس	الذهب	الأسبستوس	الكروم	الزنك	الفحم	الرصاص
١٩٣٩	٧٣	١٥٠	٧٣	٥٧	٥٠	٥٨	—
١٩٤٥	٦٧	١٠٧	٧٠	٧٦	٥٨	٨٧	١٣
١٩٤٦	٦٣	١٠٣	٧٠	٦٢	٦٥	٨٤	٥٠
١٩٤٧	٦٦	٩٩	٦٨	٦٤	٨١	٧٩	١٠٠
١٩٤٨	٧٤	٩٧	٨٦	٩٥	٨٥	٨٨	٨١
١٩٥٠	١٠٦	٩٧	٩٠	١٢٠	٩٦	١١١	٩٤
١٩٥١	١١٩	٩٢	٩٨	١٢٤	٩٦	١٢٠	١٠٠

(١) باستثناء الباتك القمعية .

(٢) باستثناء الذهب .

السنة	النحاس	الذهب	الأمستوس	الكروم	الزنك	الفحم	الرصاص
١٩٥٢	١٢٠	٩٥	١٠٦	١٣٢	١٠٠	١٣٣	٨٨
١٩٥٣	١٤٠	٩٥	١١٠	١٧٣	١٠٨	١٣٧	٨٩
١٩٥٤	١٢٦	١٠١	١٠٠	١٦٥	١١٥	١٢٣	١٠٦
١٩٥٥	١٣٢	٩٩	١٣١	١٦٨	١١٩	١٧٣	١١٣
١٩٥٦	١٤٨	١٠٢	١٤٨	١٦٧	١٢٣	١٨٥	١٠٠

وتعتبر روديسيا الشمالية المركز الرئيسى لاستخراج النحاس ، ويلاحظ أن في حوالى ٩٥٪ من الإقليم منحت امتيازات التنقيب عن المعادن واستغلالها إلى الشركات الكبرى . وتوفر صناعة تعدين النحاس مجال العمل للأوروبيين والإفريقيين ونسبة عالية من الدخل القومى والإيرادات العامة بالاتحاد ، كما يتضح من الأرقام التالية :

- ١ - فى ديسمبر عام ١٩٥٦ كان يعمل فيها ٧١٥٨ أوروبياً ، ٣٩١٥٣ من الإفريقيين . وبلغ عدد الذين يقيمون فى مناطق التعدين وفى المدن المجاورة التى تعتمد عليها ٣١٠٤٨ من الأوروبيين ، ١٩٥٥٦٠ من الإفريقيين ، ٥٦٠ آسيويًا .
- ٢ - وكذلك قدر أنه فى عام ١٩٥٥ كانت صناعة النحاس تمثل ٢٩٪ من الإنتاج القومى الصافى ، ٣٢٪ من الدخل القومى الصافى ، وتعد الحكومة الاتحادية بنسبة ٣٧٪ من مجموع الضرائب التى تحصل عليها .

وقدر الاحتياطى من خام النحاس فى عام ١٩٥٨ بنحو ٦٩٢ مليون طن (تقريباً)، ولكن المشتغلين بالأبحاث الجيولوجية يؤكدون أن الاحتياطيات الفعلية أكبر بكثير من الأرقام المنشورة ؛ وما زالت أعمال التنقيب تجرى على نطاق واسع من جانب شركات النحاس الكبرى فى الشمال الغربى والجنوب الغربى من منطقة إلزام النحاسى Copperbelt وفى منطقة أخرى على نهر لاوبولا Laupula .

وتقدمت صناعة النحاس الكهربائى وزاد الإنتاج منه بسرعة فى السنوات الأخيرة ، وأقيم فى عام ١٩٥٨ مصنع لهذا الغرض عند ندولا Ndola ، ووصل إلى أقصى طاقته الإنتاجية فى عام ١٩٦٠ .

ومن المعادن الأخرى بروديسيا الشمالية المنجنيز الذى زاد إنتاجه ٢٢ مرة

فيما بين عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥٨ ، والكوبالت ، وكذلك الرصاص والزنك عند بروكن هل Broken Hill إلى الجنوب من الحزام النحاسي والاحتياطيات وافرة كما توجد مقادير كبيرة في مناطق كثيرة لم تمتد إليها يد الاستغلال بعد .

وبلغت القيمة الكلية للمعادن التي أنتجت عام ١٩٥٨ : ٧٧٢٦٢٠٨٦٦ : جنيها . وفيما يلي بيان عن أهم المعادن :

المعادن	الوزن	القيمة بالجنيه
الذهب	٢٠٦٧٥	أوقية ٤٤٧١٧
الفضة	٥٥٦٥٢٣	» ١٧٢٠١٩٣
الكوبالت (المدن)	٢٠٠٩٥٠	هندردويت ١٨٨٧٧٠١٢٠
الكوبالت (غيره)	١٢١٠١٦٨	» ١٠٠٦٨٨٣٠
النحاس	١٣٤٣٣٠٩	طن ٢٣٣٣٤٩٣٨٠
النحاس (الكهربائي)	٢٤١٠٥١٦	طن ٤٦٠٦٥٩٠٩١
الرصاص	١٣٠٠٤٣	طن ٩٤٩٠٤٠٦
الزنك	٣٠٠٢٥٠	طن ١٠٩٩٤٠٦٣١
الحجر الجيري	٤٠٩٠٠١٧	طن ٣٥٣٠٨٥٩
المنجنيز	٤٤٠٥٩٥	طن ٥٧٥٠٢٤٤

ومن ذلك البيان يتضح أن النحاس بنوعيه يمثل ٨٤٫٤ في المائة من قيمة الإنتاج المعدني في الإقليم ، كما بلغت النظر ارتفاع قيمة النحاس الكهربائي بشكل ظاهر .

أما في روديسيا الجنوبية فالإنتاج المعدني أكثر تنوعاً وإن كان أقل أهمية منه في روديسيا الشمالية ، إذ لم تتجاوز قيمته ٣٥٠٣ مليون جنيه في سنة ١٩٥٨ . وبدأ النشاط التعدين باستخراج الذهب في مستهل القرن الحالي واجتذب عدداً كبيراً من الأوروبيين الذين توقعوا أن تكون الإمكانيات مثلها في اتحاد جنوب إفريقيا . وكان يمثل أكثر من نصف المدخل القومي بالإقليم ولكن هذه الأهمية النسبية أخذت تضائل بسبب النشاط الكبير في استخراج المعادن الأخرى .

وبدا تعدين الأسبستوس في عام ١٩٠٨ واتسع نطاق الإنتاج فزاد من ٦٥ ألف طن سنة ١٩٥٠ إلى ١١٥ ألف سنة ١٩٥٨ وأصبح الآن يشغل الحل الأول من حيث القيمة في الإنتاج للمعدن في روديسيا الجنوبية . ويستبر هذا الإقليم البلد الأول في إنتاج الأسبستوس ذي الدرجة العالية والثالث من حيث الإنتاج الكلى .

ـ وأهمية الكروم آخذة في الزيادة السريعة ، ويوجد في مناطق عدة على طول Great Dike وأمام مراكزه في سيلوكوى Selukwe . وكانت صعوبة للواصلات من الظروف التي حدثت من الإنتاج وبعد أغلبية للتصدير ، ولكن أمكن التغلب على هذه العقبة بإنشاء الخط الحديدى الجديد إلى لورنزو مريكزو . وفي ٣١ مارس سنة ١٩٥٧ زاد مقدار ماقل من هذا المعدن بنسبة ٤٥ في المائة عن السنة التى قبلها .

ومن المعادن التى أخذت تشغل مركزاً هاماً في إقتصاد روديسيا الجنوبية البلاتيت Pelatite والماجنيزيت والنحاس . واكتشفت منطقة غنية جداً بالنيكل على بعد أربعين ميلاً غرب بلدة جوتوما Gutooma وأقيم في عام ١٩٥٧ مصنع تجريبى . هذا وإن في وجود احتياطات كبيرة من الفحم وخام الحديد ميا سوف يؤدي في المستقبل إلى إقامة صرح إقتصادى أكثر ترابطاً وتكاملاً .

والبيان التالى يوضح إنتاج المعادن الرئيسة وقيمها بروديسيا الجنوبية في عام ١٩٥٨ (بالطن القصير الذى يساوى ١٠٠ باوند أو ٩٠٧ ر . من الطن الترى) :

المعدن	كمية الإنتاج	القيمة بالجنيه الإسترلينى
الأسبستوس	١٢٧١١٥	٧٥٩٣٧٢٦
الكروم	٦١٨٨٢٥	٣٩٧٦١٥٣٨
الفحم	٣٨٩٧٢٢٠	٣٣٣٧٨٦٠
النحاس	٨٤٣٠	١٠٠٣٦٩٢
الحجر الجيرى	١٠٥٧٢٧٢	٢٠١٧٧٥
الذهب (بالأوقية)	٥٥٤٣٨٥	٦٩٥٠٢٥٠٢

ولا تلعب الثروة المعدنية دوراً في نياسالاند إذ كان المعتقد أنها غير ذات قيمة ، كما أن البيض ينظرون إلى هذا الإقليم بوصفه مورداً للأيدى العاملة .

وبالرغم من تخلف عمليات البحث فالمعروف أن هناك احتياطات من البوكسيت تقدر بنحو ستين مليوناً من الأطنان ونسبة الألومينا في الخام ٢٧ في المائة . ومن المنتظر استغلال البوكسيت لإنتاج الألمنيوم بعد توافر القوة الكهربائية في حالة تنفيذ مشروع وادي شابر . ومن المادن الأخرى التي ثبت وجودها الأسبستوس والجرافيت واليكسا والإلنيت « ilmenite » .

أثر التوسع في الإنتاج المعدني

هذا التوسع الكبير حالياً ومستقبلاً في إنتاج الرّوة المعدنية له آثار سيئة يمكن إجمالها فيما يلي :

١ - تجتذب صناعة التعدين الألوف من الإفريقيين الذين يغادرون المنازل ومناطقهم الأصلية وبذلك يقل عدد الأيدي العاملة هناك مما يؤثر تأثيراً ضاراً على الزراعة .

٢ - وتدفق هذه الأعداد الكبيرة يثير مشاكل اجتماعية كبيرة وفي مقدمتها عدم وجود المساكن الكافية ، كما أثت الصناعة لانستوعبها جميعاً ويظل فريق كبير متطللاً .

٣ - اعتماد الرخاء على بعض المادن الرئيسية وفي هذا خطر كبير إذ يصبح البلد تحت رحمة الطلب في الأسواق العالمية .

(خامساً) الوقود

من للشركات الرئيسية التي كانت تواجه اتحاد إفريقية الوسطى خلال السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية والتي تميزت بنشاط واسع في أعمال التعدين بصفة خاصة ، عدم توافر الوقود إذ لم يكن في وسع شركة مناجم فحم وانسكي Wankie Colliery Company إنتاج القادر اللازمة من الفحم ولهذا كثيراً ما كانت شركات النحاس في روديسيا الشمالية تضطر إلى قطع الأخشاب من الغابات مما يرفع تكلفة الوقود ثلاث مرات بالقياس إلى الفحم ، كما كانت تلجأ إلى استيراد الفحم من اتحاد جنوب إفريقية وأمريكا . ففي سنة ١٩٥٣ ، تلا كانت هذه الشركات تحتاج إلى ثمانين ألف طناً من الفحم شهرياً ولكن شركة وانسكي لم تتمكن من إمدادها بأكثر من ٥٠٠٠ رطل طناً . إلا أنه لما أمكن التظلم على العقبة الناشئة من قصور الإنتاج الحلي من الفحم واجهت الشركات مشكلة لا تقل خطورة وتتمثل في عجز الخطوط الحديدية الروديسية عن مواجهة الزيادة في إنتاج الفحم والطلب عليه . ففي يناير من عام ١٩٥٦ قدرت الطاقة الإنتاجية لشركة وانسكي بأربعة ملايين ونصف مليون طن سنوياً ولكن السكك الحديدية لم تتمكن خلال تلك السنة من نقل أكثر من ٣٧ مليوناً ولهذا وجدت الشركات نفسها مضطرة خلال النصف الأول من عام ١٩٥٦ إلى استيراد سبعين ألف طن عن طريق سكة حديد بنجويلا . وترتب على عدم توافر الوقود فرض قيود على استهلاك الكهرباء ، ولهذا نجد أن مصنع الفيروكروم الذي أنشئ في جويلو Gwelo في أوائل الخمسينات لم يكن يعمل بكامل طاقته الإنتاجية بسبب نقص القوة المحركة .

هذا الذي قدمناه عن النقص في الوقود ليس معناه قصور الاحتياطيات ، بل على العكس من ذلك فإن الأخيرة ، سواء في حالة الفحم أو القوة الكهربائية ، كبيرة القدر حتى وفق البيانات غير الوافة للمروفة حتى الآن ، وتكفي لمواجهة احتمالات التوسع الصناعي في المستقبل .

وتقع مناجم وانسكي على مسافة مائتي ميل إلى الشمال الغربي من مدينة بولاوايو Bulawayo وثمانية وستين ميلاً من مسقط مكنورنيا . وتقدر الاحتياطيات بنحو (١٠ م - إفريقية)

٥٢٠٠ مليون طن من الفحم القيرى bituminous وقدر كبير منها مما يصلح لإنتاج الكوك . ومعظم الفحم التابع لمناجم الشركة قريب من سطح الأرض ، وتراوح غثاة الطبقة الرئيسية بين ٣٤،١١ قدماً . وفي السنة المنتهية في ٣١ أغسطس ١٩٥٦ بلغ الإنتاج ٣٦٩٥٠٠ طن من الفحم ، ٢٤٣٠٠٠ طناً من الكوك ؛ إلا أن الطاقة الإنتاجية لمناجم وانسكي تقدر الآن بنحو ٥ مليون طن في السنة ، بسبب ترشيد الأساليب المستخدمة في التعدين .

ويقدر أن الفحم موجود في منطقة مساحتها ٢٠٠ ميل مربع تقع في إقليم القلم الأذن والأوسط روديسيا الجنوبية ومعظمها في القسم الشمالي الغربي من هذا الإقليم والباقي في الجنوب الشرقي . ودرس المختصون مشروعاً لاستخراج الفحم من لومبي Lubimbi الواقعة على مسافة خمسين ميلاً شرق وانسكي وثلاثين ميلاً شمال الخط الحديدي ، أو من مكان شديد القرب من كيو كيو Que Que ، والغرض من ذلك خفض تكاليف نقل الفحم إلى مصنع الحديد والصلب القائم على مقربة من رسكوم Riscom . ويقدر احتياطي الفحم في منطقة سابى الغربية West Sabi بنحو ٢٥٠٠ مليون طن ، ولكنه ليس من النوع الذى يصلح لعمل الكوك . كما تبلغ نسبة رماد الفحم ٣٥ فى المائة ، وهذه اعتبارات تقلل من قيمته .

واكتشف الفحم كذلك في روديسيا الشمالية شمالى نهر زمبزي ، كما توجد حقول في نياسالاند وبعضها في جبال فيبيا Vipya بالشمال والبعض الآخر في أقصى الجنوب .

وبالرغم من ضخامة الأرقام المنشورة عن الاحتياطيات « المحتملة » من الفحم ، إلا أنه يبدو أنها دون الحقيقة بكثير ، وما زال المجال واسعاً أمام مزيد من الدراسات الجيولوجية للتقيب حتى يتسنى وضع تقدير أكثر دقة .

إلا أنه لا ينتظر التوسع في إنتاج الفحم عنه في الوقت الحاضر بسبب التناقص في الطلب المحلي والخارجي عليه في السنوات الثلاث الأخيرة ، ولذلك نلاحظ هبوطاً في الصادرات من ٧٩٧٠٠٠ ألف طن (١٩٤٨ - ١٩٥٠) إلى ١٤٨٠٠٠ (١٩٥٥ - ٥٧) وهذه نسبة كبيرة ، كما أن استهلاك شركات النحاس انخفض إلى ٨٠٥٧٤٥ طن في سنة ١٩٥٨ بعد أن كان ٩٤٥٥٧٢٢ طناً في السنة

التي قبلها . وما من شك أن الكهرباء للتولدة من سد كاريا ومنبت للتبروعات
للمائة التي يحترم تنفيذها في المستقبل من العوامل التي سوف تقلل من الطلب
على الفحم .

الكهرباء

وإزاء ما كانت تمنيه البلاد من النقص في الوقود بذلت جهود كبيرة لإنتاج
الطاقة الكهربائية ، وكان الاعتماد الأعظم على المحطات الحرارية . ورتب على تلك
السياسة أن وصل إنتاج الكهرباء إلى ٢٤٣٢ مليون كيلوات ساعة في عام ١٩٥٧ .
والبيان التالي يوضح سرعة التطور واتساع مداه خلال السنوات الخمسة من ١٩٤٨
إلى ١٩٥٧ ، والذي جعل من اتحاد إفريقية الوسطى البلد الثاني في إفريقية سواء
من ناحية كمية الكهرباء المنتجة أو متوسط نصيب الفرد من الكهرباء ، وهذا
التوسع يمكن بطبيعة الحال النشاط الاقتصادي في البلاد .

إنتاج الكهرباء في الدنة

(١٩٥٧ — ١٩٤٨)

نصيب الفرد من الكهرباء (بالكيلوات ساعة)			الإنتاج الكلي (بملايين الكيلوات ساعة)			
١٩٥٧ — ١٩٥٥	١٩٥٢ — ١٩٥٠	١٩٤٨	١٩٥٧ — ١٩٥٥	١٩٥٢ — ١٩٥٠	١٩٤٨	
٥٧٥	٤٦١٫٢٦	٠٠	١٢٦٥	٨٧٧	٠٠	روديسيا الشمالية
٤٩١٫٢٦	٣٠٦٫٢٢	١٦٥	١٢٢٩	٦٤٣	٣٣٠	روديسيا الجنوبية

ولضمان الحصول على القدر الكافي من الوقود عقد إتفاق مع « اتحاد التعدين
بكانانجا الملاية » بتقديم بمقتضاه ابتداء من عام ١٩٥٧ محطة لو مارتينيل (Le Martinel)^(١)
إلى شركات النحاس الروديسية كمية من الكهرباء قدرها ٥٠٠ مليون كيلوات ساعة
في السنة . وتنتقل الكهرباء مسافة طولها ٣٠٠ ميل .

(١) تم هذه المحطة على نهر لوالابا Lualaba في الكونغو ، وطاقتها ٢٤٨٠٠٠
كيلوات . والإتفاق المشار إليه يظل قائماً إلى أن يتم إنتاج الكهرباء من مشروع كاريا .

وفي عام ١٩٥٥ بدأ تنفيذ مشروع كاريا ويتضمن :-

(أولا) بناء سد على نهر زميرى ، إرتفاعه ٤٠٠ قدم وطوله ١٨٠٠ قدم .

(ثانياً) إنشاء محطتين لتوليد الكهرباء على جانبي النهر ، وتكون كل منهما من ست وحدات طاقة كل منها ١٠٠٠٠٠ كيلوات .

وقد تم إنشاء السد ، وترتب عليه وجود بحيرة صناعية ضخمة طولها ١٧٥ ميلا وعرضها ٢٠ ميلا ، كما أغرقت مساحة من الأرض قدرها ٢٠٠٠ ميل مربع . وفي يناير سنة ١٩٦٠ بدأ نقل الكهرباء إلى مناجم النحاس في روديسيا الشمالية ، وسوف يتم فيما بين عامى ١٩٦٠ ، ١٩٦٢ الارتباط بالمحطات الحرارية في سالسبورى وبولاوايو ولوزاكا . وسوف تكون كمية الكهرباء ٨٥٠٠ مليون كيلوات ساعة . ولا شك أن للمشروع يؤدي إلى تعديل كبير في مركز القوة المحركة في الاتحاد . وتجري الأبحاث لإنشاء محطات هيدروليكية على نهر كافو Kafue .

وفي الوقت الذى كان يجرى فيه إنشاء سد كاريا جرت توسيعات مهمة في عدد من المحطات الحرارية وأنشئت محطات أخرى ؛ فزيدت طاقة محطة لوزاكا بنسبة ١٥٠ ٪ سنة ١٩٥٨ كأنتم إنشاء محطة بسالسبورى في عام ١٩٥٧ .

ولم يكتشف البترول حتى الآن في اتحاد إفريقيا الوسطى ، إلا أن ثمة تفكير يهدف إلى استخراجه من الفحم . هذا ودلت الأبحاث التى أجريت على وجود خامات اليورانيوم ، ونشط التقيب عنها على نطاق واسع في منطقة نهر مبودزى Mpudzi وكذلك على طول الشواطىء الجنوبية الشرقية لبحيرة نياسا ، وفي إقليم حزام النحاس . روديسيا الشمالية .

قيمة الإنتاج للمدني
(بملايين الجنيحات الرودية)

السنة	النحاس	الذهب	الكروم	الزئبق	القصم	الرماس	معدن أخرى	المجموع الكلي
١٩٣٩	٩٥	٦٢	١٠٢	٠٢	٠٤	—	٢	١٩٦
١٩٤٥	١١٢	٥٤	١٠٨	٠٤	٠٧	٠١	١٣	١١١
١٩٤٦	١٢٣	٤٧	١٠٧	٠٣	٠٧	٠٥	١	٢٢١
١٩٤٧	٢٠٤	٤٥	١٠٧	٠٤	٠٦	١٣	٠٦	٣١١
١٩٤٨	٢٥٩	٤٤	٢١	٠٨	٠٧	١٢	١٤	٣٨٧
١٩٤٩	٣١٣	٥٢	٤	١٠	٢	١٤	١١	٤٦٩
١٩٥٠	٤٣٤	٦٤	٤٦	١٢	٣١	١٥	١٦	٦٢٩
١٩٥١	٦٢٢	١٦	٥٥	١٥	٥٩	١٣	٢٣	٨٧٢
١٩٥٢	٧١٩	٦٢	٦٧	١٨	٢٩	١٨	٣٨	٩٩٧
١٩٥٣	٨٩٧	٦٣	٦٥	١٩	١٩	٢٦	٤٦	١١٤٥
١٩٥٤	١١٢٢	٦٧	٥٩	٢١	٢١	٢٧	٤٢	١١٦٣
١٩٥٥	١١٦٥	٦٥	٧١	٢٥	٢٥	٢٤	٣٣	١٤٣٥
١٩٥٦	١٢١٤	٦٧	٨٥	٢٧	٢٨	٣٧	٥	١٥٢٦

(سادسا) المواصلات

كانت الشكك الحديدية والطرق البرية عاجزة بشكل خطير خلال السنوات التالية للحرب الأخيرة عن مواجهة الضغط المتزايد عليها سواء لنقل الفحم من مواطن إنتاجه إلى مراكز الاستهلاك الرئيسية مما سلفت الإشارة إليه أو للمنتجات المعدنية للمدة للتصدير . تلك الظاهرة كثيراً ما ترتب عليها وقف العمل بصفة مؤقتة في مناجم النحاس روديسيا الشمالية ، وتراكم مقادير كبيرة من الأسبستوس والسكرام في مراكز الإنتاج ، وفرض القيود على الاستهلاك من السكرباء ، وقص كبير في مواد البناء (١) . ومن هنا تبدو العلاقة الوثيقة بين النشاط الإقتصادي في اتحاد إفريقية وبين وسائل النقل والمواصلات .

ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل إن الصورة تبدو أشد تعقيداً حين نذكر أن الاتحاد لا يطل على البحر وإنما يبعد عنه مسافات طويلة مما يجعل تكاليف نقل السلع الصادرة أو المستوردة ترتفع بصورة ملحوظة وتصبح عبئاً يحول دون تصدير المنتجات الكبيرة الحجم والقيمة نسبياً ؛ وهذه الحقيقة واضحة في القطاع الزراعي حيث يركز المستوطنون الأوروبيون جهودهم في إنتاج ما له قيمة نقدية عالية بالقياس إلى الوزن والحجم مثل الطبايق واللواح والشاي . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن البعد عن البحر جعل الاتحاد يعتمد على الموانئ الواقعة في البلدان المجاورة وما تشتمل عليه الأخيرة من تسهيلات في النقل . ولقد ظل الاتحاد زمناً طويلاً يتخذ من ميناء يرا في موزمبيق للنفد الرئيسي لتجارته الخارجية مما ترتب عليه اشتداد الضغط على الميناء حتى كانت السفن تبقى راسية شهوراً قبل أن يصبح في الإمكان تفريغ شحناتها أو شحنها بالمنتجات للمدة للتصدير . ولم يبدأ ذلك الضغط يخف إلا في أواخر عام ١٩٥٥ حين أمكن مد خط حديدي إلى ميناء لورنزو مركيزو في الجزء الجنوبي من موزمبيق . وكذلك يستخدم الاتحاد بعض موانئ اتحاد جنوب إفريقية ولكن من الصعب أن يكون ذلك في صالح روديسيا الشمالية بسببه طول المسافة . وكانت شركات النحاس تستورد بعض حاجتها من الفحم عن طريق

سكة حديد بنجويلا في أنجولا : كما أنه ابتداء من عام ١٩٥٧ أخذت تصدر كميات من النحاس عن طريق السكة الأخيرة وميناء لوبيتو بعد أن تم الاتفاق على إحلالها من الشرط الذي كان يقضى عليها باستخدام السكك الحديدية الروديسية . إلا أن من عيوب استخدام طريق أنجولا ضرورة اختراق أراضي جمهورية الكنفو مما يزيد من طول للسافة . ولأشك أن اضطراب إتحاد روديسيا ونياسالاند إلى استخدام موانئ البلدان المجاورة أدى إلى ربط السكك الحديدية فيه بثقلها في هذه البلدان مما سوف نشير إليه .

وتبدأ شبكة الخطوط الحديدية الروديسية من أومتالي Umtali إلى سالسبوري وبولاوايو وفنجستون ولوزاكا وحزام النحاس . وهي ترتبط بالبلدان المجاورة على النحو الآتي :

- ١ - مع سكة حديد بيرا وكان ذلك للبناء النفذ الرئيسى لتجارة الأعواد الخارجية .
- ٢ - في عام ١٩٥٥ أمكن وصلها بالسكة الحديدية للتجهة إلى ميناء لورنزو مريكزو .

٣ - بسكة حديد اتحاد جنوب إفريقية عند بلدة مافيكينج Mafeking

- ٤ - بسكة حديد « الكنفو الأدنى » - كاتانجا » ومنها إلى ميناء لوبيتو عن طريق سكة حديد بنجويلا .

أما في نياسالاند فهناك خط حديدى واحد رئيسى يمتد من ساليا على بحيرة نياسا إلى ميناء بيرا . وتعتبر هذه البحيرة من أهم وسائل النقل للآية الداخلية بالإقليم واسكن يحد من أهميتها تعرضها لمواصف خطيرة تهب من وقت إلى آخر ، وتفاوت مستوى الماء فيها ولذلك فمن النتائج التى سوف ترتب على تنفيذ مشروع وادى شابر تثبيت مستوى الماء مما يتيح للملاحة المنتظمة على الدوام .

وهناك مشروعات عدة تهدف إلى تحسين شبكة للواصلات الحديدية ، أهمها :

- ١ - ربط خط « جويلا - أومتوما » في روديسيا الجنوبية بالخط الرئيسى عند أودزى Odzi قرب أومتالي مما يوفر مسافة طولها ١٥٠ ميلا بالنسبة إلى الصادرات من روديسيا الشمالية وجنوبى غرب روديسيا الجنوبية .

- ٢ - إنشاء وصلة بين سينويا في روديسيا الجنوبية وكافرو في روديسيا الشمالية

وبذلك تقل للمسافة من لوزاكا وحزام التحاس إلى سالبورى وييرا بحوالى ٥٠٠ ميل .

٣ — ربط السكك الحديدية فى الاتحاد بشبكة تنجانيقا وبذلك يتسنى استخدام موانئ البلد الأخير مثل دار السلام ويساعد على زيادة الارتباط التجارى بين البلدين . وهذا المشروع يتفق مع السياسة التى ترى إلى إنشاء اتحاد كبير فى شرق إفريقيا من أوغنده وكينيا وتنجانيقا وتتضم إليه نياسالاند وروديسيا الشمالية إذا انفصلتا عن اتحاد إفريقيا الوسطى^(١) .

٤ — إنشاء خط حديدى مباشر إلى ساحل المحيط الأطلسى عند Baio dos Tigres أو موزامبيك فى أنجولا ؛ أو تحقيق الإصال المباشر بسكة حديد بنجويلا دون الحاجة إلى المرور عبر أراضى الكونغو .

٥ — ضرورة تحسين الخطوط الحديدية الحالية وتجديد المربات والقاطرات .

الطرق البرية

ويبلغ طول الخطوط البرية فى الاتحاد أكثر من ٦٣٥٠٠ ميل ، منها ما طوله ١١٥٠٠ ميل يعتبر من الطرق الرئيسية . والطرق البرية تربط للرا كز الرئيسية بعضها ببعض وكذلك بالبلدان المجاورة . أما الطرق الفرعية فالغرض منها خدمة للناطق الزراعية .

وقد تضمن مشروع التنمية الأول (١٩٥٥ — ٥٩) إتفاق ٦٣٣ مليون جنيا (بخلاف تكاليف مشروع سد كاريبا) ، وخصصت أكبر نسبة وقدرها لربطون فى المائة للسكك الحديدية والطرق والكبارى وغير ذلك مما يرفع مستوى المواصلات فى البلاد .

(١) راجع فى هذا الموضوع كتابنا « مستقبل كينيا واتحاد إفريقيا الشرقية » القسم الثانى

عشر ، ص ١٠٦ — ١٢١ .

(سابعاً) الصناعة

ما تزال الصناعة في اتحاد إفريقية الوسطى تحتاز المراحل الأولى من تطورها بالرغم من سرعة التقدم الذي تحقق في السنوات الأخيرة وبخاصة في روديسيا الجنوبية بحيث صارت الصناعة تمثل حوالى ١١ في المائة من الإنتاج الكلى في الاتحاد . وما من شك أن هذا التقدم يبنى بالكثير من الإحتمالات التي سوف يتمخض عنها المستقبل . إلا أننا نلاحظ على الصناعة في الأقاليم الثلاثة اختلافا نوعياً وكبياً . فهى في نياسالاند عنصر قليل الأهمية من عناصر اقتصادها وتقتصر بصفة كلية على معالجة واعداد الغلات النباتية القديمة مثل الشاي والقطن . وكذلك تصب عملية التصنيع في روديسيا الشمالية على معالجة المعادن المنتجة من حيث تركيبها وصهرها وتفتيتها . أما في روديسيا الجنوبية فالصناعة تتميز بالتنوع بحيث أصبحت تشمل معظم المجالات الهامة . فضلاً عن هذا فتقدمها كان سريعاً ومطرداً . وبما يشهد بهذا أنه فيما بين عامى ١٩٣٨ ، ١٩٥١ زاد عدد المنشآت الصناعية (بالآلاف) من ٢٩٩ إلى ٧٣٢ ، وارتفع عدد العاملين (١) فيها (بالآلاف) من ١٨ إلى ٦٨ ، فكانت الزيادة في العالة كانت أربع مرات وهى نسبة كبيرة تدعو إلى الدهشة . وسارت الحركة التصنيعية قدماً فيما يمد عام ١٩٥١ ، بحيث لو اعتبرنا الرقم القياسى للإنتاج يساوى (١٠٠) في سنة ١٩٥٣ فإننا نجد أنه ارتفع إلى ١٥٧ في سنة ١٩٥٧ مقابل ٨٩ سنة ١٩٥١ وهى زيادة تبلغ حوالى ٧٦ في المائة .

ومن الأدلة الأخرى على النشاط الصناعى أنه فيما بين عامى ١٩٥٤ - ١٩٥٧ مثلاً هبطت نسبة (%) الواردات من للنسوجات من ١١٩٧ إلى ٨١١ من مجموع واردات الاتحاد ، بينما زادت في حالة المواد الأساسية .

ويرجع هذا التقدم الصناعى إلى أسباب عدة نذكر منها :

(أولاً) ترتب على نشوب الحرب العالمية الثانية انقطاع ورود الكثير من للتحجات الاستهلاكية ومن هنا وضحت الضرورة التي تدعو إلى إقامة الصناعات التي تخرج أمثال هذه السلع .

(١) ومؤلفاء يشملون الموظفين الفنيين والإداريين والكتابيين والمال البديوين من الأوربيين والإفريقيين .

(ثانياً) وبالرغم من انتهاء الحرب ظلت أسعار السلع المستوردة مرتفعة لعدة سنوات فكان ذلك دافعاً على التوسع في الإنشاءات التي قامت خلال الحرب .

(ثالثاً) زادت هجرة الأوربيين إلى الاتحاد وبخاصة إلى روديسيا الجنوبية في فترة ما بعد الحرب ، وتمعين تدبير أعمال زاولونها . وبالرغم من وجود مساحات كبيرة خصصة للبيض وذات إمكانات وافرة للاستغلال الزراعي ، إلا أنه لم يكن من اليسير استخدام الأيدي العاملة الأوربية الأصل والتي وفدت على البلاد ، في الزراعة بسبب الاعتماد على العمال الإفريقيين الذين كان أصحاب المزارع يفضلونهم نظراً لفضالة الأجور التي تدفع لهم . وعلى ذلك كان من الطبيعي تنشيط الصناعة حتى يكون فيها وفي الحرف الأخرى الناشئة عنها والمرتبطة بها مجال للمهاجرين البيض .

(رابعاً) تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على الاتحاد بعد الحرب . وإذا كان اهتمامها الأساسي ينصب على التعدين والنقل وتوليد الكهرباء ، إلا أن جانباً منها اتجه نحو الصناعات التحويلية ، ولذلك نرى أن أول مصنع للأسمت قام في سنة ١٩٥٠ بفضل « هيئة تنمية المستعمرات » التي قدمت مليوناً من رأس المال اللازم للشروع والبالغ ١٣٣ مليون جنيه ، وقدمت الحكومة المحلية الباقي .

(خامساً) اضطلاع الحكومة بدور إيجابي مباشر في عملية التنمية الصناعية ، ومن ذلك أن صناعة الحديد والصلب أقامت منشآت تملكها الدولة وظل الحال كذلك حتى عام ١٩٥٧ إذ انتقلت إلى أيدي شركة خاصة . وامتد التدخل الحكومي إلى ناحية أخرى غير مباشرة فقد كان الغرض الرئيسي من التعريفة الجمركية الصادرة في يوليو سنة ١٩٥٥ تشجيع للشروعات الصناعية الجديدة ومساعدتها على الوقوف في وجه المنافسة الأجنبية .

أهم الصناعات

وتغل صناعة المواد الغذائية (بما في ذلك للشروعات على اختلاف أنواعها) حوالي ربع الإنتاج الصناعي في روديسيا الجنوبية مقابل ٣٠ في المائة في حالة مواد البناء مثل الأسمنت والمواد الخرسانية - وأنشئت مصانع إنتاج الأسمنت في بولاوايو وساليسبورى وكولين بون Colleen Bawn (وكلها في روديسيا الجنوبية) ، كما تقوم هذه الصناعة في روديسيا الشمالية ونياسالاند ، وارتفع إنتاج الأسمنت (بالآلف طن) من ٧١ سنة ١٩٤٨ إلى ٦٥٧ سنة ١٩٥٧ . وفي السنة الأخيرة أقيم مصنع

في بولاوايو لعمل الأسمت من الأسمتوس . وتعتبر بلدة أومتالي Umtali أهم مركز لعمل الحرسانة للسلحة .

وصناعة للنسوجات تسير باطراد في طريق التوسع السريع ؛ وكانت بداية الحركة مصنعا لعمل للنسوجات القطنية في جانوما وتلاه إنشاء اثني عشرة مصنعا للفضل وأكثر من ستين مصنعا لعمل الملابس . وفي عام ١٩٥٥ أفتتح مصنع جديد للفضل في أومتالي ويشغل كذلك بعمل الزكائب من الجوت .

وتشمل الصناعات الكيماوية عمل الأسمدة والزيوت النباتية والصابون والبويات والكبريت والفرقات وحامض الكبريتيك والورق ، كما أنشئ مصنع في بولاوايو لعمل إطارات السكاوتشوك ويستورد حاجته من المطاط الطبيعي . وتعتبر الأقاليم الوسطى في روديسيا الجنوبية مركز صناعة الحديد والصلب ، وحين تولت إحدى الشركات الخاصة أمر تلك الصناعة وضمت برنامجا للتجديد والتوسع بحيث ترتفع الطاقة الإنتاجية إلى ١٥٠.٠٠٠ طن سنة ١٩٦٠ كمرحلة أولية في تنفيذ هذا البرنامج .

وتجرى في مواطن الإنتاج عمليات صهر وتركيز وتنقية للعادن مثل النحاس والكوبالت والقصدير والرصاص ، وقد تقدمت صناعة النحاس الكهربائي بخطوات واسعة كما سبق أن أشرنا إلى ذلك . وكذلك بدأت في روديسيا الجنوبية صناعة الأدوات الحديدية البسيطة ، والصناعة الهندسية الكهربائية التي قامت بإنشاء مصنع في بولاوايو وينتج موتورات قوة الواحد منها خمسة أحصنة .

مستقبل الصناعة

إن إمكانيات التقدم الصناعي وافرة في اتحاد إفريقية الوسطى بسبب وجود الكثيرين للقومات الأساسية اللازمة :

(أولا) وفرة الخامات الزراعية والمدنية وتنوعها مما يتيح قيام الكثير من الصناعات ، فهناك القطن والزيوت النباتية والطباق كما تساعد الظروف المناخية على زراعة غلات أخرى كثيرة تصلح للأغراض الصناعية . والمجال واسع أمام التوسع في تربية للماشية وبذلك تقوم صناعات اللحوم والجلود والأدوات الجلدية على نطاق واسع . وجزء من الغابات الموجودة بالبلاد ينتج خشب التاك ، إلا أن معظم الغابات

قليل الأهمية من الناحية الصناعية ولهذا يمكن وضع برنامج طويل الأمد لزراعة غابات تضم أنواعا من الأشجار التي يمكن أن تكون لها أهميتها الصناعية . والمعادن التي يجرى إنتاجها حالياً كثيرة ومتنوعة كما أن الاحتياطي منها كبير .
(ثانياً) توافر الأيدي العاملة وخصوصاً الإفريقية منها .

(ثالثاً) توجد القوة المحركة بوفرة فهناك احتياطيّات ضخمة من الفحم فضلاً عن الإمكانيات الواسعة في إنتاج الطاقة الكهربائية .

(رابعاً) والسوق المحلية عامل مشجع ، فعدد الأوربيين كبير ويتزايد وقدرتهم الشرائية عالية بسبب ارتفاع مستوى الدخل ، إلا أن النصر الأوربي وحده غير كاف من ناحية استهلاك للتجات الصناعية ومن هنا تبدو أهمية السوق الإفريقية نفسها ولكن هذه لا يمكن أن تؤدي دوراً فعالاً إلا إذا ارتفع مستوى معيشة الإفريقيين بشكل عسوس وبذلك توافر لديهم القوة الشرائية اللازمة .

غير أن التقدم المتظر في الصناعة يصطدم بعقبة خطيرة تمثل في السياسة النصرانية للتيمة في الاتحاد . فأجور العمال الإفريقيين منحنطة بشكل ظاهر ، ويحاولون في المدن وللرا كز الصناعية بوصف كونهم عنصرأ غير دائم وبذلك تفتقر حياتهم إلى الاستقرار والطمأنينة . وهم كذلك محرومون من الارتقاء إلى مرتبة الأعمال الفنية والحاذقة وذلك نتيجة مترتبة على سياسة حاجز اللون colour bar السائدة .

وأكثر من هذا فإن السياسة للتيمة تهدد بالانفجار الذي يمكن أن يصف بكيان الاتحاد ذاته وها نحن أولاء نسمع نياسالاند وروديسيا الشمالية مطالبان بالانفصال عنه إذالم تعدل الأوضاع على النحو الذي يجعل الأمر في أيدي الأغلبية . وعدم استقرار الأوضاع السياسية يهدد النهضة الصناعية من ناحية أخرى . فالمعروف أن رؤوس الأموال الأجنبية ظلت تتدفق على الاتحاد بمقادير كبيرة لمزاولة شتى أنواع النشاط الاقتصادي ، إلا أنها الآن تشرع بالتردد الواضح بل والخوف من الاستقرار في هذا البلد الذي يمكن القول بأن مصيره في اللزآن . وهذا الخطر تشرع به الشركات الصناعية الكبرى وبدأت تتخذ من منبة استثمار التوتير في العلاقات بين الأقلية الأوربية والأغلبية الإفريقية .

(ثامناً) التجارة الخارجية

بالرجوع إلى البيانات الخاصة بتجارة الإتحاد الخارجية في السنوات الخمس الأخيرة نجد أن صادراته تشمل طائفة كبيرة من السلع مثل الطبايق والشاي والجلود والحبوب ثم النحاس والكروم والزنك والرصاص والكوبالت والأسبتوس والذهب . إلا أننا نلاحظ على تلك القساعة أمرين على جانب كبير من الأهمية ، أولهما أن تلك السلع جميعاً من اللواد الأولية النباتية وللمدينة ، سواء أ كانت بصورتها الخام كلية أم أدخلت عليها بعض عمليات أولية من تركيز وصهر وتنقية ولكنها لا تدخل في نطاق الصناعات التحويلية بمسناها الدقيق . ومعنى هذا أن السلع الصناعية ليست عنصرأ يذكر في صادرات الإتحاد وإن اشتملت على قدر من النسوجات إلى البلدان المجاورة ، وهذا راجع - كما أوضحنا - إلى أن الصناعة ما زالت تمر في الطور الأول من النمو . والأمر الثاني أنه بالرجوع إلى الأرقام المتعلقة بقيمة السلع المصدرة نلاحظ أن سلعين فقط هما النحاس بنوعيه (الخام والكهربائي) والطبايق يمثلان حوالي سبعين في المائة من مجموع الصادرات ، وبذلك يندرج الإتحاد في زمرة البلدان التي يستمد إقتصادها على عدد محدود للغاية من السلع مما يجعله تحت رحمة البلدان الصناعية الكبرى ، ولعل هذه الظاهرة من عوامل ضعف إقتصاد الروديسيين ونياسالاند .

وفي عام ١٩٥٥ بدأ العمل في مشروع التنمية الأول (١٩٥٥ - ١٩٥٩) ومشروع سد كاريبا الكبير ، ويتضمن الأول خططاً لتحسين الزراعة ودعم الصناعة وتوسيع شبكة اللواصلات وإقامة للبانى وللنشآت وغير ذلك . وكان طبعياً أن يبدو أثر تنفيذ هذين المشروعين على واردات البلاد خلال السنوات القلائل الأخيرة فتناقصت اللواردات من اللنوجات بسبب النشاط الذي تحقق في صناعة النسيج وعمل لللابس . وفي الوقت نفسه زادت الأهمية النسبية للواردات من الآلات ومعدات النقل ، وللمادن وللصنوعات للمدينة ، وللواد الكيماوية وبخاصة الأحماد وللقرعات ، وللواد الأساسية ، والبترول وللشقتات البترولية .

وقد بلغت قيمة الصادرات واللواردات ١٣١٤ ، ١٥٧٢٩ مليوناً من الجنيهات على التوالي في عام ١٩٥٨ أى أن نصيب الفرد من مجموع التجارة الخارجية كان ٣٧

جنبا وهو رقم طيب بالنسبة إلى الكثير من البلدان الإفريقية . وفيما يلي بيان بقيمة السلع المصدرة والمستوردة الرئيسية في السنة للشار إليها (بالآلاف جنيه) :

الواردات	الصادرات	
٦٩٩٤٧	٦٧٩٦٤	نحاس (بنوعيه)
٣٩٩٤٠	٢٧٨٣٤	طباقي خام
٤٠٥٥	٧٣٩٦	أسبستوس خام
٣٠٨٢	٢٩٥٥	شاي
٣٩٤٧٥	٣٠٢٥	كروم خام
١٩٩٣٢	٦٧٧٩	ذهب
٣٣٤٠	١٤٣١	معدن الكوبالت
٢٥٥٢		أسمدة
٢٢٠٨		آلات زراعية
٣٠٨٠		قاطرات وأجزاء غيار

المعرفات التجارية

ولفت النظر بالنسبة إلى اتجاهات التجارة الخارجية :

(أولا) معظم التجارة مع بلدان العالم الرأسمالي وبخاصة إنجلترا واتحاد جنوب جنوب إفريقية والولايات المتحدة الأمريكية . وتشغل الدولة الأولى مركز الصدارة سواء في الصادرات أو الواردات كما يتضح من البيان التالي (بالآلاف جنيه) :

السنة	مجموع تجارة الاتحاد الخارجية	تجارة الاتحاد مع المملكة المتحدة
١٩٥٦	٣٣٨١٦٤	١٦٦٥٨٧
١٩٥٧	٣٥٩٨٧٤	١٤٣٣٣٥
١٩٥٨	٢٨٩٠٣٧	١٢٠١٦٧

(ثانياً) يعتبر اتحاد إفريقية الوسطى على رأس البلاد ذات العلاقات التجارية مع القارة الإفريقية . ففي عام ١٩٥٧ مثلاً كانت تجارته الخارجية مع البلاد الإفريقية تمثل ٢٦٩ ٪ من التجارة مع جميع البلدان ، وكانت النسبة في الواردات والصادرات ٣٦٤ ، ١٨١ في المائة على التوالي . غير أنه يجب أن نشير إلى أن الشطر الأكبر من تجارة الاتحاد الإفريقية مع اتحاد جنوب إفريقية .

الفصل السابع المكانيات افریقیة الشرقیة

القسم الأول

تقرير اللجنة الملكية

شکلت اللجنة الملكية لإفریقیة الشرقیة بعد أن بحث حاکم کینیا فی ذلك الحین ، السير فلیب میتشل ، رسائله عن « الأرض والسكان فی إفریقیة الشرقیة » والتي أوصی فیها بضرورة القيام بدراسة استقصائیة .

وحدد القسّرار الصادر بتشکیل اللجنة اللّهام التي نیطت بها وهي أنه إزاء الزیادة السریعة فی عدد الإفریقیین وازدحام السكان الشدید فی مواطن معينة یجب فحص التدابیر اللازمة لرفع مستوى المعیشة بما فی ذلك إدخال رأس المال للمحکین الفلاحین من تنمية الإنتاج وتوسیع نطاقه . وعهد إلى اللجنة وضع التوصیات وبخاصة فیما یتملق بإدخال أسالیب أفضل لمزاولة عملیة الزراعة ، والتمدیلات التي لابد منها علی أسالیب الحیازة القبلیة التقليدية ، وفتح الأراضي التي لم تستغل استفلا لا كاملا بعد ، وتنمية النشاط الصناعی ، وبعث ظروف العمل مع الإشارة بصفة خاصة إلى الأحوال الاجتماعیة ونمو عدد سكان المدن ، والمشکلات الاجتماعیة الناشئة عن ازدياد عدد السكان الداعمین بالمدن والذين یشغلون بالصناعة . وطلب إلى اللجنة إذا رأت ذلك ضروریا ، إبداء الرأی بشأن السیاسة التملقة بمسائل أخرى مثل التعلیم والصحة العامة ، وأن تدرس الاتجاهات المحتملة بعدد السكان ، وأن تأخذ فی الاعتبار الإلزامات القائمة فیما یصل بضمان الأرض المحجوزة لمختلف الأجناس والجماعات فی مختلف أجزاء الأقالیم التي تشملها الدراسة .

وقد رأینا أن نخصّص القسم الأول من هذا الفصل لنشر خلاصة هذا التقرير كما أوردھا ولم ا. هانسی فی كتابه « التطور الاقتصادی الإفریقی » . (١) ونود أن نقول إنه بالرغم من كون هذا التقرير خاصا بإفریقیة الشرقیة البريطانیة وهي بلاد أوغنده

وتجانبا وكينا ، إلا أن الملاحظات التي تضمنها تطبق على الكثير من البلدان الإفريقية ، كما أن التوصيات التي تقدم بها جديرة بالنظر والاهتمام .

(١) المظاهر الطبيعية

تقع كينيا وتجانبا وأوغنده بين المحيط الهندي والبحيرات العظمى في إفريقية الوسطى ، ومنها تكون كتلة متماسكة تبلغ مساحتها ٦٤٣٠٧٣٨ ميلا مربعا من اليابسة ، ٣٨٨٩٠١ ميل من المسطحات المائية . ونكاد نلتقي فيها بكل المظاهر الطبيعية ، فمن جبال مرو Meru وكليمنجارو التي تغطي قممها الثلوج الدائمة إلى الحزام الساحلي الحار الرطب ، ومن الصحارى القاحلة بالمديرية الشمالية في كينيا إلى الروج الخضرة التي تسكو الهضبة العالية .

والتباين كبير في المناخ ، فهناك المداري للطير ثم الصحراوي ، إلى جانب المناخ المعتدل التي تتميز به المرتفعات في الجهات الدارية . ويختلف معدل المطر من حوالي خمس بوصات في المديرية الشمالية من كينيا إلى حوالي خمسين بوصة فوق الحزام الساحلي وحوض بحيرة فكتوريا ، بينما يقرب في بعض الأنحاء الجبلية من مائة بوصة . ويسقط المطر في أجزاء كثيرة من كينيا وأوغنده وفي جزء من تجانبا خلال فصلين من العام ، بينما يقتصر في بعض الأجزاء الأخرى على فترة قصيرة جداً مما يحول دون نزوح محاصيل عدة . وتعد نواح مصدر أمطارها ما يهب عليها من عواصف قليلة ولكنها بالغة العنف .

الأقاليم الطبيعية الأساسية

يمكن تقسيم إفريقية الشرقية إلى أقاليم طبيعية أساسية أربعة ، وهي الحزام الساحلي ، والسهل الساحلي الذي يقع وراءه ويرتفع إلى ٢٠٠٠ قدم ، وهضبة إفريقية الشرقية الرئيسية ، ومنخفض بحيرة فكتوريا . والحزام الساحلي الذي يتراوح عرضه بين عشرة أميال وأربعين ميلا ، منطقة يكثر المطر نوعا في وسطها ثم تضائل كلما اتجهنا صوب حدود الصومال وجنوبي نهر روفيجي Rufiji . وتتفاوت أنواع التربة ، فمن الطبقات الرسوبية الحصينة في دالات الأنهار إلى الطبقات الخشنة للرعاية غير الحصينة التي تتم جهات شاسعة .

أما السهل الساحلي فيمتد إلى وراء الإقليم الأول ويعرف باسم منطقة نيكـا Nyika فيضم الشطر الأكبر من اللديرة الشمالية بكينا وكل المنطقة الجنوبية من تنجانيقا ، والقسم الأوسط منه أشبه بعنق زجاجة ويبلغ عرضه من تانجا إلى الداخل مائة ميل. وأقل المطر في الشمال حيث تسود الصحراء والإستبس ويفتقر الأهالي البدو إلى الأمن الإقتصادي بسبب قلة المياه السطحية . ثم يزداد في اتجاه الجنوب حيث يمكن أن يصل للتوسط إلى ٢٠ بوصة فأكثر وإن اختلف من سنة إلى أخرى . والتربة خفيفة بوجه عام وقابلة للتآكل وتغد خصوبتها بسهولة . ويعظم تركز الزراعة الإفريقيين حيث التربة الرسوبية في المناطق الواقعة على طول الأنهار مثل تانا وجالانا وروفيجي . إلا أن في معظم الإقليم مناطق مسكونة متناثرة يكاد إنتاجها يكفي غذاء أهلها . وقلة الماء بالإضافة إلى ذبابة تسي تسي من العوامل التي تحد من التوسع في استغلال هذا السهل . وتتشقق المنطقة مكوّنة سلاسل من التلال وقما عالية يزداد فيها المطر كما توجد التربة البركانية الخصبة ، وبذلك يمكنها توفير العيش لعدد كبير من الزراعة الإفريقيين .

والهضبة الأساسية جزء من الهضبة التي تعد من إثيوبيا إلى إقليم الرأس (من أعواد جنوب إفريقية) ويتراوح ارتفاعها بين ٤٠٠٠ ، ١٠٠٠٠ قدم فوق سطح البحر ، وتنقسمها الأخاديد الشقية إلى قسمين . وتقوم على جوانب هذه الأودية مرتفعات تبلغ في بعض الجهات ٣٠٠٠ قدم . وتتكون الأجزاء الشمالية والجنوبية الشرقية من الأخدود الشرق من أرض جافة غير خصبة ويكسوها المشب القصير ، والمطر قليل لا يمكن الاعتماد عليه . إلا أن جزءه الذي يخترق مرتفعات كينيا يضم أرضاً جيدة تصلح لقيام المزارع الكبيرة حيث يمكن التغلب على مشكلات المياه ، كما توجد مناطق صغيرة ينزر فيها المطر. أما الأخدود الغربي الأقل ارتفاعا لجاف وحار نسبيا، والتربة بوجه عام ليست خصبة . وبين الأخدودين يقع منخفض بحيرة مكنوتوريا .

وفي الهضبة كتل جبلية أكبرها يضم مرتفعات كينيا وبعض الجهات المجاورة؛ والناطق الجبلية الرئيسية في تنجانيقا عبارة عن سلاسل كليمينجارو ومرو وأوزمبارا وباري وأولوجورد والمسياف الواقع عند رأس بحيرة نياسا . ويوجد جبل إلجون Elgon على حدود كينيا وأوغنده ، يينا في أوغنده تقسها تقع سلسلة رونزوري ومرتفعات كاجوزي على طول حدود الكنتو ورواندا أورندي .

وفي هذه المنطقة يظم تنوع النبات بسبب التباين البالغ في الارتفاع والذي ينعكس أثره على المطر ودرجة الحرارة . ويتراوح الاستغلال الزراعي بين الزراعة المختلطة الكثيفة كما تمارسها قبيلة كيكويو وبين الرعي القليل من جانب الرعاة البدو مثل قبيلة ماساي . وقد يختلف للطن من ١٠ بوصات إلى ١٠٠ بوصة . ويقدر أن حوالي نصف مساحة مرتفعات كينيا لا يصلح للزراعة . وكانت الغابات تغطي الكثير من المناطق الجبلية . ويتركز السكان في الجهات ذات التربة الخصبة وللطن الغزير وهذه هي المناطق التي تنمو فيها للشكلات الرئيسية .

ويشتمل منخفض بحيرة فيكتوريا على جزء كبير من أوغنده ومديرية نيازا بكينيا وجانب من مديرية البحيرة في تنجانيقا . وللطن كثير ومنظم حول النصف الشمالي وأقل من ذلك في الجنوب ، والأجزاء الأشد جفافاً صالحة للزراعة الواسعة التي يربي فيها الحبوب . والأجزاء الغزيرة الأمطار تضم مناطق واسعة تغطيها الغابات . ويضم للمنخفض جزءاً طيباً من الأرض الزراعية ذات الدرجة العالية من الخصوبة .

الصعاب الطبيعية في الإقليم بوجه عام .

والتمتع في إفريقية الشرقية تصطدم بصعاب طبيعة منها :

(أولاً) قلة الأمطار ، والظروف الجيولوجية تجعل عملية حفر الآبار كثيرة التكاليف وغير مضمونة النتائج .

(ثانياً) إرتفاع درجة البحر والتربة السامية من للشكلات التي تواجه عملية المحافظة على المياه السطحية .

(ثالثاً) ذبابة نسي نسي تؤثر في كلا الإنسان والحيوان في ثلثي تنجانيقا وثلث أوغنده وحوالي العشر من كينيا .

(رابعاً) المناطق ذات الإمكانيات الزراعية وللوارد المعدنية المعروفة متناثرة متباعدة مما يجعل من إنشاء اللواصلات عملية باهظة التكاليف .

على ضوء الاعتبارات السابقة جميعاً تؤكد اللجنة أهمية حسن استخدام المساحات المحدودة ذات الإنتاجية العالية .

سكان إفريقية الشرقية

في أواسط عام ١٩٥٦ بلغ عدد سكان إفريقية الشرقية ٣٠.١٩٩.٠٠٠ نسمة منهم ٩٧.٨ في المائة من الإفريقيين ، وهؤلاء ليسوا مجموعة متجانسة ولكنهم ينقسمون إلى قبائل مختلفة كثيرة أكبرها كيكويو وسوكوما وجاندا . وما يزال الأوروبيون قلة من الناحية العددية ، ومن مجموعهم البالغ ٩٣.٨٠٠ نسمة في عام ١٩٥٦ نجد ٥٧.٧٠٠ في كينيا ، ٢٥.٧٠٠ في تنجانيقا ، ٨.٤٠٠ فقط في أوغندا . والأسويون أكثر عدداً ، ففي السنة ذاتها كان عدد العرب ٥.١٩٠٠ ، والأسويين ٢٨.٢٠٠ نسمة . ويقع جميع الأسويين تقريباً في المدن المراكز التجارية .

الإفريقي المتغير

حينما وفد الأوروبيون كان الإفريقي في الغالب يستخدم الأرض إما مزارعاً يزاوّل الزراعة للتغذية وإما راعياً يشترك مع أفراد جماعته في الرعى وموارد الماء ؟ وفي كلتا الحالتين اتسمت الحياة بانتفاء الأمن والطمأنينة ، وتوقف البقاء على مقدرة الجماعة في مواجهة الأخطار الطبيعية والبشرية التي تعرض لها . أما التوازن بين الإنسان وبيئته الطبيعية والذي يكفل البقاء للأول كما يحول دون تدهور الأخيرة فكان يتحقق عن طريق سلسلة من الأدوة التي تؤثر في الإنسان والحيوان ، والمجاعات الدورية الطابع ، وما كانت تشنه القبائل ضد بعضها البعض من الغزوات والحروب .

ولسنا اليوم أمام صورة من تفكك في المجتمع الإفريقي وعادات وتقاليد في حيازة الأرض واستخدامها آخذة في التغير بدرجات متفاوتة . ويختلف معدل التغير ودرجته بين جهة وأخرى ؛ ففي قسم كبير من تنجانيقا الوسطى وشمال أوغندا تسكاد التغيرات الطارئة على الأساليب التقليدية في الحياة أن تكون غير ملحوظة ، بينما على النقيض من ذلك نجد رجل الهنة الإفريقي المدرب تحول إلى شخص متأثر بالثقافة الغربية . وبين هذين الطرفين للتناقضين يمكن أن نستشف جميع درجات التغير .

وتلخيصاً للموقف الراهن الذي يعيش فيه الإفريقي اليوم نذكر اللجنة أن جانباً

كبيراً من المجتمع الريفي ما يزال دارجاً على أساليب الزراعة التقليدية الثقيلة وتربية الحيوان في مراعى شاسعة ، وعلى أساس إشباع الحاجيات المحلية ، ذلك الأساس القوي لم تؤثر فيه العوامل الأجنبية إلا قليلاً . ومع هذا ففي المناطق التي جنتها الطبيعة عملياً خاصة أى التي أدى تخطيط الحدود ونقل الأرض فيها إلى تثبيت مستوى الزراعة ، تلقى أهلها مبدون أن الأساليب التقليدية قد ترتب عليها تفتت التربة وقعدان خصوبتها . وإذا طرد تدهور أحوال هذه المناطق ونشوء حاجات جديدة راح الإفريقي يسعى إلى التماس مصادر جديدة للدخل عن طريق العمل في للزراع (التي يملكها الأوروبيون) وللدين . وفي هذه الأعمال الجديدة لم يجد أمناً ثابتاً له ولأسرته ، فماش وإحدى قديمه في محل العمل والأخرى في المنزل ، وطمى عليه شعور الاحتفاظ بالأرض التي هي للوئى الأخير الذى يستطيع العودة إليه . هذا الإدراك ولد الشك من ناحية المحاولات التي أريد منها تغيير استخدام الأرض أو الحياة من أجل منفعة ، وبذلك أدى إلى ازدياد تدهور الموقف .

وجد الفلاحون والمهال الإفريقيون أن الأسس التي تقوم عليها حياة الجماعة تسير في طريق التفكك ، وأدرك للتملون الذين ينظر إليهم الناس في العادة التماساً للقيادة . أن مركزهم الشخصي إزاء الأجناس الأخرى تحيط به صموية كبرى ، وهذا غالباً ما تولد عنه الشعور بالمرارة بل والكراهية أحياناً .

أما من الناحية الإيجابية فإن الإفريقيين أخذوا من الأمراض الوبائية والمجاعة ، فدرت عليهم المحاصيل التقديرة ثراء نسبياً ، ونجحت في مناطق كثيرة الحملة التي شنت على تآكل التربة ، ونمت هنا وهناك بذور الأساليب الزراعية الجديدة . فالأعداد المتزايدة من الإفريقيين في الزراعة وللشروعات والصناعات والحكومة تتكسب خبرة ومهارة فية مما يقتضى جزاء مادياً للمعدل الذى يجعل في الإمكان توفير الطمأنينة لها ولأسرتها . وأخيراً فإن التعليم والسيحة ساعدا الإفريقي ، على الأقل بصفة جزئية ، على مواجهة الظروف للتغيير التي يعيش في ظلها .

اقتصاديات الأقاليم

بالرغم من نواحي التقدم التي تلفت النظر نحو قيام اقتصاد تجارى حديث . ما يزال السكان جيماً تقريباً يعيشون في الفقر ، الذى يرتد إلى حد كبير إلى كونه

نسبة صغيرة من موارد إفريقية الشرقية مخصصة لإنتاج سلع وخدمات من أجل الاقتصاد النقدي الحديث وزادت حدته بسبب القيود والنواهي التي تشيع داخل الاقتصاد والتي تعتبر مظهراً للنظام القبلي الذي يقوم عليه المجتمع من جهة ، ومن خلق السياسة العامة من جهة أخرى . ونستطيع القول على صورة التعميم إن إفريقية الشرقية تمثل ما يوصف عادة بالاقتصاد المزدوج ، قطاع الإنتاج من أجل إشباع الحاجات المحلية من ناحية ، والقطاع النقدي من ناحية أخرى .

وفي كل من الأقاليم الثلاثة يرتبط الاقتصاد النقدي بالأسواق العالمية بسبب المنتجات الزراعية الأولية ، فحوالي ٦٠ في المائة من قيمة الصادرات المحلية يتكون من عدد صغير من المنتجات الرعوية أو الزراعية . ومع ذلك فمساهمة قطاعات الاقتصاد الأخرى وإن بدت صغيرة نسبياً ، ذات شأن يذكر .

الزراعة : استقلالها وإمكاناتها .

وبعد دراسة أساليب الاستغلال الزراعي وإمكانات الزراعة في إفريقية الشرقية قدرت اللجنة أنه إذا حكمنا بقدر المطرومدى الإعتماد عليه فإن حوالي نصف المساحة يجب أن يعتبر رعويًا بصفة أولية ، والربع يتراوح بين مناطق الرعي والزراعة ، وأقل من الربع قابل للزراعة . فبوجه عام تمثل الأراضي ذات الإمكانات الزراعية نسبة قليلة من مساحة كينيا ، ونسبة أكبر في تنجانيقا بينما يزيد عن ذلك في أوغنده . وهذه الأراضي في كينيا في الغالب كثيفة السكان باستثناء بعض أجزاء إقليم المرتفعات المحصص للبيض .

ويختلف المطر وهو الميار الأساسي ، فإن هناك عوامل تتصل بالبيئة والأحوال الطبيعية ، وصعابا تتعلق بالأساليب الفنية والتنظيم ، تفيد الامكانيات الزراعية . فعدم وجود الماء بصورة كلية أو جزئية يجعل مساحات كبيرة لا تصلح للسكنى بينما يتركز في غيرها الإنسان والحيوان على نحو خطير ، وهذا فضلاً عن صعوبة الوصول إلى الأسواق . وعدد السكان الآن في المناطق المستقلة في الإنتاج يعتبر كبيراً بالقياس إلى إنتاجية الأرض ، والتربة نسبياً فقيرة وسهبة التفتت وغير منتجة ؛ وأمراض الإنسان والحيوان عامل آخر فديابة تسمى موجودة في ١٠ ٪ من كينيا ، ٦٠ ٪ من تنجانيقا ، وحوالي ٣٢ ٪ من أوغنده ، ومن المشكوك فيه تطهير البلاد منها على نطاق واسع قبل خفض التكاليف التي تتطلبها عملية الإبادة . وما تزال الأرض

بالنسبة إلى الأغلبية الساحقة في إفريقيا الشرقية ضرورة أساسية تحصل منها كل أسرة على غذائها .

والجزء الأكبر من إفريقيا الشرقية موطن قبائل رعوية طريقة حياتها تتطوى على خطر تحول الأرض التي تشغلها إلى صحراء وتسهم بدرجة تقل عن إمكانات الأرض في إشباع الحاجات النامية للجماعة . فعدد الحيوان لا يتجاوز طاقة الأرض على احتلاله لحشب ، بل إن ذلك ينجم عنه جمود من الناحية الإجتماعية . فبينما للزراع يجتذب باطراد صوب الحاجات الاقتصادية فإذا برجل القبيلة الذى يعيش على الرعى يميل إلى البقاء خارج المجتمع الحديث . إن الحاجة الأساسية في المناطق الرعوية هي خلق بديل عن الهجرات الغازية القديمة بما يجعل البدوى يتصل بقدر الإمكان بالاقتصاد التبادلى الآخذ في النمو وينشئ له مساعدته نظاماً من الأجر الاقتصادى الذى يمكن أن يتخذ أرضه .

ويسود المناطق الزراعية نظام « الزراعة المتقلة » التقليدى الذى تطورت في ظله التنظيمات الخاصة بحيازة الأرض وفيها للفرد حقوق توارث في الأراضي . القابلة للزراعة بينما يشارك بقية أفراد القبيلة حقوقاً في المراعى والغابات . ليس معنى هذا وجود الملكية الفردية إذ الملكية في الجماعة . وبالرغم من أن الأهالي ما يزالون يتعلقون بكثير من مظاهر هذا النظام فإنه من حيث الجوهر عاجز عن توفير مستوى عال من المعيشة أو غذاء العدد الكبير من السكان ، وتتوقف كفايته على إمكانية توافر الأرض الجديدة بصورة مستمرة كي تمد الناس والحيوان بالغذاء كما اطردت الزيادة في العدد .

وقبل مجيء الأوروبيين إلى إفريقيا الشرقية كان يتحقق نوع من التوازن بفعل تجارة الرقيق والأمراض الوبائية والحروب التي كانت تنشب بين القبائل والجماعات . هذه العوامل جميعها لم يبد لها وجود ، ولكن بينما تزايد الناس والحيوان في ظل القانون والنظام والخدمات الصحية راحت المناطق التي تزاوَل فيها القبائل نشاطها . تقتصر على المنازل التي تضاءلت فيها الأرض العذراء القادرة على الإنتاج . وجاء فرض الاقتصاد النقدي على أسلوب الزراعة الذى يرمى إلى إشباع الحاجات المحلية فراد من سوء الحال بخفض الفترة التي تتحرك خلالها الأرض بوراً لتستعيد خصوبتها .

وتقسم الأرض بصورة تزيد عن القدر الواجب ، وتجزئة الحيازات ، وخلق طبقة لا تملك أرضاً .

والازدحام الناجم من ذلك جاء في إثر طراز غير منتظم للغاية ، بتفاوت لابن قبيلة وأخرى غسب بل ومن عشيرة إلى أخرى . وازدياد الضغط على الأرض شجع المشاعر القوية بشأن الاحتفاظ بها ، وهذا كله نلقاه في تاريخ وضع الأرض ونقلها من ملكية الإفريقيين مما تضمنته للماهدات للتمددة والأوامر في المجلس والبيانات عن السياسة التي يمتزم إلتهاجها ، وكلها كان الفرض منها أن تشبع شعور الاطمئنان في نفوس القبائل والعشائر والأجناس المختلفة .

هذا الموقف للتدهور ليس عاماً بعدد ما تزال هناك أقاليم كبيرة تسودها الزراعة المنتقلة . ففي منطقة واسعة جداً لا تتعلق للشكلة للوحة بالأرض التي نقلت ملكيتها إلى الأوروبيين وإعاً يكشف وتطبيق أساليب لاستغلال الأرض بواسطة الوطنيين ونكون داعية إلى الرضاء من الناحيتين الإقتصادية والاجتماعية ويمكن أن نحل محل الأسلوب الحالي الذي لا يدعو إلى الرضاء بالملكية ، وذلك قبل فوات الأوان .

التعريب والصناعة

ومن العوامل التي أخرت التقدم في إفريقية الشرقية المعجز عن كشف للوارد للمدينة أو استغلالها والتي أسهمت بدرجة كبيرة في خلق دخل بالأقاليم الإفريقية الأخرى . وبالرغم من أن رواسب الصودا في ماجادى ومناجم وليامسون اللام ذات أهمية بالنسبة إلى كينيا وتجانجا فإن درجة الاستغلال المعدني صغيرة نسبياً ويرجع ذلك إلى أن مساحة كبيرة من الإقليم لم يبدأ العمران فيها بعد ، ولم تجر الأبحاث الجيولوجية إلا من وقت قريب ، فضلاً عن أن حكومات إفريقية الشرقية — وإن كانت تدرك الحاجة إلى تنشيط التنقيب عن المعادن واستغلالها — لم تنجح في رسم سياسة طويلة الأجل ومتصلة في هذا الصدد .

والصناعة كذلك قليلة الأهمية . ففي سنة ١٩٥١ بلغ المنتج الصافي منها في كينيا حوالي ١٢ في المائة من المنتج الجغرافي الصافي كله (بخلاف إنتاج الزراعة الإفريقية التقليدية) . ومن بين الإفريقيين العاملين في سنة ١٩٥١ كان يعمل في الصناعة حوالي ١٠٪ في كينيا ، ١٣٪ في أوغنده ، ٥٪ في تنجانجا .

الأحوال السائدة في صفوف الجماعات المربية

وجهت اللجنة إهتماماً خاصاً إلى الأحوال التي يعيش فيها الإفريقيون في المدن وهي لا تندعو إلى الرضاء حيث نجد جميع الشرور التي لا بد أن تنشأ بين قوم قراء يزدحمون ولا ينعمون باستقرار . والفاقة وشدة الازدحام هما النتائج للمادية الرئيسية لهذه الأحوال . وبعض الأسباب التي أدت إلى هذه الأحوال غير المرئية ليست طبيعية فقط ولكنها وليدة التغيرات الضخمة التي يشهدها المجتمع الإفريقي . فالإفريقيون الذين انفصلوا عن الحياة القبلية غالباً ما يجدون أنفسهم عاجزين عن أن يسبحوا أعضاء في المجتمع الحديث ، وأن الطريق إلى التواء والمرآكز التي تصحبها الكرامة مسدود في وجوههم ؛ وهذا كله يولد مشاعر الحية إلى جانب العداء نحو المجتمع الذي يستبدمهم .

إن الإفريقيين في المدن يجدون أنفسهم أمام أسلوب جديد من الحياة يشتركون فيه كأفراد يعيشون في عزلة عنه ويتمين عليهم أن يشبعوا بأنفسهم حاجاتهم المادية والفكرية والعاطفية . ولما كانت لا تتوافر في مدن كثيرة التسهيلات اللازمة لذلك فإن هذا يؤدي إلى انتشار عادة الإدمان على الخمر وارتكاب الجرائم .

فصول وسائل النقل

والطرق والسكك الحديدية تقصر عن الوفاء بالمطالب الحالية للأقاليم ، وما ينتظر أن يطرأ على حركة النقل من نمو وازدياد ، وكذلك المطالب الطويلة الأمد من أجل فتح مناطق جديدة . فالسكك الحديدية غير كافية إذ لم يتجاوز طولها ٣١٠٠ ميل (١٩٥٣) ، ومعداتها قاصرة ، والصيانة سيئة . وثمة مشكلات خاصة تتعلق بتمويل أعمال تحسين السكك الحديدية ، وكذلك ترتفع تكاليف تشغيل الخطوط الحديدية بسبب نقص موارد الوقود المحلية ، وطول المسافات عبر الصحراء ، ووجود المناطق للتأخرة وغير الصحية بين اللوانى ومناطق الإنتاج التي أنشئت من أجلها السكك الحديدية .

ولم يكن الإدراك بأهمية تنمية شبكة حديثة من الطرق واضحاً قبل الحرب العالمية الأخيرة كما أصبح الآن . ففي تنجانيقا كان الإتفاق الرأسمالي على الطرق الجديدة

قليلًا . وإذا كان الحال أفضل نوعاً في كينيا وأوغنده فإن الإنشاء على نطاق واسع يبدء الحاجة للزيادة إلى النقل من جانب الاقتصاد القومي لم يبدأ إلا بعد الحرب . فحتى جميع إقليمية الشرقية وبخاصة الجهات التي يسكنها الإفريقيون نجد أن الحالة القائمة للطرق هي السبب الأساسي في ارتفاع تكاليف الغذاء ، والبطء النسبي الذي ينقسم به نمو الانتاج الزراعي ، واستمرار بقاء الاقتصاديات القائمة على إشباع الحاجيات المحلية . وتكاليف النقل بالطرق البرية مرتفعة بما يتجاوز النسبة الواجبة وذلك بسبب سرعة استهلاك السيارات .

العمال الإفريقيون

إن إنتاجية العامل الإفريقي منخفضة بصفة عامة ، وينطبق الأمر ذاته على المستوى العام للأجور . وحتى في البلاد التي صدر فيها تشريع ينص على حد أدنى من الأجر كما في كينيا فإن الأساس الذي بنى عليه مستمد من حاجات الفرد من الكور والذى لا يتجاوز مستوى الكفاف إلا قليلاً ، وكذلك لا وجود للجهاز بشأن المساومة الجماعية . وكقاعدة عامة لا توجد صموبة كبيرة في الحصول على العمل المادى غير الحاذق حتى بالأجور المنخفضة السائدة . والعدد الأكبر من العمال الذين يجرى استخدامهم من النوع غير المستقر الذى يسعى إلى العمل لفترات قصيرة ثم يعود إلى المنطقة القبلية التى ينتمى إليها ، ولما كانوا ينظرون إلى العمل الذى يزاولونه على أنه مؤقت فيأبهم أقرب إلى الرضاء بأجور أقل نسبياً ؛ ومن هنا كان للنظام تأثير سيء على شروط العمل وظروفه بينما تزداد الشوروات الناتجة من هؤلاء العمال المهاجرين حدة . إلا أن فكرة الأمن الاقتصادى فى المدن مع نبذ الصالح التقليدية فى المناطق القبلية ما زال جديدة على الإفريقى ولا تزداد قوة بسبب القيود المتزايدة الشدة والتى تلازم نظام المعازل . وحتى إذا بقى الإفريقى فى المدينة لضع سنوات فإنه يفعل ذلك وهو عالم بأن فى وسعه دائماً العودة إلى المعزل إذا أصبحت الأحوال غير ملائمة .

ومستوى الأجور التى نجد العامل الإفريقى على إستعداد لتقبله يحكمه المدخل الحقيقى الذى يمكن الحصول عليه من الحرف اليدوية ، وهذه الأخيرة قد تتكون إما من إنتاج المحاصيل التقليدية أو من الزراعة التقليدية القائمة على إشباع حد

الكفاف . ومما كان إنخفاض الدخل الحقيقية التي يحصل عليها العامل فمن الحق أن الدخل الحقيقي من الزراعة التقليدية دونها بكثير . فإذا صح هذا الأمر فالوسيلة لرفع ثمن العمل تكون بتشجيع الزيادة في الدخل الحقيقية للفلاحين .

وتمت مشكلات خاصة تصعب العمل وتعلق بالأسر الإفريقية للقيمة في مزارع غير الإفريقيين . وبدأ تشجيع تلك الإقامة منذ سنة ١٩٠٤ ووصل العدد إلى ٣٥٠.٠٠٠ سنة ١٩٤٥ . وكما مرت الأعوام فإن التشريعات والقرارات التي كان حكام النواحي يصدرونها بفرض القيود على هؤلاء الإفريقيين ، أصبحت أكثر تشديداً وأشد تفاقوماً أيضاً من منطقة إلى أخرى . وفي جهات كثيرة إنخفضت مساحة الأرض للزراعة وكذلك الشأن بالنسبة إلى الثروة الحيوانية والتي حرمت تربيتها أحيانا (لنوع أمراض الحيوان وتآكل التربة) ، مما ترتب عليه إنخفاض الدخل الحقيقي للعامل للقيم وأسرته .

أزمة الطمأنينة والعلاقات العنصرية

إن الأمن الإقتصادي الذي يوفره الإقتصاد التبادلي يختلف اختلافاً أساسياً عما يمكن الوصول إليه في ظل نظام إقتصاد الكفاف القبلي . ففي إنتاج الكفاف لا يوجد سوى حدٍ صغير يسمح بالتدابير الاجتماعية والإقتصادية التي تمكن الجماعة من الخلاص من إعتمادها الكامل على قطعة الأرض التي تشغلها ، إذ في المجتمع القبلي « الأمن » وغفل أرض جديدة صنوان . وكان هناك ميل قوى في إفريقية الشرقية للاقتراض بأن الضمان بدم إشاعة الإضطراب في المصالح التقليدية للسكان المحليين سوف يواجه مطالب للوقف الأساسية .

فلجأة أراضي كينيا في أوائل العقد الثالث مثلاً نظرت إلى القبائل على أنها وحدات منفصلة وتميش في حالة إكتفاء ذاتي ، وعلى ضوء هذه النظرة إقترحت السياسة التي ينبغي إتباعها . واليوم يتوافر الدليل على أن ما رمت إليه من حيث توفير الأمن للإفريقيين والأوروبيين هدف لم يتحقق . وبصفة خاصة قسمت كينيا إلى عدد من المناطق للعلقة بشسدة دون بعضها البعض ، وكل منها لا تشمر إلا بكتفاء الذاتي ولا يمكن أن تكون كذلك . إن الإخفاق في إدراك تلك الحقيقة يمكن إلى حد كبير وراء الشعور بالحيرة الذي ساد السنوات العشرين الأخيرة .

والنتيجة التي ترتبت على نظرية لجنة الأراضي في كينيا كانت إدخال وجهة النظر القبلية في المجال العنصري . ونجحت من سياسة قصر للارتفاعات على الأوربيين تيجيتان أولاها للمرارة التي ظلت قائمة بشأن حقوق الإفريقيين الضائعة في المنطقة ، والأخرى شعور الإفريقيين بالظلم الذي ينطوي عليه حجز مساحة كبيرة من الأرض لعدد قليل من الأفراد بينما يقوم إلى جانبها منزل إفريقي يسوده التعطش إلى الأرض . وحتى ذلك الفريق من أهل كيكويو الذي ظل على ولائه وخاطر بحياته في القتال ضد ماوماو يمارض الاحتفاظ للأوربيين بأرض لا يستغلونها . ولم يد الإفريقيون الذين سألتهم اللجنة ما يوحى بفكرة حرمان الأوربي من الأرض إذا كان يستغلها استفلا كاملا .

والضغط على الأرض الحبيصة يؤدي إلى النزاع حيثما تكون الأرض نادرة . وحيث للطلاب للتناقص والاتجاهات المتنازعة تفصل الإفريقيين عن الأوربيين تحدث ردود فعل تؤثر في الثقة بين الحكومة والشعب في الإقليم بوجه عام . فنفور الوطنيين من التروعات غير الأفريقية قد يعرقل نفس التوسع الذي تشتد الحاجة إليه ويدفع إلى نواح أخرى من الإستثمار الأموال والخبرات التي يمكن أن تسهم في رفع مستوى المعيشة وتوسيع نطاق الاقتصاد عن طريق نشاط غير الإفريقيين .

وتبدل الجهود باستمرار لتخطي الفجوة ولكن الفوارق العنصرية الشديدة التي تمس الأرض خلقت موقفاً من التوتر للتزايد يقوم على الخوف في أجزاء كثيرة من إفريقية الشرقية . ففي مساحات واسعة من كينيا نما الصراع والغضب بسبب مواقف الجماعات العنصرية والتي نشأت من كون كل جنس كان يفرض طمأنينته في الحدود التي يخطها للأراضي التي يشغلها . ولهذا يجب أن يكون الواجب الأول للسياسة السياسية إيجاد الإمكانيات والوسائل الكفيلة بإجراء التعديلات التي تؤدي إلى تجنب الصراع للتولد من تباين الثقافة والجنس ، ويجب أن ترتبط السياسة التي تتبع في المستقبل بثقل أعلى يتقبله الجميع ويولد الثقة في العمل المشترك .

إن في إفريقية الشرقية اتجاهات وإن كان أقل وضوحاً في تنجانيقا ، للنظر إلى الصدام بين التقدم والأمن وهو ما لا بد من وقوعه في عملية خلق تنظيم إجتماعي واقتصادي حديث ، عن أنه صراع بسبب إختلاف اللون والقبيلة والجنس لا غير . والاعتقاد بأن الزايات تجمع من مجرد الالتقاء إلى جماعة عنصرية هي موضع الهابة

صار أشبه بمرض يسرى في الحياة اليومية للجماعة والعمل الذي تزاوله . ولهذا يمكن تسوية التوتر السائد عن طريق إدخال التغييرات الواجبة على الأداء السياسية والإدارية . إلا أن الحقيقة الثابتة أنه •ها تسكن التنظيمات السياسية التي قد تم ، فليس من دليل الآن على أن في الإمكان تحقيق تقدم يستد به تغير للمساعدة من جانب غير الإفريقيين وجمودهم ووجودهم . وبما يسترعى النظر أنه من وجهة النظر الاقتصادية تحقق الكثير في وقت قصير بفضل زعامة القلة وتشجيعها ؛ إلا أنه إذا قمنا ذلك على ضوء ما كان يمكن أن يتحقق لبدت الصورة لا تبعث على الرضاء .

إن إفريقية الشرقية ما تزال جزراً صغيرة من الانتاج الحديث في وسط بحر من اقتصاد الكفاف الراكد نسبياً ومن اللوارد الطبيعية التي لم يتم كشفها أو استغلالها بالقدر الواجب بعد . فالخواجه القبلية والعنصرية التي تميز إفريقية الشرقية حالت دون هجرة اللهارة والنشاط ورأس المال ، كما وقفت في طريق التنمية الواسعة النطاق للثروة المدنية والزراعية ، وأخرت تقدم اللواصلات ، وقيدت الأسواق التي تستوعب ما في المنطقة من منتجات صناعية وزراعية متخصصة ومنتجات معدة للإصدار .

٢ - توصيات اللجنة

وإذ عرضنا للأحوال السائدة في إفريقية الشرقية كما رأيناها اللجنة فإننا ننقل الآن إلى التوصيات والحلول الأكثر أهمية والواردة في التقرير . وبعض المقترحات يتعلق بالتغييرات التي يجب إدخالها على الأساليب الطبيعية في استغلال اللوارد ، ويعالج غيرها مسائل التنظيم ، بينما يعنى عدد منها بالإتجاهات والشكلات البشرية . وللوضوع الرئيسى الذى نلقاه في جميع التوصيات ينحصر في أن إزدياد الرضاوتنمية القوى الاقتصادية هما الطريق إلى حل للشكلات الاقتصادية ، بل والاجتماعية التي تحيط بالمنطقة .

تغيير الفصل كحل للمشكلة

نتمسك مع المهمة التي نيطت بها ، ونظراً لما ساورها من قلق بالغ بشأن الزيادة السريعة في السكان والتي لم تسكن متناسبة مع مثلها في موارد العيش والعمل ، وجهت اللجنة اهتمامها إلى الوسائل التي يمكن بها التحكم في زيادة السكان بوصفه

أحد الحلول لمشكلات إفريقية الشرقية . ومالت اللجنة إلى الافتراض أن الكثافة السكانية العالية نسبياً في بعض الجهات ، والازدحام الواضح في غيرها ، نتائج لا مفر منها لإزاء التكاثر السريع في عدد السكان . وكذلك أوحى إليها أن عدم توافر الأرض وفرص العمل بأجور أعلى والمهجرة إلى المدن يمكن بالمثل أن تمزى بوجه عام إلى للتكاثر السكاني الزائد عن الحد الواجب .

غير أن اللجنة لم تقر هذه التحليلات إذ الواقع - كما ورد في تقريرها - تعتبر إفريقية الشرقية بصفة عامة فقيرة في عدد السكان ، والاستغلال الكامل لمواردها لا يتطلب وقف الزيادة في السكان أو خفض عددهم وإنما يقتضى استمرار هذه الزيادة . ورات اللجنة كذلك أن ما كانت المنطقة تعانيه في الماضي من الفقر في عدد السكان ساعد على وقف التقدم الإقتصادي وتقيد مستويات المعيشة . ولاحظت كذلك أن الهجرة الدائمة إلى كينيا لم تؤثر كثيراً في تفوق الإفريقيين الممدى ، بينما كان تأثير هذه الهجرة الجديدة في تنجانيقا وأوغنده ضئيلاً للغاية^(١) .

وإذا كانت الزيادة في عدد السكان لا تشكل مشكلة عامة خطيرة ، إلا أن اللجنة تدرك أن ثمة جهات معينة ترتب على ازدياد الكثافة السكانية فيها تأخر الإنتاج الزراعي ، ودمار مواردها ، وعجز الأسر عن إيجاد أرض جديدة تستغلها ، واستخدام الأرض التي كان ينبغي أن تترك بوراً لفترة حتى تستعيد خصوبتها . في مثل هذه الأنحاء يتعين بذ النظم البالية للثبة في استخدام الأرض .

فشكلة السكان في نظر اللجنة لا تتعلق بالعدد ، ومن هنا لا ترى ما يبرر اتخاذ إجراءات عامة حاسمة من أجل تحديد النسل أو تقيد الهجرة . ومع هذا فإنها تدرك وجود مشكلة تصل بالإنجهايات إزاء الهجرة ، فالإفريقي تساوره المخاوف من أن التوسع في الهجرة سوف يؤدي إلى استيلاء المهاجرين على الأرض الجيدة وأن مشروعات التنمية التي يعملون على تنفيذها لا بد وأن تنتهي بعدم اشتراك الإفريقيين فيها . وكذلك يخشى الرجل الأوروبي أن يستبد للمهاجرون المجدد على النشاط الإقتصادي القائم ، كما يشعر الهندي بالقلق خشية أن تؤدي الهجرة إلى زيادة الصعاب التي تعيق به . ولذلك فالحل الذي توصى به اللجنة لهذه المشكلات

(١) راجع ما سبق لإرفاده من الأرقام عن عدد الأوروبيين في كينيا وتنجانيقا وأوغنده .

لا يدخل في دائرة ضبط النسل وإنما يدخل في نواح أخرى سوف نعرض لها في موضع قادم .

ولقد اتفقت الآراء التي أبدتها ممثلو الأقاليم الثلاثة مع النتائج التي وصلت إليها اللجنة . فاعترف حاكم كينيا بأن ثمة مبالغة في بعض المخاوف المتعلقة بزيادة السكان وإن أقر بأنها على الأقل محيجة بالنسبة إلى بعض الجهات .

خلق ظروف أكثر صلاحية لاستغلال الأرض .

تقول اللجنة في تقريرها إن الفقر السائد في إفريقية الشرقية يرتد إلى انتفاء نواحي النشاط التي يترتب عليها قيام الإفريقيين بإنتاج المواد اللازمة للتبادل التجاري وحصولهم على الأجر من ممارستها . إن التحول إلى الاقتصاد التجاري يخلق مشكلات جديدة بشأن التلام مع مثل هذه الأحوال الجديدة . ولكنه يزيد كذلك الموارد التي يتسنى بها معالجة هذه للمشكلات . واتباع أساليب أفضل في استخدام الموارد الطبيعية لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تحول الإنتاج من أساس اشباع الحاجيات المحلية إلى أساس التبادل .

وحجم النتج الصافي في إفريقية الشرقية من الصغر بحيث يتطلب تنفيذ جميع خطط التنمية ، ونتيجة لهذا يجب بذل كل جهد من أجل الاستغلال الكامل لما يتوافر للإقليم من موارد الأرض والعمل ورأس المال والنشاط ، وكذلك يتعين على جميع الأجnas أن تدرك أنه ليس في وسعها تبديد هذا الموارد . ولما كانت المعرفة بهذه الموارد ضئيلة القدر فلا بد من دراستها بصورة منظمة وتحديدتها وتقييمها . وكذلك توصي اللجنة بتحسين الصلة بين الفنيين والأقاليم في هذه المجالات .

وغير سبيل لفهم الحلول التي تقترحها اللجنة في هذا الميدان الواسع أن نفحص تحليلها للإمكانيات التي تتطلب عليها الزراعة والصناعة والتعمدين ، وآراءها بشأن الطرق الأساسية لتحسين اللواصلات ورفع مستوى التعليم .

التغييرات المقترحة في الزراعة

وطبقاً لما نراه اللجنة تواجه النظم الزراعية التقليدية تحدياً مزدوجاً لأنها أصبحت الآن عاجزة عن الصمود في الجهات للزراعة بسبب الافتقار إلى أرض جديدة لمواجهة مطالب السكان الآخذين في التكاثر . هذا من جهة ، ومن أخرى فإنها

غير قادرة على إنتاج الدخل الذى يزداد الطلب عليه الآن من جانب الأهلىين . فالتدى
تمس الحاجة إليه إنما هو إعادة تنظيم الوضع الإقتصادى بصورة كاملة . إن الإقتصاد
على توسيع دائرة الإنتاج من أجل الأسواق ليس بكافٍ فى حد ذاته لأنه سوف يؤدى
إلى إهلاك التربة إذا لم يصحبه نظام سليم من ترك الأرض بوراً حتى تستعيد خصوبتها
ومن الدورة الزراعية أو اتباع الأساليب الإقتصادية لاستعادة هذه الخصوبة بالطرق
الصناعية (١) .

إلا أن ثمة مشكلات صعبة تنشأ من كشف نماذج متوازنة من الإنتاج
وتتميتها . فلابد من الوصول إلى الأسواق ، ويجب أن يتوافر للفرد القدر الكافى
من الأرض ، ويجب نقل عدد من سكان المناطق الشديدة الازدحام ، ويتمين
الكشف عن نظم جديدة للزراعة . ويجب أن يكون التقدم بالضرورة بطيئاً .
ولقد تقدمت اللجنة بتوصيات مخصوصة بشأن النظامين الزراعيين الكبيرين وهما
الرعى والزراعة .

فبما يتعلق بالجماعات التى تعيش على الرعى لاحظت اللجنة الخصائص الأساسية التى
يستلزمها الرعى السليم فى مزارع واسعة ، مثل طاقة الأرض على تغذية الحيوان ،
وموارد للساء ، وإدارة الرعى ، وكفاية الأرض ، ووجود الأسواق . ولا أهمية
تقريباً لسياسة التربة قبل إشباع هذه الحاجات . إن الخطأ الأساسى الذى يكمن فى
النظام القديم ينحصر فى الارتباط بين الملكية الجماعية والفردية ، وفى أن الجماعة
والفرد لا يقيمان وزناً للأثار للتربة على نشاطهما بالنسبة إلى الأرض . والحل
يجب أن يكون على أساس جماعى أو فردى . إن الحاجيات النقدية للقبائل المشتتة
بالرعى تقلل من شدة الحاجة إلى التحسين ، إلا أن هناك علامت تم عن ازدياد تقبل
الجهود البذولة لتنمية نظام الإنتاج الأغراض التجارية مما يمد خطوة حاسمة فى سبل
تثبيت عدد الحيوان . وإنا لنلقى للثل فى التقادير الكبيرة من اللبن التى تبنيها قبيلة
ماساى للزراع فى جبال كليمنجارو فى السنوات الحديثة . والأسلوب الأكثر انطباقاً
على الناحية العملية لإدارة عملية الرعى سوف يختلف بلا شك فى البيئات المختلفة كما
سوف يتطور بالتدريج من الدورة الثنائية البسيطة إلى المراعى المنفصلة المسورة والتى
يتوافرها الماء فى المزرعة الأوربية الجيدة (٢) . ومن الصعاب التى لابد من الاصطدام

(١) يقصد بذلك استخدام المخصبات .

(٢) يقصد بها مرعى الماشية (ranch) .

بها في أية جهة يزدحم فيها الحيوان عدم وجود المساحة الكافية من الأرض ، وفي جهات كثيرة نجد الحاجة إلى أرض إضافية حتى يمكن تطبيق نظام جديد . وفي مساحات شاسعة من إفريقيا الشرقية نجد أن التكاليف العالية التي تتطلبها عملية إيداع تسي تسي ما تزال العقبة الكؤود العظمى في وجه إنشاء مربيات الحيوان الكبيرة . أما المسارح المحجوزة للحيوانات البرية فلم تبد في نظر اللجنة موقفاً هاماً للتقدم إذ في إفريقيا الشرقية أراض كثيرة لم يعود الإنسان بعد على استغلالها بصورة إنتاجية ويمكن أن تترك للحيوان البري كي ينعم بها . ومن المرغوب فيه إنشاء مجموعة من المربيات التجريبية لمنع التدخل في الحياة القبلية بكل مكان دفعة واحدة ، ولكن الأدلة تشير إلى أنه استخدام الأساليب الأوربية في إنشاء مزارع الرعي يمكن أن تجعل مناطق الماساي مثلاً تنتج خمسة أمثال إنتاجها الحالي .

ويشغل تسويق الإنتاج الحيواني مركزاً بالغ الأهمية في مشكلة استخدام الأرض . في الجهات الرعوية إذ بدون البيع المنتظم للماشية يتعطّل معظم التحسين الذي يراد إدخاله على استغلال الأرض . وأهم التدابير من أجل تحسين تسويق الماشية هي تنشيط إقامة الأسواق المحلية ، واستمرار الإنتاج الخاص ، واستخدام الخدمة البيطرية لإشاعة الثقة التي لها أهميتها في تنشيط المبيعات ، والعمل على سرعة التخلص من الأنواع الفقيرة من الماشية ، والإسراع بنقل الحيوانات إلى أسواق الاستهلاك في أماكن .

أما عن الجماعات المشتغلة بالزراعة ففي رأى اللجنة أن إدراك ما في الحالة الراهنة من أخطاء أبسر من التأكد من نجاح ما يحل محلها . وأكبر العيوب المعروفة في الأسلوب الحالي في استخدام الأرض الثقت ، وانقفاء الترابط بين عدد الحيوان وطاقة الأرض على احتاله ، وعدم كفاية فترة الراحة في الدورة الزراعية ، وتجزئة الأرض إلى قطع صغيرة . وهذه العيوب الزراعية الفنية تتأثر بمشكلة حيازة الأرض ، كما أن ثمة عيباً آخر ألا وهو الاقتصاد في النظام الحالي على عمل المرأة والقاس .

وأبنت التدابير للتحكم في ظاهرة نفقت التربة ، كما تطبق سياسات عامة من أجل تخصيص نسبة مئوية معينة من الأرض للغابات . أما القضاء على العيوب الأخرى . وهي جوهر المسألة في الحقيقة ، فأكثر صعوبة لأنه يتطلب على تغييرات جذرية في النظام التقليدي ، ولم تبدأ الحملة بصورة جدية وقوية على هذه العيوب إلا في كينيا .

والبدل عن النظام القديم والذي تعظم الدعوة اليه فهو الملكية المتأسكة التي تضم جزءاً صغيراً لإنتاج محصول نقدي . فالملكيات التي يراد إنشاؤها على هذه الأسس (مشروع سوينرتون Swynnerton Plan) تجعل من السهل مهاجمة ثلاثة أخطاء أساسية في النظام الحالي وهي :

- ١ - خلق دافع على تحسين الأرض والاشية عن طريق قصر القطعان التي تملكها الأسرة على مرعاها الخاص بها .
- ٢ - توافر الفرصة لبدء التفكير في الدخول والمسدخرات دون زوال المسؤولية عن الأرض .
- ٣ - إحلال فترة راحة دائمة وتسميد مكان نقص التسميد وترك الأرض بوراً لفترة معينة كما في النظام القديم .

وعلق حاكم كينيا على تقرير اللجنة فقال إنه قد حدث تقدم رائع وبخاصة في منطقة قبيلة كيكويو وإن الطلب على إنشاء للملكيات المتأسكة زاد بسرعة كبيرة .

غير أن اللجنة أدركت وجود عدد كبير من الصعاب التي تمس إنشاء للملكيات الصغيرة التي يسودها نظام الزراعة المختلطة ، أولاها يتعلق بكيفية جعل الجزء المخصص لتربية الحيوانات مجزياً ، ثم صعوبة اختيار أصح أنواع العشب ، وعدم التأكد من تعيين أسلم الوحدات في إدارة للرعى . فليس جميع الرعاة قادرين أو راغبين في احتال مسؤولية أكبر عن الإدارة أو الشومور بالحاجة إلى ساعات من العمل أطول . وكذلك فإن الطالب اللازمة لتوفير الموارد اللازمة للمستقلة وإقامة الأسوار وما إلى ذلك تتطوى على نفقات راسيالية تفوق للمعاد . ولا بد أن تكون عملة إنشاء هذه الملكيات بسيطة ، كما قد لا يحقق النظام نجاحاً من الوجهة الاقتصادية .

وأوصت اللجنة بتوجيه اهتمام خاص إلى مشكلة نقل السكان (وهي أكثر المشكلات بروزاً في أجزاء كثيرة من كينيا) ، والزيادة في استعمال المحاصيل ، وتنمية التعاون بين الأجناس ، وإضفاء الطابع الفردي الذي يتميز به النظام الجديد (بما يفسح المجال أمام مرونة الحركة وعنصر المبادرة الخاصة للذين يميل قطاع كبير من التقدم الإقتصادي إلى أن يعتمد عليهما) ، واستخدام الآلات ، وتنمية الجماعات التعاونية ،

وتشجيع الفرد الذى يرغب فى الأخذ بأسباب التقدم ، وتشجيع الأبحاث وجمع البيانات الأساسية ، وتكوين هيئات تنمية الأراضى لضمان تحقيق التنمية على أساس إقليمي أكثر منه محلي ، وضمان تطور السياسة بصورة فعالة نحو هدف متصل .

وحثت اللجنة على توجيه عناية خاصة إلى الجهات ذات الإنتاجية العالية وإلى إمكانات الري ، وقررت أن الاستخدام السليم للمساحات المحدودة ذات الإنتاجية العالية يفوق من حيث الأهمية جميع المشكلات الأخرى فى إفريقيا الشرقية ، وأن تنمية موارد الماء بما يؤدى إلى اتساع نطاق الإنتاج يجب أن تكون لها نفس الأهمية التى للسكك الحديدية والطرق .

الصناعة كعمل ممكن

ومن الطرق الواضحة لتخفيف حدة اللوقف فى الجهات الشديدة الازدحام تشجيع الصناعة كى تهيء مصادر بديلة للدخل وامتصاص الزيادة فى السكان . وشجرت اللجنة أن السبب الأخير غير سليم على أساس أنه لا ينبغي النظر إلى التصنيع بوصفه السبيل إلى التخفيف ذلك أن فى إفريقيا الشرقية عقبات كثيرة تحول دون تنمية الصناعة : فالوقود والقوة المحركة كثيرا السكفة نسبيا ، وللورد من الأيدى العاملة الصالحة غالباً ما يقصر عن الوفاء بالحاجة ، وتكاليف العمل قد تكون مرتفعة بالرغم من انخفاض الأجور . وقد تكون تكلفة التدريب باهظة . وأهم من هذا كله العبء الذى يمكن أن تنشأ عن ضيق السوق المحلية فى هذه المنطقة .

إن الصناعة التحويلية يجب أن تنمى بإشباع الأسواق المحلية أو الخارجية . وشجرت اللجنة أن قدراً من المعالجة الإضافية للخامات بقصد التصدير أمر ممكن ، ولكن من غير المحتمل أن يسفر عن نتائج تلت النظر بصورة بارزة . وعلى ذلك فظنراً لعدم الكشف عن موارد معدنية جديدة فإن الاتجاه الأقرب إلى الاحتمال بخصوص التنمية الصناعية يكون بالإنتاج الذى يهدف إلى سد حاجة سوق المنطقة التى نحن بصدها ، وكلما زاد تحول الإقتصاد الإفريقى من الإنتاج الذى يقتصر على إشباع حاجة الجماعة المحلية إلى إنتاج المحاصيل التقليدية إتسعت السوق المحلية أمام المنتجات الصناعية ، ومن هنا يدور النجاح فى تنمية الصناعة على النجاح فى قطاع الزراعة . والتصنيع من أجل الأسواق المحلية له اللبزة الطبيعية الناجمة من انخفاض تكاليف نقل المنتجات

النامة الصنع وإن كانت هذه الليرة يقلل منها ارتفاع تكاليف القوة المحركة والوقود ، وكذلك التكاليف العالية التي ترتب على الإنتاج الكبير الذي يقوم على سوق ضيقة وهو ما يعمتل أن يكون في البداية على الأقل .

وسوف يظل النمو الصناعي في إفريقيا الشرقية متوقفاً إلى حد كبير على رؤوس الأموال والكفاية الإدارية غير الإفريقية ، وهو الاعتماد الذي أحست اللجنة أنه قد يولد الشك وسوء الظن في صفوف بعض الإفريقيين ومن هنا يخلق جواً لا يفسح المجال أمام نمو للشروعات بصورة ناجحة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كان حاكم تنجانيقا يشعر أن العوامل السياسية ليست بالمعائق في وجه المستثمر وإنما المعائق مصدره عدم نضوج الإقليم من الناحية الاقتصادية ، وعدم كفاية المواصلات وللساكن والخدمات بالمصانع والعمال الحاذقين .

وكذلك نشأ الخلاف بخصوص تأييد الحكومة للتنمية الصناعية . وهنارات اللجنة أن حكومات المستعمرات لا تتوافر لها المدة اللازمة لإنشاء الصناعات الجديدة وإدارتها وأنه لأمر غير سليم أن تستمر للدخرات الإجبارية في أمثال هذه المغامرات غير المؤكدة ، وأشار حاكم أوغنده إلى أن التجربة التي مرَّ بها هذا البلد توصي بأن نعة أنواع معينة من الاستثمار ترغب الشركات الخاصة أن تشترك فيها مع الشروعات العامة ، كما لاحظ أن مناجم النحاس في كيلمب Kilembe وصناعة للنسوجات في جنجا دليل قاطع على أن هذه المشاركة أفضل طريق لتحقيق ما رآته اللجنة ذا أهمية أي اجتذاب رأس المال . والواضح أن اللجنة لم تؤمن بأن في تنمية الصناعة الحل اليسير أو قصير الأجل للمشكلات الاقتصادية التي تعانيها إفريقيا الشرقية .

تقييم التنمية

ونظر التقرير بروح أكثر تفاءلاً إلى إمكانيات التوسع في الإنتاج المعدني ، إذ ذكرت اللجنة أنه ليس من مصدر واحد يمكن الحصول منه على دخل إضافي وهو ما تشدد إليه حاجة إفريقيا الشرقية ، مثل الاستغلال للمعدني الذاجح ؛ ولذلك شمرت أن الأمر الذي يجب أن يكون محل الاعتبار الرئيسي خلق الظروف الجذابة بقدر الإمكان وذلك عن طريق تقديم كل مساعدة ممكنة على صورة الخدمات الجيولوجية والتعدينية ، وكذلك بإزالة العقبات القانونية والمالية التي تزيد من تكاليف التعدين .

وعناطه . ورغبة في اجتذاب الاستثمارات إلى مجال التعدين أشارت اللجنة إلى أن على الأقاليم الثلاثة أن تضع في اعتبارها أنها تنافس بقية العالم بل والمناطق الإفريقية الأخرى التي بلغ استغلال الثروة المعدنية فيها درجة عالية من التقدم . وفي هذا التل كما في غيره ، يجب أن ندرك أن حاجة إفريقية الشرقية إلى النشاط ورأس المال من العالم الخارجي أكثر من حاجة العالم الخارجي إليها .

وأوصت اللجنة بإنشاء إدارة موحدة لشئون التعدين بقصد العمل على تحقيق هذه الأهداف ، إلا أن الحكام الثلاثة رفضوا الاقتراح بحجة أن الاستغلال المعدني وثيق الارتباط بالسياسة المالية إلى الدرجة التي لا تسمح باخراجه من دائرة اختصاص كل من البلدان الثلاث التي تتكون منها إفريقية الشرقية ، ولذلك فوضعه تحت إشراف سلطة منفصلة يؤدي إلى تعقيدات إدارية كما أنه غير مقبول من الناحية السياسية .

أهمية تحسين المواصلات

وفي رأى اللجنة أنه لا أمل لإفريقية الشرقية في تنمية اقتصاد تبادل حديث إذا ظلت المناطق ذات الطاقات الإنتاجية الكامنة منزلة عن الأسواق المحلية والأسواق التي تتجه إليها الصادرات . فبدون تحسين التسهيلات المتعلقة بالنقل لا مفر من بقاء النظام الحالي القائم على الإنتاج من أجل إشباع حاجة الجماعات المحلية إذ لا يمكن نقل السلع إلا لمسافات قصيرة جداً . فينبغي توفير هذه التسهيلات من أجل استباق نمو حركة النقل وتشجيعه ويجب ألا يسمح بتخلفه عن الأمر الأخير .

لذلك يجب أن تعطى الأولوية للاتفاق على المواصلات . ولاحظت اللجنة أن هذا البعد لم تراعيه الحكومات وإن كان حاكماً أوغنده قد ادعى أن الكثير من وسائل النقل في هذا البلد يفوق الزيادة في الحاجات الاقتصادية بكثير، بينما لاحظ حاكم كينيا أن عدم توافر المال جعل من الاستجيل بلوغ الأهداف التي أشارت إليها اللجنة صعد النقل ، وشرح حاكم تنجانيقا أن الحاجة الكبرى إلى تحسين النقل فيها عيها أكثر من للموضوعات الأخرى الواردة في تقرير اللجنة .

وطالبت اللجنة بصفة خاصة بتحسين وسائل تمويل السكك الحديدية عن طريق إزالة الإجراءات المعقدة الشديدة للمستعجلة الآن ، وإعادة تكوين إدارة السكك .

الحديدية بحيث تجعل من الحكومات شريكة في الشروع بدلا من أن تملكه أو أن تقتصر على ضمان فائدة ثابتة من رأس المال ، وكذلك باستثمار مبدأ عدم السعى إلى اجتياز الربح وهو للبدا الذي تسير عليه الحكومات ، ووضع نظام لأجور النقل أكثر مرونة وتوازنا .

وتوسيع شبكة الطرق في إفريقية الشرقية وتحسينها حتى تصل إلى للمستويات الحديثة يتطلبان كذلك - حسب رأى اللجنة - تدابير خاصة تتصل بالتنظيم . وكذلك توصي اللجنة بإنشاء هيئات إقليمية للإشراف على الطرق أسوة بالهيئة القائمة في كينيا . إن إنشاء شبكة سليمة من الطرق ليس مجرد مسألة لخدمة السكان والتيسير عليهم بل إنه يوفر التبرائين الأساسية للتوسع الاقتصادى . وختمت اللجنة ملاحظاتها في هذا الصدد بقولها إنه ما من شيء يفيد بلاد الإقليم الثلاث أكثر من إنشاء نظام للنقل ، مستقل وجذاب . من الناحية المالية وسليم من الوجهة الاقتصادية .

الصحة والتعليم

لم تضم اللجنة إخصائين في شئون للرض والتغذية أو الصحة . ويعترف التقرير بالصعب الواقع على التنمية في إفريقية الشرقية من جراء سوء الحالة الصحية ، إلا أن التوصيات التي يتضمنها مقصورة على تعيين هيئة من الخبراء لبحث للشا كل ذات الأهمية العاجلة مثل التدابير اللازمة للسيطرة على الأمراض التوطنة ، وإقامة التوازن السليم بين ناحيتي الطب الوقائية والعلاجية ، والتعليم الطبي ، والتغذية .

ويؤكد التقرير في أقسام عدة منه الحاجة إلى تحسين مستوى التعليم وتوسيع نطاقه ، وذلك حين يعالج المسائل المتصلة بتحسين أحوال العمل ، وتنشيط الصناعة ، وتنمية الزراعة . وفي المسائل الزراعية تقرر اللجنة أن الإدارة في كل من البلاد الثلاث في المنطقة تواجهها مشكلة تعليم الأهالي لا مجرد الحاجة إلى التغيير بل وإجراء التغيرات ذاتها . فبمساعدة مؤسسات التدريب والجماعات التعاونية والوكالات المتخصصة . والمجراء يجب على الحكومات أن تبدأ في تعليم الإفريقيين أن يقدوا ثورتهم الزراعية .

وتقبلت اللجنة فكرة التطليم العام المجاني كهدف أخير ولكنها اعترفت بأن اقتراح تطبيقه في ذلك الحين غير واقعي . أما توصياتها ذات الصلة الخاصة بضممت . توسيع دائرة التطليم للتوسط ، وزيادة عدد طلاب معاهد للمدين ، ووقف تطليم السواحلية كلفة ثانية للأطفال الذين تلقوا تعليمهم الأولى باللهجات المحلية إذ رأت اللجنة أن هذا الأمر الأخير فيه مضیعة ماداموا يفضلون الإنجليزية بوصفها لغة مشتركة . وكذلك طالبت باستبعاد التدرج على أساس الجنس في التعليم الثانوى ، وزيادة الفرص أمام التعليم التقنى ، وبذل مزيد من العناية في تطليم البنات .

المطامير إلى رأس المال

واعترفت اللجنة أن الأخذ بالكثير من مقترحاتها يتطلب نفقات رأسمالية بالغة القدر ، ولأحظت أن رأس المال الجديد يجب أن يأتي إما من للدخرات التي تتجمع في إفريقية الشرقية وإما عن طريق القروض الخاصة والعامة أو أنواع الاستثمار الأخرى من الخارج . وأبدت اللجنة الشك في فعالية تشجيع للدخرات الاختيارية ، ورفضت فكرة الادخار الإجبارى لأنه أكثر تكلفة من الحصول على القروض الخارجية ، واعتبرت استخدام مشروعات تثبيت الأسعار لتوفير رأس المال عبئاً غير معقول على عاتق للتج . فضلاً عن هذا فالإفريقيون لا تتوفر لهم اللوارد أو للمعرفة التي يمكن أن تحل محل رأس المال والمعرفة اللذين يمزى إليهما التقدم الاقتصادي الذي تحقق . وعلى ذلك فالإبقاء على هذا التقدم والسير به قدما سوف يظلان يعتمدان على توافر رأس المال والنشاط الخارجيين .

وكذلك تلاحظ اللجنة أن الأهمية الاقتصادية لرأس المال والنشاط من البلاد الواقعة فيما وراء البحار أكبر بالنسبة إلى إفريقية الشرقية من أهمية الأخيرة لهذه العنصرين ، ذلك أن صغر إقتصاد المنطقة ومآلة مواردها لا يتطويان على مغريات كبيرة وفعالة . إن السبب الذي يكن وراء مقترحات اللجنة بشأن تحويل السكك الحديدية ، وتوفير الخدمات الأساسية ، وأهمية التقدير السليم للموارد ، وتنشيط إقتصاد التمدين ، وتجنب الاتفاق الزائد عن الحد على المشروعات غير الاقتصادية ، إنما يوضحه هذا التفسير لمركز رأس المال في إفريقية الشرقية .

ولم تبذل اللجنة جهداً لتقدير اللبالغ اللازمة من رأس المال إذا وضعت مقترحاتها موضع التنفيذ . وقد حاكم كينا أنه لا بد من إتفاق ٧٠٠ مليون دولار خلال خمس سنوات ، كما أن جميع الرسائل التي يث بها الحكام تؤكد أن التوسع الإقتصادي على النطاق الذي تراه اللجنة سوف يتطلب موارد مالية أكبر بكثير مما يتوافر منها لدى الحكومات الثلاث . هذا الضعف الذي تلقاه في التقرير أشار إليه عدد من الملقين وإن كانت مجلة « الإيكونوميست » تتساءل عما إذا الحكام قد تقدموا بتلك التكاليف المفصلة للبرنامج « بقصد إشاعة الخوف في الرأي العام حتى يستبعد المقترحات الجريئة والإنشائية بمجرد أنها تخيف الحكومات » .

تخمينة أنظار مبريرة عما الحقوق في الأرض

إن موقف اللجنة بخصوص ملكية الأرض من الأهمية بحيث يتطلب اهتماماً خاصاً . وترى اللجنة أن معيار الحاجيات إلى الأرض يجب أن يحل محله للقياس المتعلق باستعمال الأرض ، ومعنى هذا أن الحق في امتلاك الأرض ينبغي تبرره لا على أساس حاجة الفرد إليها لمدة بالنزاهة وإنما للبر أن المرء يمكن أن يستخدمها بصورة فعالة ولذلك يجب أن يكون الاهتمام الرئيسي الوصول بإنتاجية الأرض إلى حدها الأقصى . ويجب أن تشجع عملية تعظيم الحدود القبلية والعنصرية ، بحيث توجد حقوق فردية بشأن الأرض فينبغي تثبيتها أما إذا لم يكن لها وجود فينبغي عدم تشجيعها .

وتقرر اللجنة أنه إذا أريد رفع مستويات المعيشة فيجب ألا يظل الأمن الاقتصادي معتمداً على عيش السكان الذي يستمد من البيئة الأفراد الذين يعيشون في عزلة وإنما على مجموعة مترابطة من الجهود المتخصصة من جانب الجماعة . إن القبول القليلة والعنصرية الشديدة أوجدت موقفاً من التوتر التزايد الذي أساهم الخوف . خفي تنديد السلطات القبلية استعمال الأرض إما من جانب أفراد القبيلة أو الخارجيين عنها وفق معايير خلاف تلك التي تتعلق بأعلى درجات الانتاجية للأرض ، فإنها تقلل من « الأمن » الحقيقي بدلاً من زيادته إن الأمن الذي يتركز على العزلة القبلية أو على عادات تمنع معاملة الأرض بوصفها من الأصول القابلة للتداول ، هو الأمن الوهمي من اقتصاد السكان الذي لا يتسنى فيه تحقيق أي تقدم اقتصادي . إن اللطالة بحقوق

قبلية خاصة بها مطالبة لا تصحها التزامات وبذلك تتعارض مع المبادئ التي يجب أن تقوم على أساسها سياسة أية دولة حديثة .

وفي رأى اللجنة أنه إذ تصبح الأرض إحدى عوامل الانتاج فإن ذلك يترتب عليه تغييران أساسيان أحدهما أن تكتسب الأرض قيمة بوصفها عامل انتاج ذي صفة متخصصة ، وثانيهما أن نسبة متزايدة من السكان تصبح أقل اعتماداً بصورة مباشرة على الأرض وتستطيع أن تجد فرصاً جديدة لكسب الدخل . والمجتمع القبل الذي يعيش من الناحية الاقتصادية في عزلة عن الأسواق لا يستطيع إدخال هذه التغيرات .

وإذن يجب أن تهدف سياسة حيازة الأرض والتصرف فيها إلى تطبيق مبدأ للملكية الفردية^(١) ، وتحقيق درجة من اللزوم في نقل الأرض والتصرف فيها والتي سوف تجعل في الإمكان ، بدون تجاهل الحقوق الحالية في الملكية ، الوصول إلى الأرض من أجل استخدامها على نحو إقتصادي . وحين يبدأ وضع قوانين جديدة وتطبيقها بصدد للملكية الجديدة فيجب أن يؤخذ في الحسبان أن الملكية التقليدية متأصلة الجذور في المجتمع الإفريقي وتقاوم التغيرات الجذرية . وتخذل اللجنة من القول بأن مجرد إزالة القيود والعقبات التقليدية سوف يفتح الباب أمام فيض من النشاط .

وأوصت اللجنة بالفعل في المصالح المتعلقة بالأرض وتسجيلها كخطوة أولى . ومن أجل مصالح الإفريقيين رأت اللجنة أن تفرض القيود على رهن الأرض واسترجاع الديون عن طريق بيع الأرض . ويمكن كذلك أن يحرم قانون التسجيل تقسيم الأرض في المستقبل بحيث لا تنقل مساحة الوحدة عن حد معين ، كما أن شكلاً من المشاركة في الملكية قد يتفق مع قوانين الميراث السائدة . ويجب التحكم في عمليات نقل الأرض بين الأجناس المختلفة بعدم السماح إلا بنقل المصالح المسجلة وبطريق الإيجار وحده على أن يكون للحاكم حق إقرار هذه الإيجارات . وينبغي أيضاً سن التشريع الذي يقيد الإقراض بضمان الأرض للوكالات المتخصصة التي تقدم القروض على أساس تقدير محافظ لقيم الأرض .

(١) ناقشنا هذه المسألة في كتابنا «مستقبل كينيا واتحاد إفريقية الشرقية» وعارضنا البدء لأسباب أبديتها .

هذه مقترحات جريئة شاملة والأخذ بها يغير بصورة أساسية الطراز الحالى لحياة الإفرقيين للأرض . وتعتبر اللجنة هذه التغييرات الجذرية أمراً جوهرياً لتتقدم الاقتصادى فى إفريقية الشرقية ، إن اللجان السابعة والبحوث الخاصة أخفقت فى أن تدرك أن زيادة الإنتاج الإفريقى تتطلب فلسفة جديدة بشأن حقوق الأرض والحيازة وأنه من الصعب التوفيق بين مبدأ عدم إحداث الاضطراب فى النظام التقليدى وبين الحاجة إلى زيادة الإنتاج الإفريقى .

وقد رفض حكام البلدان الثلاث المقترحات الخاصة بحيازة الأرض . لحاكم أوغنده الذى لاحظ أن التوصيات أهم جزء فى التقرير كله ، أشار إلى اهتمام جميع الإفريقين العميق بشأن الأرض مما يتطلب أن أية تغييرات يجب أن تسبقها دراسة طويلة ودقيقة فى جميع الجهات . وقرر حاكم كينيا أن السياسة لا يقدر لها النجاح بدون التأيد من جانب فريق كبير من أفراد الجماعة ؟ وإذا كان المثل الأعلى الاقتصادى أن تزول العازل إلا أن المؤثرات الحالية من سياسية وثقافية واجتماعية تحول دون ذلك . وكذلك اعتقد أن اللجنة أسفّت أهمية أكبر مما يجب على الاعتبارات الاقتصادية . وأغلقت مزاي الاعتراف بأن القوانين القبلية الأساسى المعلى الوحيد للإدارة ، على الأقل فى المراحل الأولى . وكتب الحاكم يقول إن التغيير لا يمكن أن يكون تغييراً يتصل بالاقتصاديات ، فيجب أن يوفر للإفريقى الشعور بالأمن الاقتصادى فى ظل النظام الجديد ، لأن حرية نقل الأرض وحدها لا تنمى التقدم . ولقد كتبت صحيفة التيمس تقول إن التمسى . إلهام الذى أغفله التقرير أنه لم يأخذ فى الحسبان قوة القبيلة فى المجتمع الإفريقى .

إزالة القيود

من الموضوعات الأساسية فى تقرير اللجنة العليا الحاجة إلى اتخاذ إجراءات ضد تلك المجموعة الكبيرة من روح التقييد وللوجود فى إفريقية الشرقية . فإذا أمكن إزالة هذا النظام الدقيق للمقد ، وخلق ظروف أكثر صلاحية لاستغلال الموارد ، ففى الواسع تحقيق قدر هام من التوسع الاقتصادى يشترك فيه جميع السكان فى إفريقية الشرقية .

إن التوزيع مثلاً يعكس التنظيم الاقتصادي للزوج للمنطقة . فالتجارة الإفريقية في الغالب مسألة محلية تسير في الطرق التقليدية ، والتجارة غير الإفريقية ذات كفاية وتستجيب إلى التغيرات التي تطرأ على الطلب والعرض العالمين ، كما أنها بوجه عام تنافسية ونشيطة ولكنها يمكن أن تكون أقدر على المنافسة إذا تحررت من القيود الكبيرة التي خضعت لها والتي يرجع بعضها إلى السياسات التي تتبناها الحكومات من أجل دعم الاستقرار . وبصورة كلية فإن مختلف أشكال تقييد التسويق والرقابة عليه والموجودة في إفريقية يتكون منها صرح شديد التقييد ليس من السهل إدراك نتائجها الكاملة . هذا الصرح للمقد من القيود على التسويق ، بالإضافة إلى الاقتصاد الإفريقي التقليدي ، فرض قدراً من عدم اللزوجة مما يمنع التقدم الاقتصادي المرغوب .

ولم تجد اللجنة إلا القليل من العطف على مقترحاتها في هذا الشأن ، فحاكم كينيا أبدى الرأي بأن التنمية الزراعية والاستقرار كما من الأهمية بالدرجة الأولى ولا يشجع عليهما السحاب بحرية السوق . وشمر حاكم أوغنده بأنه لا يمكن الاستغناء عن التسويق المنظم ، وأنه لا يحول دون التقدم الاقتصادي ، وأن اللجنة تغالت في تأكيد مدى التطلعات القيدة في أوغنده والتي أريد منها حماية الإفريقيين .

وكذلك تعرضت سياسة التقييد في المجالات الأخرى للنقد من جانب اللجنة ، كالنقل والزراعة واستخدام الأرض والجماعات المدنية وغير ذلك ، وموقفها في هذا وثيق الصلة بالبرنامج الإيجابي الذي اقترحت ترقية المنطقة بوصفها وحدة متماسكة لا تتجزأ .

تماسك إفريقية الشرقية وارتباطها

لعل أبرز ما أوضحت اللجنة أن إفريقية الشرقية يجب اعتبارها وحدة اجتماعية واقتصادية وأن تجري تنميتها وفق هذه الفكرة . وهي تقول إن السياسات الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تنبئ على أساس الإدراك بأن تنمية إفريقية الشرقية تعتمد بصفة أساسية على الذي يمكن فيه إدماج السكان الوطنيين بمساعدة ذلك العدد الصغير بالضرورة من الشعوب المهاجرة في الاقتصاد المالي بحيث يستمدون منه رأس المال

والوارد التكميلية من الهارة والنشاط . وتعد اللجنة أنه في الأجل الطويل سوف يتوقف رخاء وأمن الأجناس المهاجرة على نجاحها في تحقيق هذا التقدم واضطلاعها بوظائفها المخصصة فيه ، تماماً كما يعتمد تقدم السكان الوطنيين على الإدراك الواضح بأن رخاءهم وأمنهم يتوقفان على مدى نجاحهم في اجتذاب أولئك الذين في وسعهم أن يأتوا لهم بالموارد الاقتصادية الشحيحة التي تنقصهم (بشدة) وهي رأس المال والهاراة والنشاط في الأعمال .

في النقل

تعتقد اللجنة مثلاً أن للصالح الطائفة منعت التقييم الموضوعي السليم لحاجات النقل في الجهات الإفريقية . فإذا كانت فئة مخصوصة أو مجموعة من اللتجيين أو المستهلكين موضع العناية فيما يتعلق بأجور السكك الحديدية على نحو لا تبرره . للطلاب الاقتصادية لنظام السكك الحديدية بوجه عام وتطور حركة النقل ، فإن الجماعات الأخرى التي تستخدم السكك الحديدية إما في الوقت الحالى أو فيما بعد يجب أن تتحمل التكلفة . ومحاولات تقديم الإعانات لطائفة على حساب الطوائف الأخرى عن طريق التلاعب بالأجور والأعباء يضعف بالضرورة من المقدرة الاقتصادية للسكك الحديدية ويجعلها أقل قدرة على وضع معدلات سليمة للحركة للجديدة . وبذلك تؤخر تنمية البلدان الثلاث .

في العمل

وينبغي أن يكون الهدف من السياسة المالية تمكين العامل من أن يكسب الحد الأقصى من الدخل الذي تضمنه إنتاجية عمله في ظروف من الأمن وتحت إشراف يهدف إلى رفع مستوى كفايته . وغة برامج يوصى بها مثل توسيع نطاق مشروعات التدريب والتلمذة ، والتقليل من مظاهر التبدد الترتية على الهجرة ، وخلق مجالس الأجور لتحديد الحد الأدنى من الأجر ، وتبسيط الإجراءات المتبعة لفض للنازعات الصناعية .

والغاية من خفض الهجرة معناه أنه ينبغي أن يكون العامل قادراً على أن يعرض خدماته حيث يشاء دون أن يكون مرتبطاً إلى مناطق قبية بعيدة ومحدودة أحياناً. وعلى ذلك ففي المرتفعات المحجوزة للبيض حيث تتميز هذه للشكلة بمحددة خاصة ينبغي أن تشتري الحكومة الأرض أو تستحوذ عليها حيث يستطيع عمال الزراعة استثمار أماكن السكنى بالقرى وفق إجراءات طويلة الأمد . ورفض حاكم كينيا فكرة هذه الأماكن السكنية بالقرى قائلاً إن من مساوئها فقدان الصلة الشخصية بين رب العمل والعامل ، وانخفاض درجة الإنتاجية ، وإزدياد طول للسافة التي قد يتعين على العامل أحياناً أن يقطعها ، وضياح الأرض الزراعية التي تتطلبها القرى ، وتكلفة بناء القرى وإدارتها .

وفي الجهات اللدنية مشكلة مماثلة تتعلق بالإدماج . فالإفريقيون الذين انفصلوا عن الحياة القبية غالباً ما يجدون أنهم لا يستطيعون أن يكونوا أعضاء في المجتمع الحديث . وأن الطريق إلى الثراء والراكر التي تمنحها الكرامة مسدود . وكان الحل الذي اقترحه اللجنة تنظيم الجهات اللدنية لكي تتيح الانتقال التدريجي إلى المراكز والأحوال التي تسودها المساواة . وقررت اللجنة أن الجهات اللدنية ينبغي تسجيها إلى مناطق ثلاث أو أكثر . ففي المنطقة الأولى ينبغي أن تكون مستويات البناء نفس المستويات المفروضة في الوقت الحاضر ، وتعديل في المنطقة الثانية بحيث تعمل في الإمكان خفض تكاليف البناء ، أما في المنطقة الثالثة فيجب ألا تكون هناك تنظيات خلاف ما تقضى به الاعتبارات الصحية والاحتياطات ضد الحرائق ، وما إلى ذلك . وقبل حاكم كينيا هذا الاقتراح كهدف مرغوب فيه ، إلا أن حاكم تنجانيقا رأى أن خلق نظرة مشتركة بين الجماعات المنعزلة لن يتحقق عن طريق إقامة تنظيات إدارية منفصلة في داخل المدن والسواحي المحيطة بها .

القضاء على عزلة الأجناس

وتعود اللجنة أكثر من مرة فتقر أن الإعترابات القبية والمنصرية جدت . ومنعت النمو الإقتصادي في إفريقية الشرقية ، وتقول إن هناك مبدأ أساسياً ألا وهو أنه إذا أريد أن تتطور النظم الإقتصادية الحديثة فيجب أن تتحرر إلى أقصى حد يمكن من السلطان السياسي للقبية حيث يكون من العوامل المؤثرة .

فالمهتدون مثلاً يخضعون لقيود إقتصادية تضغط على إنتاجهم وتقوض قدرتهم على العمل والادخار . وهذه القيود منهاها أيضاً أنه مع الزيادة السريعة في عدد المهتودين في المناطق اللدنية إلى حد كبير فإن أية درجة ملحوظة من التطور الصناعي سوف تميل إلى توفير فرص أعظم للمهتود منها للإفريقيين الذين مازالوا دون الأولين من ناحية المهارات الصناعية والاستعداد للنشاط التجاري .

وفيما يتعلق بالأرض تقرر اللجنة أنه لا يمكن توفير فرص أفضل إلا إذا كانت للمكومة نظرة قومية عامة واتخذت سياسة بشأن الكيفية التي يجب استخدام الأرض وفقاً لها وليست سياسة تقوم على حماية مصالح جماعات معينة ، وتتوقع اللجنة أن عدم اتخاذ نظرة ذات صبغة موحدة سوف يعرقل التنمية حتماً في الوقت الذي يكون فيه من الضروري الإسراع بالعملية .

وهذا يستتبع أن الاحتفاظ بالمرتفعات الكينية لاستعمال الأوروبيين الصرف ينطوي على قيود خطيرة ، إذ يعمل الأوروبيين يدون كقيلة تقتشبث بالمناطق القبلية ، ويمنع تداخل الأراضي وهو الأمر الذي لا بد منه للإنتاج الإقتصادي ، ويصور الأوروبيين ككتلة سياسية تقوض الثقة بين الإفريقي والأوروبي في جميع أنحاء المنطقة .

وعلى ذلك يجب التغلب على عزلة الأجناس في إفريقيا الشرقية وإلا فسوف يستمر الفقر في المنطقة ؛ ويجب أن يكون موضع الإدراك الواضح وبغير لبس أنه لا يمكن اعتبار الجنس أو اللون أساساً يقوم عليه أي تمييز أو تقييد ليست الجماعة على استعداد لقبول لأسباب أخرى . إلا أنه ليس لأي عضو في الجماعة الحق في أن يتوقع ضمان المساواة في الخبرة أو الكفاية أو المركز أو الجزاء ، لأن جميع المحاولات لفرض المساواة المتعملة يترتب عليها ازدياد فقر الفقراء بدلاً من التقليل منه .

القسم الثاني

عرض موجز للحالة الاقتصادية

أوضح تقرير اللجنة لللكية للعالم الرئيسية لاقتصاد إفريقية الشرقية وافتقاره إلى التوازن السليم بين عناصره المختلفة والتي هي متداخلة ومتكاملة في الوقت نفسه ، وقصوره بصورته القائمة عن استغلال الموارد وإشباع الحاجيات للزيادة ورفع مستوى المعيشة، وناقش العوامل التي يعزى إليها تأخر عملية التطور الاقتصادي، وأخيراً تضمن طائفة من التوصيات التي رأتها اللجنة كفيلة بتحقيق التقدم . ونعتقد أن من أهم ما يلفت النظر في التقرير اعتقاد اللجنة بأن التنمية الاقتصادية تصبح أدنى إلى السير قدماً إذا ما أغذت الصبغة الإقليمية الشاملة أي أنه يعالج البلدان الثلاث على أنها كل مناسك ومتكامل أو ينبغي أن يكون الأمر كذلك ، وهذه الفكرة تكمن وراء المشروع الخاص بإنشاء اتحاد في إفريقية الشرقية الذي يراد العمل على إخراجه إلى حيز التنفيذ، والذي يلقي التأييد من عدد من قادة المنطقة وإن جعلوا التحرر الكامل الشرط الأولي للسير بالمشروع إلى غايته .

نتقل الآن إلى إبراد بعض البيانات عن الحالة الاقتصادية الحالية للمنطقة بصورتها الإجمالية . وتعتبر الزراعة والرعي الحرف الرئيسية^(١) ومصدر المعيشة المنتفض والدخل المحدود . غير أن الزراعة الإفريقية تسير وفق النظام التقليدي القائم على مجرد إشباع للطالب المحلية المحدودة والذي سبق أن عرضنا له في أكثر من موضع . وبعد الدخن والسرغون والذرة الغذاء الأساسي للأفريقيين ، كما يزرع القمح على نطاق طيب في كينيا .

(١) البيان التالي يوضح للمتغلبين بالزراعة وفي التابا :

البلد	عدد الأجراء (بالألف)	النسبة للتوبة في الحرفين
كينيا (١٩٥٧)	٥٥٤٠٦	٤٥٣
تنجانيقا (١٩٥٧)	٤٣٠٠٥	٤٩١
أوغندا (١٩٥٦)	٢٢٥٠٧	٢٧٥

ولكن الاقتصاد التقدي من أجل الأسواق الخارجية بصفة خاصة يلعب دوراً له أهميته الآخذة في الازدياد . وأهم المحاصيل التقدية البن والقطن والسيال والشاي وقصب السكر . وتشغل المنطقة المركز الثاني بين البلدان الأفريقية في البن الذي تقدمت زراعته منذ نشوب الحرب العالمية الثانية بسرعة وخطى واسعة فزاد الإنتاج من ٦٧٠٠٠ طن في سنة ١٩٥٠ إلى ١١٢٠٠٠ طن في عام ١٩٥٧ أى نسبة تزيد على ٨٢ في المائة . وكان أعظم التوسع في أوغندا حيث تضاعف الإنتاج إذ زاد من ٣٩٠٠٠ طن إلى ٧٧٠٠٠ في سنة ١٩٥٨ . هذا التوسع تم بسبب إطراد الطلب من جانب الأسواق الخارجية ولذلك زادت نسبة الصادرات من البن (في المائة) من ١٤ سنة ١٩٣٨ إلى ١٥٣ سنة ١٩٥٠ ، ٣٢٧٠ سنة ١٩٥٨ . وتعتبر تنجانيقا وحدها أكبر منتج للسيال في العالم وقد بلغ إنتاجه ما يقرب من ٩٨ ألفاً من الأطنان في عام ١٩٥٨ وهذا يعادل نصف الإنتاج العالمي . وكذلك تشغل إفريقيا الشرقية مركزاً ممتازاً في إنتاج القطن ويندرته وتلى الإقليم المصري والسودان . وتقع أوغندا على رأسها من هذه الناحية إذ خصصت لزراعة هذا المحصول في موسم ١٩٥٧ / ١٩٥٨ مساحة تربو على مليوني فدان . ومن الملاحظات التي ينبغي الإشارة إليها أن زراعة القطن في أوغندا يتولاها جميعاً أبناء البلاد الذين ينتجون كذلك معظم البن ، ولعل هذا راجع إلى مسألة عدد الأوربيين بشكل ظاهر .

وتبدو أهمية المحاصيل الثلاثة التي سلفت الإشارة إليها من أن صادراتها في عام ١٩٥٨ بلغت ستين في المائة من الصادرات الكلية في المنطقة ، مما سندكره بعد . وتقدمت زراعة قصب السكر وزاد الإنتاج من السكر الخام من ٨٠٠٠٠ إلى ١٣٦٠٠٠ طن بين عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥٨ أى بنسبة ٧٠ في المائة . وأكبر البلدان الثلاث إنتاجاً أوغندا ونسبتها ٦٤ في المائة من محصول المنطقة وتليها كينيا . وتطرد الزيادة في إنتاج الشاي وبخاصة في كينيا التي بلغ إنتاجها عشرة آلاف طن في عام ١٩٥٧ ؛ وتعتبر المنطقة المنتج الثالث للشاي في القارة الأفريقية . وكذلك أنشئت مزارع للطاقي في أوغندا حيث وصل الإنتاج إلى ٤٧٣ مليون رطل في سنة ١٩٥٨ . ومن المرض الموجز الذي قدمناه يتضح أن الاقتصاد الزراعي التقدي أكثر أهمية في أوغندا . وبما بلغت النظر في كينيا تخصيص مساحة كبيرة مساحتها ١٦٧٠٠ ميل مربع للأوربيين في إقليم المرتفعات الذي يمثل نسبة عالية من الأراضي الصالحة للزراعة .

والجدول التالي يعطى صورة لتطور الانتاج من الفلات الرئيسة (بالألف طن) :

١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٣	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٠	
<u>السخن والسرخون</u>									
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٥٠	٨٧٩	٩١٤	٦١٠	٥١٦	تنجانيقا
<u>الأرز</u>									
٠٠	٠٠	٣٦	٥١	٦٠	٤٤	٦١	٠٠	٧٨	تنجانيقا
<u>الكبره</u>									
٠٠	٨	١٠	١١	١٣	١٣	١٢	١٠	١٧	تنجانيقا
<u>بذرة القطن</u>									
٤٩	٤٧	٥١	٤١	٣٦	١٨	٢٨	١٥	١٨	تنجانيقا
١٥٨	١٤٠	١٥٧	١٣٩	١١٦	١٥٢	١٢٠	١٣٠	١٢٦	أوغنده
<u>البن</u>									
٠٠	٢١	١٩	٢٤	١٢	١٢	١٢	١٦	١٠	كينيا
٠٠	٢٣	٢٣	١٩	٢٠	١٥	١٧	١٨	١٨	تنجانيقا
٠٠	٦٨	٦٩	٦٣	٦٥	٣٦	٣٧	٢٣	٣٩	أوغنده
<u>الشاي</u>									
٠٠	١٠	١٠	٩	٨	٦	٧	٧	٧	كينيا
٠٠	٣	٣	٢	٢	١	١	١	١	تنجانيقا
٠٠	٣	٣	٣	٣	٢	٢	٢	٢	أوغنده
<u>السكر (الخام)</u>									
٢٣	١٩	٢٢	١٦	١٢	١٢	١٢	٩	٩	تنجانيقا
٨٨	٨٩	٨٧	٧٠	٦٨	٤٣	٥٦	٥٦	٥٦	أوغنده
٢٥	٢٣	٢٣	٢٠	١٨	١٢	١٦	١٥	١٥	كينيا
<u>السيغال</u>									
١٩٨	١٩٩	١٨٩	١٧٩	١٨١	١٧٢	١٦٥	١٤٨	١٢٤	تنجانيقا
<u>القطن (الشعر)</u>									
٣١	٣١	٢٤	٢٢	١٩	٩	١٤	٩	٩	تنجانيقا
٠٠	٢	٢	٣	٢	٣	٣	٣	٣	كينيا
٧٤	٦٩	٦٩	٦٥	٥٤	٧٣	٥٨	٦٩	٦٣	أوغنده

الغابات

تمتاز غابات أوغنده بإنتاج الأنواع الصلبة من الأخشاب ، ويزداد الاستهلاك في الداخل بسرعة بسبب نشاط حركة البناء والإنشاء ، وما يبدل على هذه الظاهرة الأخيرة أن النسبة الثوية للمستغلين في هذا القطاع بلغت ١٦٤ من الأجراء في عام ١٩٥٧ مقابل ٢٠٦ ، ٥٥ في تنجانيقا وأوغنده على التوالي . وبلغ الإنتاج من الخشب للنشور ٣٣٠٠٠ طن في سنة ١٩٥٨ . وتوجد في أوغنده غابات المناطق للدارية الغزيرة الأمطار ، ولكن أكبر الساحة تنطها غابات إقليم السافانا ، إلا أن للساحة السكية للغابات تناقصت بشدة في تنجانيقا فيما بين عامي ١٩٤٧ / ٤٨ ، ١٩٥٥ / ٥٦ بينما زادت في أوغنده (١) .

ويقع معظم الغابات بكينيا في إقليم المرتفعات . وتوجه الحكومة إهتماما خاصا إلى الغابات لاسبب أخشابها فهذا أمر ثانوي ، وإنما بسبب الدور البالغ الأهمية الذي تؤديه في المحافظة على المياه والتربة أي أنها غابات وقائية .

الثروة الحيوانية

تشتمل المنطقة على ثروة حيوانية طبيعية وتشغل تنجانيقا المركز الأول بشكل ظاهر ، كما تعتبر للماشية ذات الأهمية الرئيسية وتليها الماعز والأغنام . والبيان التالي (عام ١٩٥٦) يوضح التوزيع بين البلدان الثلاث وحسب الأنواع (بالآلاف رؤس) :

	أوغنده	تنجانيقا	كينيا
ماشية	٣٧٩	٢٠٥٥	٨٠٤
ماعز	١٢١٣٠	٢٧٩٤٩	٣٧٩
ماعز	٢٧٧٩٧	٤١١١٧	٥٠

(١) المساحة للقطاة بالغابات (بالآلاف مككار)

	٤٨/١٩٤٧	٥٦/١٩٥٥	الزيادة (+) أو النقص (-)
كينيا	٢٠٢٧	١٠٣٦٤	٢٨ -
تنجانيقا	٣٠٧٠٠	١٠٠٠٠	٧٣ -
أوغنده	١٠٤٧٦	١٠٦٥٢	١٢ +

(م - ١٣ إفريقية)

وبلغت الصادرات من الجلود (بالآلاف جنيه) ٢٠١٨٣ في عام ١٩٥٨ ، وموزعة على البلدان الثلاث على الصورة الآتية : ١٢٠٠ (تنجانيقا) ، ١٠١٨ (كينيا) ، ٧٦٥ (أوغنده) .

الثروة السمكية

ومناعة صيد الأسماك من الأعمال الرئيسية في أوغنده حيث بلغ الإنتاج ٥٢٠٠٠ طن قيمتها ٢١ مليون جنيه في سنة ١٩٥٨ . ومن هذا القدر حوالى ٩٠ في المائة يستهلك في داخل البلد بينما يصدّر الباقي إلى كينيا وتنجانيقا والكنغو .

التعدين

لا يعتبر التعدين عنصراً هاماً في الاقتصاد القومى ولم يستغل بدرجة كافية بما أشار إليه تقرير اللجنة لللكية ، وذلك باستثناء اللّاس والنحاس . وللّاس عماد الثروة للمدينة في تنجانيقا ويستخرج من منجم وليامسون الذى اشترته الحكومة وشركة دى بيرز في عام ١٩٥٨ بمبلغ أربعة ملايين جنيه . وترتب على كشف المنجم توسع بعيد المدى في إنتاج اللّاس منذ سنة ١٩٥٠ حيث زاد من ٧١ ألف قيراط إلى ٥٢١ ألف سنة ١٩٥٨ وكانت قيمة صادراته في السنة الأخيرة ٤٠ مليون جنيه . وبدأ في السنوات القلائل الأخيرة استخراج النحاس من منجم Kilembe فى أوغنده وبلغ الإنتاج ١٠٩٦٧ طناً في عام ١٩٥٨ .

الطاقة الكهربائية

وتقدم إنتاج الكهرباء فى المنطقة بوجه عام فزاد من ٩٧ مليون كيلوات ساعة (١٩٤٨) إلى ٤٧٠ مليوناً (متوسط ١٩٥٥ / ٥٧) . وكانت الظاهرة أكثر وضوحاً فى أوغنده كما يتضح من البيان التالى (بملايين الكيلوات ساعة) :

١٩٥٧	١٩٤٨	
٢٦٨	٥٩	كينيا
١٣١٩	٣٠	تنجانيقا
١٤٨٨	٨	أوغنده

وتطرد الزيادة في البلد الأخير بسبب مشروع شلالات أوين . وفي يناير سنة ١٩٥٨
 حدد خط إلى نيروبي ينقل إليها ٧٥٥ مليون وحدة في السنة .
 وبالرغم من الزيادة المشار إليها فإن ما يخص الفرد قليل ، وإن كان المتوقع أن
 يزداد الانتاج بسبب وجود طاقة كامنة كبيرة وبخاصة من المساقط المائية .

الصناعة

والتقدم الصناعي ضئيل بوجه عام . ويقتصر على معالجة بعض الخامات وانتاج
 بعض السلع الاستهلاكية على نطاق ضيق (١) .

التجارة الخارجية

تعتبر إفريقيا الشرقية من ذوات الصادرات المتعددة ، ولسكنها في الوقت نفسه
 كلها من المواد الأولية الزراعية والحيوانية أساساً ، فالصادرات من البن والشاي
 والقطن والسيال والحبوب الزيتية بلغت ٧٩ في المائة من مجموع قيمة الصادرات
 عام ١٩٥٨ .

الأسنانف	إم الصادرات في عام ١٩٥٨ القيمة (بالآلف جنيه)
بن	٢٨٨٠٢
قطن	٢٥٩٠٥
سيال	١٢٦٠٠
حبوب	٢٩٨٣
شاي	٢٨٢٨
حبوب زيتية	٣٨٦٥
ماس	٤٢١٥
نحاس	٢٤٥٢

(١)	الصناعة في كينيا (١٩٥٦)
عدد المنشآت	١٠٦٠
عدد المستفيدين فيها	٤٩٦٠٧
الإنتاج الإجمالي	٥٠٢٢٠
تكاليف العمل	٨٠٣٦٨
تكاليف اللواد وغيرها	٣١٠٢٦
اللتج الصافي	١٤٥٠٩

بآلاف الجنيهات

الفصل الثامن

تجربة السودان

تتد جمهورية السودان مسافة ١٤٠٠ ميل بين خطى عرض ٢٢° شمالاً ، ٤° جنوباً ، وأقصى عرضها من الشرق إلى الغرب ١٢٠٠ ميل . ويقع إلى الشمال منه إقليم مصر (من الجمهورية العربية المتحدة) ، ونعده من الجنوب كينيا وأوغندا . وجمهورية الكونغو ومن الغرب ليبيا وجمهورية مالي ، بينما تتاخمه إريتريا والحبشة من ناحية الشرق . ويمتد الساحل الشرقى لمسافة تقرب من أربعمائة ميل على البحر الأحمر ، حيث يقوم ميناء بور سودان ، المنفذ الرئيسى لتجارة البلاد الخارجية .

وتبلغ مساحة السودان ٩٦٧٠٠٠ من الأميال المربعة . وطبقاً لإحصاء سنة ١٩٥٥ / ٥٦ كان عدد السكان ١٠٠٣٦ مليون نسمة منهم ٩٧٢ مليوناً من السودانيين .

معالم الاقتصاد السودانى

ويقسم الاقتصاد السودانى بمظاهر رئيسية تجعلها فيما يلى :

(أولاً) غلبة الزراعة والرعى لوفرة الأرض وللاء . وفى هاتين الحرفتين . يشتغل تسعة أعشار السكان العاملين ، وإنتاجهما يمثل أكثر من ٩٠ فى المائة من صادرات البلاد السككية . وتنتشر فى السودان السهول الفيحية ويقدر أن حوالى ثلث المساحة السككية يمارس الزراعة والرعى ، ومع ذلك فإن البعض يرى أن استغلال الأرض ما يزال ضئيلاً إلى حد بعيد إذ لا يتجاوز ٣ فى المائة من المساحة الصالحة للزراعة . أما التمددين فبحاجة كبيرة إلى عمليات واسعة النطاق من التثقيب والتقييم ، كما أن الصناعة تعتبر فى بداية حياتها والصناعات القائمة تقتصر أساساً على معالجة المنتجات الزراعية والرعية .

(ثانياً) والاقتصاد الزراعى وهو عماد الإنتاج والدخول ، إقتصاد مختلط أو مزدوج .

فهناك النوع التقليدى الذى يهدف إلى توفير الحاجيات المحلية المحدودة للإنسان .

والحيوان ، والذي يعتمد أساساً على مياه الأمطار ، ويتقل في ظل الزراعة من منطقة إلى أخرى حين يستفدون خصوبة الأولى ، والأدوات التي تؤدي بها العملية الزراعية بدائية بسيطة . وإلى جانبه إنتاج المحاصيل المدة للتصدير وفي مقدمتها القطن الذي يمثل مع بذره حوالي ثلثي قيمة صادرات البلاد ، مما يجعل الاقتصاد السوداني تابعاً أو بالأحرى خاضعاً للتقلبات التي تطرأ من وقت إلى آخر على الطلب العالمي والتي تتعظم حدة وعنفاً في فترات الأزمات الاقتصادية .

(ثالثاً) عدم استواء التقدم الاقتصادي بين أجزاء السودان المختلفة . فالمناطق الواقعة شرقي الأبيض وشالي الرصيرص أكثر تقدماً بسبب سهولة الوصول إلى الأسواق ، كما أن وسائل النقل الحديث وتسهيلات التسويق مناسبة نوعاً ، بينما تعاني المناطق الجنوبية والغربية كثيراً نتيجة للمسافات الطويلة التي تفصل مراكز الإنتاج عن الأسواق واللواني ، وهكذا نجد أن عدم توافر اللواصلات حدت من التقدم في هذه المناطق .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالمناطق الشمالية على جانبي النهر أكثر صلاحية لزراعة القطن باستخدام الري ، وكذلك الشأن في الأراضي الواقعة على طول النيل الأزرق . والسهول الوسطى تصلح للزراعة الواسعة التي تعتمد على الأمطار ، فضلاً عن خصوبة التربة . أما بقية المناطق الشمالية فصحراء في الغالب بينما الجنوبية تتكون من مستنقعات كبيرة ، وهذه جميعاً لا تصلح للزراعة في الأحوال القائمة .

ونخلص من هذا إلى أن النشاط الزراعي والتجاري والصناعي يتركز في الربع الشمالي الشرقي من السودان وبخاصة منطقة « الخرطوم — الجزيرة » والجهات الوسطى الأخرى الممتدة على طول الأنهار والسكك الحديدية .

(رابعاً) وتجتلي ظاهرة عدم الاستواء في الكثافة السكانية فهي حوالي أحد عشر شخصاً للكيلومتر المربع في منطقة « الخرطوم — الجزيرة » ، مقابل شخص واحد في الجهات القاحلة من المديرية الشمالية وشالي مديريات كسلا وكردفان ودارفور . وفي المناطق الواقعة بين الصحراء في الشمال والجنوب المطير تزداد الكثافة

تبا لزيادة سقوط الأمطار . أما في الجنوب فبالرغم من وفرة المطر إلا أن هذه الميزة تقلل منها صعوبة المواصلات ، ولا تتجاوز كثافة السكان أربعة أفراد للكيلومتر المربع .
(خامساً) أهمية المهور القدي تضطلع به الدولة سواء في المرافق العامة والنقل ، أو في قطاع الاقتصاد القدي كما في حالة مشروع الجزيرة ، أو في احتكار استيراد السكر ، والاحتكار المطلق لمبيعات القطن ، أو برامج التنمية .

تطور الزراعة والانتاج الزراعي

قلنا إن اقتصاد السودان مزدوج . ومعظم الإنتاج القدي غايته التصدير عبارة عن زراعة القطن في الجهات الروية وبأساليب حديثة ، بينما يتكون الجانب الأكبر من النشاط الزراعي القدي من إنتاج المحاصيل الغذائية بالإعتماد على مياه الأمطار . وسبق أن أشرنا إلى ظاهرة عدم إستواء التطور ، وفيما يتعلق بالزراعة يمكن القول بوجه عام إن البلاد تقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي :

(أولاً) القسم الشمالي الجاف ولذلك تقتصر الزراعة على الجهات التي تتوفر لها مياه الفيضان أو التي يمكن ربيها بالوسائل الصناعية .

(ثانياً) القسم الأوسط ويضم جنوب كسلا والنيل الأزرق وكردفان ، وتسقط الأمطار فيه بين شهري يولي وأكتوبر . وفي هذا القسم مناطق القطن بالجزيرة . ومركز إنتاج الجانب الأوفر من الحبوب والنباتات الزيتية .

(ثالثاً) القسم الجنوبي الغزير الأمطار ويضم مديرتي خط الإستواء وبحر الغزال ، إلا أن وجود المستنقعات الشاسعة يحول دون التوسع الزراعي ، كما تستحيل تربية اللحية بسبب فحابة تسي تسي .

ومرّ التطور الزراعي في القرن الحسالي بمرحلتين رئيسيتين أولاهما في الربع الأول وفيها حدث توسع ملحوظ في إنتاج الغلات المدة للتصدير ولتكن الواقع أن حوالي ثلاثة أرباع الصادرات مصدرها المنتجات التي تنمو بصورة برية أو شبه برية . مثل الصمغ العربي والحبوب ، وهذه توجد في مناطق واسعة من السودان لها ميزاتها الخاصة قبل يتعلق بالنازع والتربة . وفي هذه الفترة بدأ الإنتاج والتصدير من القطن غير أن زراعته كانت محدودة النطاق حيث اقتصر على الجهات التي أمكن استخدامها . الطلبات فيها لوضع الماء من النيل ، وكذلك في دالي طوكر وجاشي ، وظلت أساليب

الزراعة بدائية إلى حد كبير ، وإن كان إستخدام الطلبات خطوة تقدمية من الناحية التكنولوجية .

وحدثت زيادة في مساحة المحاصيل الغذائية حتى يتسنى زيادة الإنتاج ليمتص مع التكاثر الطبيعي ونمو عدد أهل المدن والجهات للدينة .

وخلال الفترة بين عامي ١٩١٢ ، ١٩٢٧ ارتفع إنتاج القدر الشتوية بنسبة ٧٠ في المائة وكذلك السمسم والفول السوداني ، إلا أنه بالرغم من ذلك تناقصت الصادرات من هذه المحاصيل الغذائية مما ينعكس التوسع القدي طرأ على الطلب المحلي . والجدول التالي يبين تطور الإنتاج من المحاصيل الرئيسية (بالآلاف طن) حتى عام ١٩٥٧ :

١٩٥٧	١٩٤٧	١٩٣٧	١٩٢٧	
١٢٩	٤٧	٥٧	٢٩	القطن
٢٦	٢٧	٢٢	٢١	السمغ العربي
				القدر
٦٢١	٤٩٥	٢٦٦	٢٢٣	(١) على الطر
٥٨١	٢١	٩٦	٠٠	(٢) بالرى
١٥٠	١٢٤	٢٣	٠٠	السمسم
٦٥	٢٤	٨	٠٠	الفول السوداني

وبابتداء مشروع الجزيرة دخلت الزراعة السودانية في مرحلة جديدة شملت التوسع الكبير في إنتاج القطن ، وتحسين أساليب الرى والزراعة ، واستخدام الآلات على نطاق طيب نسبياً . ويتر مشروع الجزيرة تجربة جديدة في الاستغلال الزراعى بالأقاليم للتخلفة ، وسوف نعرض له بالتفصيل .

وأهم ما نلاحظه بصد هذه المرحلة الثانية :

١ — التوسع الكبير في زراعة القطن بحيث أصبحت تمثل حوالى خمس المساحة المزروعة وتلقى الصادرات . والبيان التالى يوضح مركز هذا المحصول في السنوات الثلاث الأخيرة :

إنتاج القطن

المساحة (بالهكتار)

المحصول (بالنظائر)

١٩٥٧-٥٨	١٩٥٨-٥٩	١٩٥٩-٦٠	١٩٥٧-٥٨	٥٩-٦٠	١٩٥٩-٦٠
٢٤٥٢٤٠٥	٣١٠٥٩٣	٣٨٥٨٣٤	٣٦٩٢١٥	١٢٤٦٢٨٩٢	٠٠
١٠٠٠٤٠	١٠٠٠٦٨	١٠٠٠٤٩	١٣٥٩٠	٢٤٠٠٦٣	٤٠٠٠٦٠
١٠٠٠٦٩	١٠٠٠٧٥	١٠٠٠٧٠	١٦٠٠٩٧	٢٩٠٠٣٤	٥٥٢٨٥
١٢٩٢٣٠٧	١٩٧٢٧٣٤	١٩٤٢٦٦٤	٢٧٧٢٦٨٤	٧٦٤٢٦٥٩	٧٨٦٢٧٦٤
٤٠٠١٨٠	٣٧٢٨٩٩	٤٠٠٠٠٠	٧٦٥٦٧	٨٣٢٨٨٦	٩٠٠٠٠٠
٢٠٢٣١٩	٤٤٢٥٤٥	٩٣٠٠٠٠	١٠٠١٣٧	٤٤٤٥٦٨	٨٨٥٥٧١
٨١٢٢٢	٦٤٤٩٦	٧٥٢٣١	٢٠٢٣٠	٢٠٤٤٩٢	٢٠٥٥٥٥
٣٢٤٥٨	٤٨٠٠	٤٨٠٠	٥٢٢١	٢٧٢٩	٦٣٥
١٩٤٢٤٧٨	٢٣١٢٨٦٠	١٧٥٤٢٠	٢٦٧٢١٥٠	٢٦٧٢١٥٠	١٥٢٣٠٠
جاء الأملطار					
جاء الميجان					
أمريكي : بالطنيات					
دلتا طور كز					
دلتا الجانيش					
مشروعات خاصة					
طنية مشروعات النيل الأبيض					
عبد القيد					
طنية الجزيرة					
الجموع الكلي	٧٠١٢٣٨٩	٨٥٤٠٥٩	٩١٢٢٦٨	٢٢٦٢٣٢٩١	٠٠

٢ - التوسع الكبير في إنتاج المحاصيل الغذائية وبخاصة الذرة . وبالرغم من أن ذلك التوسع كان ظاهراً في المناطق التي استخدمت فيها وسائل الري ، فإن المناطق التي تعتمد على مياه الأمطار ظلت المصدر الرئيسي لهذه المحاصيل إذ يقدر ما تخرجه بنحو ثلاثة أرباع الإنتاج العام . هذا من جهة . ومن جهة أخرى فإن التوسع للشار إليه في مناطق للطربحه تحسن ملموس في أساليب الزراعة وارتفاع في الإنتاجية ، كما اطرء استخدام الآلات .

وبالرغم من التقدم الذي عرضناه له في إيجاز فإن المجال واسع للتنمية الزراعية :
(أولاً) هناك في السودان مساحات شاسعة لم تستغل بعد لأسباب طبيعية حالت دون ذلك . ولا مراء أن في الوسع الاستفادة من جانب منها إذا ماتوافر الماء للري بتنفيذ المشروعات اللازمة مثل خزان الروصيرص . وكذلك يمكن القيام بأبحاث شاملة في المناطق القريبة في محاولة لاستغلال المياه الجوفية إذا ثبت وجودها بمقادير كافية . وفي الجنوب سوف يترتب على معالجة موضوع المستنقعات استرجاع مساحات كبيرة وإخضاعها لنشاط الإنسان .

(ثانياً) لابد من التوسع في تطبيق الأساليب العلمية الحديثة والتخلص من نظام الزراعة التقليدي ، ومن ذلك :

(١) استخدام المحصبات الكيماوية حسب نوع التربة والنبات .

(ب) تعميم دورة زراعية سليمة .

(ج) إنشاء شبكة من وسائل الصرف وهذه ضرورة لاغنى عنها .

(د) استعمال الآلات وبخاصة حيث تسود الزراعة المتسعة ولاتوافر الأيدي العاملة .

(ثالثاً) وإذا أريد أن يستفاد من المناطق الداخلية لأغراض التصدير إلى الخارج أو التسويق في مراكز الاستهلاك بالداخل فلا بد من إنشاء شبكة قوية من طرق المواصلات .

الثروة الحيوانية

يستر الانتاج الحيوانى عنصر آله أهميته فى الاقتصاد القومى بالسودان ، فحوالى ٣٠ فى المائة من السكان يعيشون عيشة بدوية بصورة كلية أو جزئية ، كما أن نسبة كبيرة من غير البدو تمارس حياة الرعى وتربية الحيوان . ويدل على قيمة هذا المنصر أن الصادرات من الماشية والجلود فى عام ١٩٤٨ كانت تمثل ٦ فى المائة من صادرات البلاد :

وخلال العقود الأخيرة حدثت زيادة كبيرة فى الثروة الحيوانية بلغت خلال الفترة الواقعة بين عامى ١٩٤٤ ، ١٩٥٨ أكثر من الضعف فى حالة الماشية والإبل وما يقرب من النصف بالنسبة إلى الأغنام والماعز ، كما يتضح من البيان الآتى (بملايين الرؤوس) :

السنة	ماشية	إبل	أغنام	ماعز
١٩٤٤	٣٢٢	١٢١	٤٢٨	٤
١٩٥٨	٦٢٩	٢	٦٢٩	٥٢٨

وكان من أسباب ذلك التوسع الجهود المبذولة فى مكافحة أمراض الحيوان . والإمكانات وافرة بالنسبة إلى المستقبل وبخاصة إذا طهرت المناطق الموبوءة بذبابة تسي تسي حتى يقضى تربية الماشية فيها . إلا أن أية زيادة فى الإنتاج الحيوانى لن ينعكس أثرها بصورة ظاهرة على تجارة البلاد الخارجية إلا إذا توافرت وسائل النقل من المناطق الداخلية إلى موانئ التصدير .

الغابات

تمتد على طول النيل الأزرق حتى الحدود الأتيوبية غابات غنية بالألياف والمواد التى تستخدم فى عمليات الدبغ . وتحتوى غابات الأقاليم الجنوبية من السودان على أشجار عالية القيمة مثل الماهوجانى والقوبا . وتوجد أفضل أنواع الصمغ العربى فى غابات كبيرة فى كردفان وحوض النيل الأزرق وكسلا . أما منطقة « السد » فى أعلى النيل الأبيض فتتوافر مقادير لاحصر لها من ورق البردى .

الصناعة

ما زال السودان في المرحلة الأولى من التصنيع . قبل الحرب العالمية الثانية ، وإلى جانب الحرف اليدوية ذات الأساليب البدائية ، كانت للنشئات الكبيرة مقصورة على معالجة المنتجات الزراعية مثل حلج القطن وعمل المنسوجات وعصر الزيوت ، وعلى الخدمات الاقتصادية العامة كالسكك الحديدية واللوانى والطرق والكهرباء . والنقل النهري .

وشهدت الحرب والسنوات التالية لها نشاطاً في مجال التصنيع وقامت مصانع كبيرة حديثة ، مثل مصنع الزجاج بالخرطوم (١٩٤٥) ، ومصنعان لأدوات الألومنيوم في الخرطوم وأم درمان (١٩٥٦) ، ومصنع الأسمنت في عطبرة (١٩٤٩) ، ومصنع للحوم المحفوظة ببلدة كوستى (١٩٥٢) ، ومصنع لمعمل السجائر في واد مدنى (١٩٥٨) . وهناك مشروعات الآن تحت التنفيذ أو الدراسة للتوسع في صناعة النسيج ، والسكر وغير ذلك .

وقدر رأس المال المستثمر في الصناعة عام ١٩٥٧ (باستثناء المبالغ والمنافع العامة) بأربعة ملايين جنيه سودانى ، كما أن النشاط الصناعى الذى تحقق في السنوات الأخيرة جعل السودان في حالة اكتفاء ذاتى من ناحية بعض المنتجات الصناعية مثل الأسمنت والأدوات الزجاجية وللشروبات ، كما أصبح يمد جانباً كبيراً من مطالب الاستهلاك المحلى من السجائر والصابون وأدوات الألمنيوم والسلع المصنوعة من الجلد .

التجارة الخارجية

شهدت تجارة السودان الخارجية زيادة سريعة خلال نصف القرن الأخير ، كما يستدل من البيان التالى (بألوف الجنيهات السودانية) :

السنة	مجموع التجارة	الصادرات المحلية	الواردات	الفرق
١٩٠٧	٢٠٥٣	٤٤٩	١٦٠٤	— ١٢٥٥
١٩١٢	٣٣٤٠	١٣٧٣	١٩٦٧	— ٥٩٤

السنة	مجموع التجارة	الصادرات المحلية	الواردات	الفرق
١٩١٧	٦٥٩٣	٢٤٩١	٣١٠٢	٣٨٩ +
١٩٢٢	٦٢٤٦	١٩٩٣	٤٢٥٣	٢٢٦٠ —
١٩٢٧	١١١٩١	٤٩٥٦	٦١٥٥	١٠١٩٩ —
١٩٣٢	٦٨٥٢	٢٧٩٨	٣٠٥٤	٧٤٤ +
١٩٣٧	١٤٤١٣	٨١٣٠	٦٢٢٨٣	١٨٤٧ +
١٩٤٢	١٥٠٣٠	٧١٥٠	٧٨٧٩	٧٢٨ —
١٩٤٧	٣١٠٧٣	١٤٨٦٦	١٦٢٠٧	١٣٤١ —
١٩٥٢	١٠٢٨٦١	٤١١٦٥	٦١٦٩٦	٢٠٥٣١ —
١٩٥٦	١١٠٧٤١	٦٥٢٩٢	٤٥٢٤٩	٢٠٢٤٣ +
١٩٥٧	١٠٨٥٦٩	٢٥٥٨٢	٦٢٩٨٧	١٧٤٠٥ —
١٩٥٨	٩٨٧٧٨	٢٩٢٣٨	٥٩٤٤٠	١٩١٠٢ —

وفي هذه الزيادة للطقن لسب القطن المور الرئيسي . إلا أن الزيادة في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين كانت ترتد إلى ازدياد كمية الصادرات ، بينما لعب ارتفاع الأسعار في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دوراً أكثر أهمية .

وخلال الربع الأول من القرن الحالي كانت النسبة الكبرى من الصادرات تتمثل في المنتجات البرية وشبه البرية مثل الصمغ العربي والعاج والتمر والدوم . ففي سنة ١٩١٣ مثلاً كانت نسبة الصادرات من الصمغ وحده ٣٩ في المائة . إلا أن هذه الظاهرة بدأت تتغير بعد الحرب العالمية الأولى وازداد التغير حدة بعد إنشاء مشروع الجزيرة وأخذ القطن يسيطر على تجارة الصادر بحيث أصبح يمثل حوالى ثلثي قيمة الصادرات ، الأمر الذى يقتضى العمل على محاولة تنويع صادرات البلاد .

وفى يتعلق بالواردات نلاحظ ازدياد الأهمية النسبية للسلع الإنتاجية مثل معدات النقل والمشتقات البترولية والمعادن والآلات . وترجع هذه الظاهرة إلى النشاط الذى حدث في قطاعات النقل والصناعة والزراعة تمشياً مع التطور العام للبلاد .

ثلاث التجارة الخارجية

(النسبة المئوية)

السنوات	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٥٦	١٩٥٧
الصادرات						
القطن ومنتجاته	١٨	٧١	٧٣	٦٨	٧١	٥٨
الصنع العربي	٢١	١٤	٩	٩	٨	١٠
الحيوان ومنتجاته	١٩	٥	٤	٥	٤	٦
الجوب الرقية	٨	٤	٤	—	٩	١٥
سلع أخرى	٣٤	٦	١٠	١٨	٨	١١
مجموع الصادرات	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الواردات

السلع الاستهلاكية

المنسوجات	٢٥	١٤	٢٠	٢٧	١٨	١٦
البين والشاي	٧	٦	٩	٩	٨	٨
السكر	١٣	٦	٩	٤	١٠	٩
سلع أخرى	٤٢	٤٣	٣٧	٣١	٢٢	٢٣
المجموع	٨٧	٦٩	٧٥	٧١	٥٨	٥٦

السلع الانتاجية

المنتجات البترولية	١	—	٢	٤	٧	٧
عربات ومعدات نقل	٢	٢	٤	٥	٨	٧
معادن وآلات	—	٢٤	١٢	١٠	١٤	١٩
سلع أخرى	١٠	٥	٧	١٠	١٣	١١
جميع الواردات	١٣	٣١	٢٥	٢٩	٤٢	٤٤
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وقبما يتعلق باتجاهات التجارة الخارجية نلاحظ ما يأتي :

١ - خلال الفترة ١٩٥١ - ١٩٥٧ كانت المنطقة الإستيرلينية تزود السودان بحوالى نصف وارداته .

٢ - وكذلك كان حوالى نصف الصادرات يتجه إلى المنطقة ذاتها خلال الفترة المشار إليها .

٣ - تناقص الأهمية النسبية لمنطقة الإستيرليني .

٤ - الزيادة في العلاقات مع دول التعاون الإقتصادي الأوربي غير الداخلة في منطقة الإستيرليني .

٥ - نشاط الصادرات بصفة خاصة إلى البلاد الاشتراكية في شرق أوروبا حيث زادت نسبتها من ٥.٠ ٪ إلى ٤١.٤ ٪ فيما بين عامي ١٩٥١ ، ١٩٥٧ .

٦ - تمثل تجارة السودان مع البلاد الإفريقية نسبة طيبة من مجموع تجارته الخارجية بلغت ١٣٢.٢ في المائة (١٩٥٠ - ١٩٥٧) وبذلك يشغل المركز الثالث في هذه الناحية بعد اتحاد إفريقية الوسطى وتونس .

توزيع التجارة

(النسبة المئوية للقيمة)

المنطقة	الواردات		الصادرات	
	متوسط	١٩٥١	١٩٥٧	متوسط
	٥٧/١٩٥١			٥٧/١٩٥١
الإستيرلينية	٥٢.٧	٥٨.١	٤٨.٧	٥٤.٩
الدولارية	٢.٦	٢.٩	٢.٤	٢.٥
دول التعاون الاقتصادي	٢١.٢	١٣.٩	٢١.٨	٢٥.١
الأوربي غير الإستيرلينية				
أوروبا الشرقية	٣.٧	٣.١	٣	١.٥
بلدان أخرى	١٩.٨	٢٢	٢٣.١	١٦
				٨.٤
				٢٧.٥

مشروع الجزيرة

تتكون منطقة الجزيرة من سهل طينى تبلغ مساحته خمسة ملايين فدان ، بين النيل الأزرق والنيل الأبيض جنوبى الخرطوم . ويتراوح المتوسط السنوى للأمطار بين صبح بوصات بالشمال وثمانية عشر بوصة فى الجنوب ، ويعتبر شهرا يولي وأغسطس أكثر فترات السنة أمطاراً بينما لا يكاد يسقط المطر خلال أشهر الشتاء . ولهذا ، فقبل تنفيذ المشروع ، كان للزارعون الرعاة من أهل المنطقة مهاجرون صوب الجنوب حيث ظروف للرعى أفضل : ونظراً لقلة الحشائش كانت الماعز تمثل العنصر الرئيسى من الثروة الحيوانية .

وتمت اعتبارات تكمن وراء اختيار المنطقة لتنفيذ هذا المشروع نجعلها فيما يلى :
(أولاً) فمن الناحية الطبوغرافية نجد أن الأعداد التدرجى البسيط من الشمال إلى الجنوب ومن النيل الأزرق إلى النيل الأبيض جعل تسوية الأرض عملية قليلة التكاليف وسمح بالرى فى سر . وفى الوقت نفسه نجد أن شواطئ النيل الأزرق مرتفعة بقدر كاف فوق منار مما أتاح بناء السد للتحكم فى النهر وخزن الماء .

(ثانياً) طول فترة الجفاف خلال فصل الشتاء جعل من السهل التحكم فى الأمراض والحشرات التى تقتك بالنبات ، كما تستغل هذه الفترة لاجتثاث جميع نباتات القطن ، وعلاوة على ذلك فإنها تسمح بزيادة تشقق التربة فينفذ من خلالها الماء والهواء .

(ثالثاً) والتربة ذاتها تكونت من رواسب الطمي عبر الصور بعد فيضان النيل على الأرض ، كما أنها غنية بالمعادن اللازمة لغذاء النبات . أضف إلى هذا أن تمالك التربة حال دون ظهور الآفات السيئة التى تترتب على ارتفاع مستوى الماء الباطنى ، وقلل من فقد عن طريق التسرب من الترع .

إلا أن هذه المزايا تعالها عيوب لها أهميتها ، فالأمطار الغزيرة التى تسقط فوق الحقول للتروكة بوراً خلال السنة السابقة لزراعة القطن يقرب عليها نقص الغلة لأنها تسبب كثرة نمو الأعشاب وبذلك تخلق بيئة مناسبة لكثافة الحشرات وانتشار الأمراض . وتتمسك التربة الشديدة عقبة كبيرة فى وجه الصرف ، كما أن تراكم الماء يحصد من نمو النبات .

وكانت مقدمة المشروع إنشاء سدّ سنار على النيل الأزرق لحزن كمية من الماء قدرها ٤٤٨ مليون مترًا مكعباً بعد أن ينتهي فيضان هذا النهر . وحدثت إتفاقية للمياه المعقودة مع مصر في عام ١٩٢٩ السكية المرحّص بها لمنطقة الجزيرة . وتبلغ للمساحة الداخلة في نطاق للمشروع بحوالى مليون فدان لا يروى منها سنوياً سوى النصف . ولقد بدأ السودان في تنفيذ مشروع المناجل الذى يهدف إلى زيادة المساحة التى تدخل في دائرة نظام الري بحوالى ٨٣٠.٠٠٠ فدان ، وتم تنفيذ الجزء الأول منه ويشمل مساحة قدرها ٢٠٠.٠٠٠ فدان والمشروع الأخير كان يتطلب توسيع الترع الرئيسية وحفر ترعة أخرى نخرج منها إلى المنطقة الجديدة طولها ٤٦ ميلاً . غير أن استغلال منطقة الجزيرة على الوجه الأكمل يقتضى إقامة سد جديد عند الرصيرس الواقعة على النيل الأزرق قرب حدود إثيوبيا .

وحوالى ربع المساحة الداخلة حالياً في المشروع مخصصة لزراعة القطن الطويل الثيلة، ونحو ٥٤ في المائة منه من نوع المساكل . واستخدمت الآلات في كثير من العمليات الزراعية ، إلا أن المجال ما يزال متوافراً للتوسع في ذلك . ويتم حليج القطن في محالج تديرها لجنة الجزيرة ، ويصدر القطن المحلوج ومعظم البذرة عن طريق ميناء بورسودان . وإلى جانب القطن تزرع محاصيل أخرى أهمها الذرة وهى الغذاء الأساسى ، ثم اللوبياء وهى العلف الرئيسى للحيوان هناك . والحيازة فى الوحدة الفردية فى المادة ١٦٨٨ هكتار يزرع منها سنوياً ٢٣ قطناً ، ٢١ بالذرة ، ٢١ باللوبياء ، ويترك الباقي بوراً حتى يستعيد خصوبته .

إلا أن أهم جوانب هذا المشروع الكبير النظام الذى يقوم عليه . فعند ابتدائه أمنت الحكومة « التبعة » لا « الملكية » ، فأعطى للملاك ربع عادل أعلى سعر بالسوق قبل بدء المشروع ، ومنحت لهم ولأقاربهم الأولوية فى تخصيص الحيازات التى تؤجر . ويجرم شراء الأرض على غير سكان المنطقة أو الحكومة . إلا أن الحكومة درجت على شراء الأرض بحيث صارت لها ملكية أكثر من ثلث مساحة الأراضي التى يشملها المشروع .

وهذا التنظيم ينطوى على مزايا معينة منها :

- ١ - توجيه الزراعة والرقابة على أساليبها بما يتفق مع الصالح العام .
- ٢ - منع المضاربة فى الأرض ، أو تركز ملكيتها فى يد فئة من الأفراد ، أو تجزئتها إلى وحدات غير اقتصادية بفعل نظام الوراثة .

٣ - توفير الإطمئنان للزراع .

٢ - عدم السماح بخلق طبقة من الزارعين الذين لا يقيمون في الأرض .

إلا أن ثمة مساوئ تتطلب البحث . فعدد المستأجرين حوالى ٢٩٠٠٠٠ بينما يبلغ عدد الملاك المالكين بالمنطقة حوالى ٩٠٠٠٠ شخص . ويقدر عدد السكان في منطقة المشروع بما لا يقل عن نصف مليون نسمة ، ويضاف إليهم حوالى ١٥٠٠٠٠ شخص يقدون إليها في موسم جمع المحصول . ومعنى هذا أن الدخل الذى يحصل عليه المستأجرون يقسم على عدد كبير من الأفراد .

وتقسم الأرباح الصافية بين الشركاء الثلاثة وهم الزارعون والحكومة ولجنة الجزيرة (وكانت عملها الشركات قبل تأميم المشروع في عام ١٩٥٠) بالنصيب النوية التالية :

٤٠ للزراع المستأجرين ، ٤٠ للحكومة ، ٢٠ للجنة . ويلاحظ أن للصروفات المتعلقة بالحلج والنقل والتسويق تخصم من الإيرادات الإجمالية قبل التوزيع . وعلى كل من الشركاء التزامات إزاء النصيب الذى يحصل عليه :

١ - فعلى الحكومة أن توفر تسهيلات الأرض والماء والأبحاث . وهى تستخدم قدرأ كبيراً من الدخل الذى يؤول إليها في سداد القروض التى سبق عقدها لتمويل المنشآت الهندسية الكبرى التى تكلفت حوالى ١٣٨ مليون جنيه (استرلينى) .

٢ - وعلى المستأجر توفير المال اللازمين لإنتاج المحاصيل وتسليمها إلى المحطات التى أقيمت خصيصاً لهذا الغرض . وحيازته مكفولة مادام يحافظ على المستوى المطلوب من الكفاية . وبالإضافة إلى نصيبه من إيراد محصول القطن ، فإن له الحق الكامل في المحاصيل الأخرى .

٣ - أما المسئوليات المتقاة على عاتق اللجنة فتتلخص فيما يأتى :

(أ) إدارة المشروع بتوفير المدات الرأسمالية وصيانتها مثل المحاليج والبيوت والمكاتب والقرع الصغيرة .

(ب) تمويل النقل والحلج والتسويق .

(ج) إقراض المستأجرين - إذا دعت الحال - للإتفاق على عملياتهم الزراعية . (م ١٤ - أفريقية)

(٥) المحافظة على مستوى البذور والممل على تحسينها وإحلال غيرها بما هو أفضل غلة .

هذا هو المشروع الذى أخذ ينتشر من حيث قواعده الرئيسية لا فى السودان وحده فحسب كما فى منطقة زاندى بل وفى بلاد إفريقية أخرى، مثل مشروع دامنجو فى غانة ومشروع موكوا فى نيجيريا ؛ وإنه ليمثل أحد الأساليب التى طبقت لمحاولة تحسين مستوى الإمتلاك الزراعى فى البلدان المتخلفة .



نيجيريا



اتحاد أفريقية الوطنى
وأفريقية شرقية



إتحاد جنوب إفريقيا



ليبيا

الناشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد مرسي
القاهرة

ح
الثنى ٣٠